



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

النموذج التركي وحركات الإسلام السياسي في المنطقة
"تونس ومصر نموذجان"

خالد موسى ربيعي

رسالة ماجستير

القدس-فلسطين

1434هـ-2013م

النموذج التركي وحركات الإسلام السياسي في المنطقة
"تونس ومصر نموذجان"

إعداد

خالد موسى ربيعي

بكالوريوس "شريعة إسلامية من جامعة الخليل-فلسطين

المشرف الرئيس: د. عبد المجيد سويلم

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية
المعاصرة- معهد الدراسات الإقليمية-جامعة القدس.

1434هـ-2013م

جامعة القدس

إجازة الرسالة


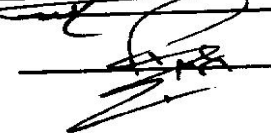
النموذج التركي وحركات الإسلام السياسي في المنطقة
"تونس ومصر نموذجا"

اسم الطالب: خالد موسى ربيعي

الرقم الجامعي: 21010034

المشرف: د. عبد المجيد سويلم

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2013/11/17م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

التوقيع: 
التوقيع: 
التوقيع:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. عبد المجيد سويلم
2. ممتحناً داخلياً: د. ياسر أبو دية
3. ممتحناً خارجياً: د. عبد الرحمن الحاج

القدس - فلسطين

1434هـ - 2013م

إهداء

إلى روح والدي العزيز رحمه الله

إلى والدتي العزيزة التي غمرتني بدعائها ورضاها حفظها الله.

إلى زوجتي العزيزة وأبنائي الأعتاء حفظهم الله.

إلى إختوت وأختوت الأعتاء.

إلى أرواح الشهداء الأبرار.

إلى الأستى الأبطال.

إلى كل أبناء فلسطين الأحرار.

وأهدى هذا الجهد المتواضع إلى كل من مد لى يد العون والمساعدة.

خالد موسى ربعى

فصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

موضوع الدراسة

مشكلة الدراسة وأسئلتها

مبررات الدراسة

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

فروض الدراسة

منهج الدراسة

حدود الدراسة

مفاهيم ومصطلحات الدراسة

هيكلية الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

يتضمن هذا الفصل الإطار العام للدراسة من حيث المقدمة وموضوع الدراسة ومشكلتها وأسئلتها ومبررات الدراسة وأهميتها، وأهداف الدراسة ومنهجيتها، وحدود الدراسة ومفاهيمها ومصطلحاتها.

المقدمة

ظهرت أطروحات عديدة حاولت فهم علاقة المجتمعات العربية والإسلامية الحديثة بالعلمانية والديمقراطية والحداثة، وفي سياق محاولات فهم التطور التاريخي للمجتمعات البشرية المعاصرة مع مشروع الحداثة والتحديث والعلمانية، ظهرت أطروحات اعتبرت أن مصير الدين في التاريخ الاجتماعي البشري متجه نحو الأفول وأن ما حدث في التجربة الغربية من إزاحة للدين عن الفضاء السياسي والاجتماعي، وحلول العلمانية هو صيرورة إنسانية وعالمية وليست محصورة بالتجربة الغربية،

وأن انتقال المجتمعات البشرية من الطور التقليدي والديني إلى الطور العلماني الحداثي هو عملية

مستمرة وتصادفية وتكاد تكون شبه حتمية. (1)

غير أن صعود الإسلام السياسي في المنطقة العربية ثم في مناطق أخرى من العالم مثل تحدياً كبيراً لأطروحة العلمنة، ثم أضيف إلى ذلك التحدي بروز الأصولية الدينية، ليس الإسلامية فسحب بل أيضاً حركات أصولية مسيحية وأخرى يهودية وهندوسية وغيرها، حيث مثلت هذه الأصولية حالة من الردة على العلمانية ولصالح الدين، وتم استدعاء الدين إلى الفضاء الاجتماعي والسياسي العام. لكن هذا الصعود الديني وعلى حساب العلمانية، وانتشار الحركات الدينية تم النظر إليه من زاوية التحليل التاريخي على أنه مجرد الحشجة ولفظ الأنفاس الأخيرة، وربما الطويلة للدين في العالم حتى أن بعض المحللين سماها "صحوة الموت"، وهذه الأطروحات تعتبر أن ظهور الأصولية الدينية ما هي إلا مرحلة تاريخية في الصراع بين الدين والدولة، وبين الدين والعلمانية، وبين الدين والديمقراطية. (2)

نظر غالبية الإسلاميون إلى العلمانية وعلى مدار عقود طويلة ماضية نظرة سلبية وعدائية معتبرين أن العلمانية فصل للدين عن الدولة، وفتح باب كل ما هو غير إسلامي وغير ديني كي يتجذر في المجتمع ويتمدد على حساب الدين، واعتبر هؤلاء أن العلمانية هي حركة طارئة على المجتمعات العربية والإسلامية ولن تلبث أن تزول، كما أن بروز العلمانية واكتسابها لمساحات جديدة يعني من وجهة نظرهم أفول الدين وخسارته لتلك المساحات، وفي المحصلة أصبح هناك تناقض شبه تام بين ما تنادي به العلمانية وما ينادي به الدين، وأصبحت الخصومة هي ناظم العلاقة نظرياً وواقعياً بين الإسلام والعلمانية، فالعلمانية لا تقبل خلط الدين بالدولة، بينما الإسلام وكل الأديان تعزز فكر

¹ الحروب، خالد، التيار الإسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية ، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2008، ص 17.

² الحروب، خالد، التيار الإسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية ، مرجع سابق، ص 17-18.

الجماعة وتضبط الحريات وفق الحدود الدينية، فالدين هو إضفاء للمقدس على الطبيعة والكون والفرد والاجتماع البشري والحريات. (1)

ومع ذلك ظهر مؤرخين ومنظرين إسلاميين وغيرهم مثل عبد الوهاب المسيري قاموا بتوسيع تعريف العلمانية من المفهوم الجزئي الذي هو "فصل الدين عن الدولة"، إلى المفهوم الشامل "وهو فصل كل ما هو مقدس عن كل ما هو دنيوي حتى لو لم يكن سياسياً"، فالعلمانية الشاملة تظال حياة الفرد والوجود وتعيد تشكيل سلوكه اليومي والاجتماعي والمهني بشكل مادي بحت، بحيث يتم النظر إلى الأشياء والقيم وحتى الأحلام والرغبات على أنها وسائل مادية تحقق أهدافاً ملموسة ليس إلا وبالتالي فإن هذه العلمانية الشاملة تصهر الحياة الإنسانية برمتها وفق قالب مادي ليس فيه دور للدين أو للمقدس إلا أن العديد من المحللين والباحثين اعتبروا هذه الأطروحات غامضة ومتناقضة ولا تقدم منهجاً عملياً للتعامل مع المجتمعات في ظل الحياة المعاصرة بدليل أن معظم مجتمعات العالم تتطلع إلى النمط الغربي باعتباره مناسباً للحدثة والعصرنة والتقدم، وبشكل نمطاً حياتياً ينصف الفرد من حيث التنظيم الحياتي، ويعطيه حرية الدين والعبادة كما يشاء. (2)

كان ولا يزال أحد أهم خلافات الإسلاميين مع العلمانية والديمقراطية هو مصدر التشريع ومصدر الشرعية، وهو حقل سجالي عريض ولا يتسع المجال هنا للاستطراد فيه، لكن تكفي الإشارة إلى أن اعتراض الإسلاميين على المنهج العلماني في السياسة والاجتماع تكمن في اعتبار الإرادة الإنسانية والتوافق الإنساني مصدراً للشرعية والقوانين والمنظومة الأخلاقية، فيما يرى الإسلاميون في ذلك تحدياً مباشراً وصريحاً لمصدر الشرعية والتشريع في الإسلام وهو الشريعة الإسلامية والنص الديني، لكن انخراط الحركات الإسلامية في أجنداث وطنية، حيث أن كل تنظيم أو حركة أو حزب إسلامي يعمل

¹ رواء، أولفبييه، فشل الإسلام السياسي، ط (1)، دار الساقي، لبنان، 1995، ص 41-43.

² أفندي، عبد الوهاب وآخرون، الحركات الإسلامية وأثرها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، 2002، ص 19-22.

في إطار الجغرافيا الوطنية الخاصة به في الدولة التي يعيش فيها، فظهرت حركات إسلامية متعددة في مصر والمغرب والجزائر وسوريا والأردن وشمال إفريقيا، وكذلك في إيران وتركيا حيث امتدت نظرة هذه الحركات إلى السياسة، فظهر ما سمي بالإسلام السياسي، ليعبر عن الحركات والأحزاب التي قبلت الدخول إلى ساحة العمل السياسي والتعامل مع الأنظمة القائمة ومع الظروف السياسية القائمة كلٌّ في بلده، وهذا لا ينفي وجود قواعد وقواسم مشتركة بين أغلب الحركات الإسلامية مثل الاتفاق على حقيقة أساسية وهي أن الدين الإسلامي والشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع في المجتمع المسلم، إلا أن طبيعة المجتمعات الإسلامية وخصوصية كلٍ منها أضفى متغيرات خصوصية لكل مجتمع وانعكس ذلك على فكر الحركات الإسلامية فيه، ومثال ذلك المشروع الصهيوني في أرض فلسطين منذ مطلع القرن العشرين، حيث مثل هذا المشروع تحدياً أساسياً وتكوينياً وأحياناً وجودياً، أمام الدول والحكومات والحركات الإسلامية بأطيافها المختلفة، كما انعكس هذا التحدي على أدبيات الحركات الإسلامية كحركة الإخوان المسلمين وحزب التحرير، وما انبثق عنه من تنظيمات إسلامية جهادية، وبالتالي يمكن القول أن المشروع الصهيوني وما فرضه من تحديات كان له تأثير كبير نسبياً على الحركات الإسلامية ونظرتها إلى الأنظمة الحاكمة ورؤيتها لشكل المجتمع والدولة، كما أضاف انحياز الغرب إلى إسرائيل في الصراع العربي الإسرائيلي بعداً آخر في فكر الجماعات الإسلامية، وأصبحت مقاومة النفوذ الغربي وخاصة الأمريكي ضمن أجندة الحركات الإسلامية عموماً، وهذه الظروف ساهمت بشكل كبير في عدم إنتاج الحركات الإسلامية بشكل عام، وفي المشرق بشكل خاص برامج ورؤى تفصيلية في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والفن والعلاقات الدولية وسوى ذلك، مما أثر على قدرتها على قيادة المجتمعات بشكل يتناسب مع متطلبات الحياة العصرية ويتناسب مع متطلبات الفرد والجماعة والدولة في ظل الحياة العصرية المتطورة باستمرار.⁽¹⁾

¹ الحروب، خالد، التيار الإسلامي والعلمنة السياسية، مرجع سابق، ص 18-19.

وفي خضم ثورات الربيع العربي، وخاصة بعد نجاحها في كلٍ من مصر وتونس تطلعت العديد من الحركات الإسلامية وحتى المجتمعات العربية إلى النموذج التركي الذي يحكم تركيا منذ عام (2002) بقيادة حزب العدالة والتنمية وعلى رأسه رجب طيب اردوغان، ذلك النموذج الذي نقل تركيا نقلة نوعية في الداخل والخارج، واسهم في نمو الاقتصاد التركي وحل العديد من المشكلات الداخلية، كما أسهم في تحسين صورة ومركز وموقع تركيا خارجياً وتحسين علاقاتها مع محيطها العربي والدولي، لذلك شكل هذا النموذج إلى حدٍ ما قدوة لقدرة الأحزاب الإسلامية على إدارة شؤون الحكم، ومع اختلاف الظروف والمعطيات بين النموذج الإسلامي التركي وبين الحركات والأحزاب الإسلامية وخاصة حركة النهضة في تونس والإخوان المسلمين في مصر، وغيرها من الأحزاب والحركات الإسلامية في الوطن العربي، إلا انه يمكن تحليل إمكانية تطبيق النموذج التركي مع مراعاة خصوصية المجتمعات، ويمكن تحليل العلاقة بين النموذج التركي وحركات الإسلام السياسي في الوطن العربي بشكل عام، وفي تونس ومصر بشكل خاص، بهدف التعرف على إمكانيات تطبيق النموذج التركي في المجتمعات العربية من جهة وبحث مدى انعكاس نموذج الإسلام التركي على فكر وممارسة حركات الإسلام السياسي في المنطقة، وهذا ما يمثل موضوع هذه الدراسة.

موضوع الدراسة

تعتبر بداية الصراع على الهوية في تركيا بين من يتبنون الإسلام ومن يتبنون العلمانية منهجاً في الحكم، وطريقاً في الحياة تعود إلى الانقلاب الذي نفذه الاتحاديون عام (1908م) على السلطان عبد الحميد الثاني، فمنذ ذلك الوقت لم يعد الإسلام هو الهوية الجامعة للنخب السياسية وأصحاب القرار في تركيا، فقد جاء أتاتورك وفرض علمانيته ورؤيته الخاصة لها والقائمة على العداء للسافر للإسلام على

الشعب التركي المسلم، واستغلال الإسلام في بعض الأحيان في مواجهة الشيوعية كما عمل على إلغاء الخلافة الإسلامية وقطع الصلات مع الولايات العثمانية السابقة، ومنذ انهيار الإمبراطورية العثمانية وتأسيس مصطفى كمال أتاتورك للنظام العلماني وتركيا تعاني من سلسلة أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، إلى أن جاء حزب العدالة والتنمية وتمكن من الوصول إلى السلطة وإدارة البلاد عام (2002م)، فقد عانت تركيا قبل ذلك من أزمة الديمقراطية وتدخل الجيش المستمر في الحياة السياسية والانقلابات العسكرية، وكذلك عانت من مشكلة الهوية الجامعة للشعب التركي بين القيم الإسلامية والقيم الغربية في السياسة والثقافة الاجتماعية، كما عانت تركيا من مشكلة التحديث والاختراق الاقتصادي والتنمية البشرية والاقتصادية، وأيضاً مشكلة التبعية للدول الغربية وإسرائيل مع عدم لعب دور مستقل.

وبعد تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في تركيا عام (2002م) استطاع هذا الحزب بأن يقدم حلولاً معقولة للالتزامات المتعددة في تركيا، واستطاع هذا الحزب أن يقدم نفسه على أنه حزباً لكل الأتراك، وليس حزباً إسلامياً محضاً، وبأنه لا يتعارض مع المبادئ الكمالية العلمانية، بل وأقر بعلمانية الدولة وضرورة احترامها، وهو ما ساعده على احتواء عدد من القوى العلمانية ومن خلال القوة الناعمة القائمة على تصفية الخلاف مع الآخرين، وعدم إثارتهم والمحافظة على الديمقراطية وحيريات الفرد والمجتمع والأقليات، استطاع هذا الحزب تقليل تدخل المؤسسة العسكرية بل وتحجيم دورها في التدخل في الشؤون السياسية وإدارة البلاد.

استطاع حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب اردوغان من تحقيق انجازات اقتصادية هائلة حيث سجل أعلى معدلات نمو في العالم، فمنذ تولي هذا الحزب للحكم في تركيا، والسياسة التي انتهجها من النهوض بالاقتصاد التركي تزايد اهتمام الجمهور التركي بالحزب وسياساته، بعد أن عانى الاقتصاد

التركي من أزمات عجز الميزانية والدين العام، فقد احتل الاقتصاد التركي المرتبة السادسة عشر على مستوى العالم والمرتبة السادسة على المستوى الأوروبي، وبعد كل النجاحات السابقة للنموذج التركي فقد اعتبر نموذجاً ملهماً لحركات الإسلام السياسي في المنطقة وخصوصاً جماعة الإخوان المسلمين التي تمثل نوعاً من الاعتدال والبراغماتية، فلا بد من دراسة هذه التجربة الناجحة، والتعلم منها بهدف إسقاطها على الوضع القائم في دول المنطقة خاصة بعد الربيع العربي ووصول الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر، وبعد الحديث في أدبيات الإخوان عن الدولة المدنية، وتداول السلطة عبر الانتخابات الديمقراطية، لكن يبدو أن الممارسة السياسية ظلت حبيسة الأفكار والمبادئ القديمة، مما أدى إلى سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر بعد سنة من ممارسة السلطة والحكم وذلك من خلال ثورة شعبية ساندها الجيش، مم يمثل دافعاً لدراسة أثر النموذج التركي على حركات الإسلام السياسي في المنطقة. هذا بالنسبة لمصر، أما في تونس فقد تم تنبئ هذا النموذج من قبل حزب النهضة التونسي بزعامة راشد الغنوشي، ولكن ينبغي التنبيه إلى خصوصية النموذج التركي الذي صارح المؤسسة العسكرية مدة طويلة من الزمن، وكذلك المكونات الفكرية والأيدولوجية في الدول العربية، فالجيش في الدول العربية لا يشكل حامياً وضمانة للعلمانية كما كان الحال في تركيا، ومما لا شك فيه أن ثمة أوجه كثيرة للاتفاق والاختلاف بين ما جرى في تركيا وما يجري في دول المنطقة، ومرجع ذلك كله إلى عوامل التاريخ والجغرافيا والهوية الحضارية.

لقد أحدثت سياسية حزب العدالة والتنمية تغييراً جوهرياً وكبيراً في السياسة الخارجية التركية، فقد اتجه الاهتمام بالشرق بعد التعثر في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتردي العلاقات مع الجانب الإسرائيلي، بعد فترة من التبعية والتحالف مع الغرب وإسرائيل، وكذلك الرغبة التركية في استعادة الدور الإقليمي كلاعب سياسي أساسي في المنطقة، إضافة إلى العامل الاقتصادي المتمثل في فتح أسواق جديدة في المنطقة، وعليه فإن موضوع هذه الدراسة يتمحور حول النموذج التركي في الحكم وإدارة

الدولة والتوفيق ما بين الحداثة والديمقراطية، وما بين الإسلام في تركيا، والتطور التاريخي الذي مر به هذا النموذج منذ الإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني عام (1908م) من قبل الاتحاديين والعداء الذي واجهه هذا النموذج من قبل العسكريين الأتراك، وحتى فوز حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب اردوغان بالانتخابات وتوليه مقاليد الحكم في تركيا لوحده دون الحاجة إلى الائتلاف مع الأحزاب الأخرى، والنجاحات التي حققها هذا الحزب على مستوى المزوجة بين الديمقراطية والإسلام، وأثر ذلك كله على حركات الإسلام السياسي في المنطقة ورؤيتها الحالية والمستقبلية لشكل الحكم السياسي وإدارة الدولة، بعد سقوط عدد من الأنظمة السياسية العربية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

نموذج حزب العدالة والتنمية التركي و تركيا اليوم تمثل نموذجاً مهماً في العالم الإسلامي، وهو نموذج جدير بالدراسة والتأمل خاصة وأن النموذج التركي يطرح اليوم كنموذج جديد للتوفيق بين العلمانية والإسلام والمزوجة بين الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم، وبين الإسلام كدين، وأن الإسلام السياسي يمكن أن يكون طريقاً للتحديث والعصرنة، وهذا النموذج وبعد نجاحه الملحوظ في تركيا أصبح مداراً للدراسات والأبحاث والتحليل السياسي، وليس ذلك فحسب بل كثيراً ما يتم الحديث عن النموذج التركي لتسويقه ونقله إلى مناطق أخرى في العالم وخاصة العالم العربي والإسلامي.

كما أن نموذج الإسلام التركي مثل ظاهرة الإحياء الإسلامي وانبعاثه في سياق كان مفروضاً فيه وفقاً للنظريات الاجتماعية المادية التي تقترض أن التحديث لا يأتي إلا في ظل العلمانية مما يؤدي في النهاية لاختفاء الدين، لذلك شكل النموذج التركي نموذجاً للإسلام المقاوم المستند لخلفية ومرجعية حضارية وثقافية يقع الإسلام في مركزها، في مواجهة محاولات الدولة العلمانية لبناء مجتمع حدائى جديد، مستنداً إلى قوة الاستنساخ لنماذج مجتمعات أخرى تنتمي لحضارات مختلفة جرياً وراء وهم اللحاق بالغرب وتقدمه.

وهنا يُثار سؤال مركزي هو: ما دور الإسلام في التحول والتفاعل على الساحة الاجتماعية والسياسية باعتباره المتغير المستقل الذي سيؤثر في متغيرات أخرى تابعة؟ وبالتالي ما دور نموذج الإسلام التركي في توجهات وسياسات الحركات والأحزاب الإسلامية خاصة في الدول العربية؟ وهل يمكن الاستفادة من النموذج التركي "الدين السياسي" لبناء عالم عربي وإسلامي أفضل؟ وهذا ما ستحاول الدراسة الحالية إلقاء الضوء عليه، وبالتحديد تركز هذه الدراسة على العلاقة بين النموذج التركي وتوجهات وسلوكيات الحركات والتيارات الإسلامية في المنطقة، وعليه فإن الدراسة الحالية تحاول الإجابة على سؤال رئيس هو:

ما العلاقة بين النموذج التركي "الإسلام التركي" وحركات وأحزاب الإسلام السياسي في المنطقة؟
(تونس ومصر نموذجا).

ويندرج عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. كيف استطاع الإسلام التركي أن يصمد في ظل جمهورية علمانية متسلطة بذلت كل ما أمكنها

مستعينة بالدستور وبالعسكر لاختفاء الدين من الحياة السياسية؟

2. كيف استطاع الإسلام المقاوم في تركيا الانتقال من حالة الاغتراب إلى حالة الاختراق والوصول

إلى حالة مدهشة وجديدة ممثلة بوصول حزب ذي جذور إسلامية "حزب العدالة والتنمية" إلى

السلطة؟

3. هل يمكن استنساخ النموذج التركي في المجتمعات العربية؟

ستحاول الدراسة الإجابة على هذه التساؤلات بجوانبها المختلفة، حيث سيجيب الفصل الثالث على

السؤال الفرعي الأول، في حين سيجب الفصل الرابع على السؤال الفرعي الثاني، أما الفصل الخامس

فسيجيب على السؤالين الفرعيين الثالث والرابع، علماً بأن الإجابات على الأسئلة الأربعة تمثل إجابة على السؤال الرئيس.

وهنا يجب التنويه إلى أن معظم فصول هذه الدراسة قد كتبت قبل الأحداث الأخيرة في مصر والتي أسفرت عن سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر، وتداعيات هذا السقوط، إلا أن الباحث ولقناعته التامة بأن هذا الحدث المهم والكبير له علاقة مباشرة بموضوع الدراسة وبكل من النموذج التركي من جهة ومستقبل حركات وتيارات وأحزاب الإسلام السياسي في المنقطة العربية، وسيكون لهذا الحدث انعكاسات عديدة على فكر وبرامج وممارسات حركات الإسلام السياسي العربية ومستقبلها، وسيكون له تأثير على نموذج الإسلام التركي أيضاً، لذلك أضاف الباحث سؤالاً فرعياً خامساً هو:

5. ما أثر سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر على كل من حركات الإسلام السياسي في المنقطة

العربية وعلى نموذج الإسلام التركي ممثلاً بحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا؟

أن الإجابة على هذا السؤال المهم تعطي تصوراً أولياً حول مستقبل الإسلام السياسي في المنقطة العربية لا سيما في دول الربيع العربي كتونس ومصر واليمن وليبيا... الخ. كما تعطي تصوراً لمستقبل الإسلام التركي ممثلاً بحزب العدالة والتنمية التركي واستمراره في حكم تركيا.

مبررات الدراسة

من أهم الأمور والاعتبارات التي شجعت الباحث لاختيار هذا الموضوع للدراسة هي:

1. الربيع العربي أو الثورات العربية على الأنظمة القائمة فيها كما حدث في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا، حيث سقطت الأنظمة القديمة في تونس ومصر واليمن وليبيا، ولا تزال الثورة السورية قائمة، وهناك دولاً أخرى مرشحة لقيام ثورات شعبية ضد الأنظمة القائمة فيها مما استدعى البحث عن نماذج جديدة للحكم في هذه الدول وخاصة في مصر وتونس.

2. شكل نموذج الإسلام التركي وخاصة حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب اردوغان ونجاحه في ثلاث جولات انتخابية متتالية، ونجاحه في قيادة تركيا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً داخلياً وخارجياً مما جعله نموذجاً أثار إعجاب الكثير من المجتمعات العربية وحتى الحركات الإسلامية وبات هذا النموذج يطرح كنموذج نجاح في التوفيق بين الإسلام والديمقراطية من جهة والمزاوجة بين الإسلام والحدثة من جهة أخرى، وأصبح هذا النموذج موضوعاً للعديد من الدراسات والمقالات، كنموذج قابل للتطبيق في المجتمعات العربية مع مراعاة خصوصية كل مجتمع من هذه المجتمعات.
3. وجود العديد من الأحزاب والحركات الإسلامية في الوطن العربي وتنوعها، هذه الحركات وجدت مجالاً فسيحاً في المجتمعات العربية بعد الثورات العربية، وبعد أن كانت مقيدة ومطاردة من قبل الأنظمة العربية السابقة، فهل تثبت هذه الحركات قدرتها على قيادة المجتمعات العربية كما نجح حزب العدالة والتنمية التركي، وهذا يستدعي الدراسة والتحليل.
4. تعاظم الدور السياسي التركي واهتمامه بالوطن العربي والمنطقة ككل، والتغير الايجابي الكبير في نظرة تركيا للشعوب العربية وما يجري فيها وما يترتب على الثورات القائمة فيها، والتغير الايجابي في نظرة الشعوب العربية لتركيا واروغان.
5. وجود نماذج أخرى في المنطقة مثل النموذج الإيراني وتأثيره في المنطقة مما يجعل الوطن العربي منطقة صراع بين نماذج مختلفة (التركي، الإيراني، الاخواني) إضافة إلى النماذج العلمانية والأحزاب العلمانية ومثال ذلك الوضع في سوريا ولبنان كساحة صراع رئيسي بين تيارات ونماذج إسلامية متعددة.
6. حاجة المجتمعات العربية خاصة بعد الثورات إلى نموذج واقعي مقنع يُحتذى به في الحكم ويكون قادراً على تحقيق تطلعات الشعوب العربية وقادراً على مواجهة تحديات العصر ومشكلاته، وهذا يثير سؤالاً حول مدى نضج وقدرة الأحزاب والحركات الإسلامية على تجسيد هذا النموذج الواقعي والمقنع.

7. سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر بعد عامٍ واحد من تولي حزب العدالة والحرية الإخواني بقيادة الدكتور "محمد مرسي" لمقاليد السلطة في مصر.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في:

- **الأهمية النظرية والعلمية:** تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها تلقي الضوء على واقع الحركات والأحزاب الإسلامية السياسية في كلِّ من تركيا والمنطقة العربية، من حيث جذورها ونشأتها ومراحل تطورها وأدبياتها والتحديات التي واجهت الإسلام السياسي، سواءً في تركيا أو الوطن العربي مع التركيز على حركات الإسلام السياسي، وتزداد هذه الأهمية في أعقاب نجاح النموذج التركي في إدارة شؤون الحكم في تركيا وتحقيق نجاحات معقولة في المجالات المختلفة وفي أعقاب الربيع العربي والثورات العربية وسقوط العديد من الأنظمة مما أفسح المجال للحركات الإسلامية لدخول الحياة السياسية دون قيود أو إجراءات قمعية كما كان الحال في ظل الأنظمة السابقة، وفي المحصلة فإن هذه الدراسة تبين واقع الحركات الإسلامية منذ نشوئها وحتى اليوم بما في ذلك نموذج الإسلام التركي.

- **الأهمية الموضوعية:** تكمن أهمية الدراسة من أهمية موضوعها خاصة وأنها تبحث في قدرة الحركات الإسلامية في الوطن العربي على تجسيد نماذج واقعية للحكم في ضوء الثورات العربية وتقييم مدى قدرة هذه الحركات على طرح بدائل واقعية ومقبولة من الشعوب العربية وقادرة على التعاطي مع المتغيرات الإقليمية والدولية خاصة وأن منطقة الشرق الأوسط هي منطقة صراع بين قوى عديدة تحاول كلِّ منها الحصول على السيطرة والتأثير في ضوء مصالحها وأهدافها، مما يزيد الحاجة إلى نماذج قادرة على مواجهة هذه التحديات، وبالتالي فإن موضوع الدراسة هو موضوع جدير بالدراسة والتحليل، خاصة بعد سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر بثورة شعبية ومساندة

عسكرية، مما أفسح المجال لتحليل قدرة الأحزاب السياسية الإسلامية على إدارة شؤون البلاد وتحقيق تطلعات الشعوب العربية الطامحة للحرية والتنمية والتقدم.

● **الأهمية البحثية:** تشكل هذه الدراسة حلقة من سلسلة الأبحاث والدراسات في مجال الإسلام السياسي وحركات الإسلام السياسي في الوطن العربي، كما تشكل حلقة من سلسلة الأبحاث التي تناولت النموذج التركي، وكيف استطاع الصمود في وجه العلمانية المتطرفة، وكيف استطاع رغم سطوة العلمانية وسيطرة العسكر من الوصول إلى سدة الحكم ورئاسة الجمهورية التركية وليس ذلك فحسب، بل نجح الإسلام التركي في رفع شأن تركيا داخلياً وإقليمياً ودولياً، وحقق نجاحات معقولة في مجالات عديدة، وبذلك تشكل هذه الدراسة مرجعاً علمياً في مجال البحث العلمي خاصة للمكتبة العربية يمكن الاستفادة منه في أبحاث مستقبلية، إضافة لذلك قد تسفر نتائج هذه الدراسة عن جوانب وأبعاد يمكن أن تكون موضوعات قابلة للبحث وموضوعات تكون عناوين لدراسات مستقبلية في مجال الإسلام السياسي التركي ومجال الإسلام السياسي في الوطن العربي، خاصة بعد سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر وما ترتب وسيترتب على ذلك من تداعيات محلية وإقليمية ودولية.

● **الأهمية الشخصية:** تمثل هذه الدراسة فائدة كبيرة للباحث على المستوى الشخصي، حيث تفيد الباحث في زيادة معرفته التاريخية والعلمية بالإسلام السياسي التركي والحركات الإسلامية العربية، وكذلك نموذج الإسلام الإيراني، كما تمثل فائدة معرفية حول تركيا، كما أن هذه الدراسة أسهمت في زيادة معرفة الباحث ومهاراته البحثية في مجال كيفية إجراء البحوث وكيفية استقصاء المعلومات وتوثيقها، وعليه فإن هذه الدراسة ذات أهمية بالغة للباحث.

- كما تكمن أهمية الدراسة في النتائج التي ستسفر عنها حول تأثير النموذج التركي على حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية وإمكانيات محاكاة النموذج التركي في دول الربيع العربي بشكل خاص، ودول المنطقة بشكل عام.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وأخرى فرعية وهي:

الهدف الرئيس : معرفة العلاقة بين نموذج الإسلام السياسي التركي ممثلاً في حزب العدالة والتنمية وحركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية خاصة في ظل الربيع العربي، وإفصاح المجال أمام حركات الإسلام السياسي لدخول المعترك السياسي دون ملاحقة واعتقالات، وتقييم مدى قدرة حركات الإسلام السياسي العربية على تولي مقاليد السلطة وإدارة شؤون البلاد ضمن مفهوم الدولة المدنية بما يخدم مصالح وتطلعات شعوبها.

أما الأهداف الفرعية فهي:

1. معرفة كيف استطاع الإسلام التركي الصمود في وجه العلمانية المتسلطة وقوة العسكر طوال قرن من الزمن، واستطاع التجذر والاتساع في المجتمع التركي رغم كل جهود أتاتورك والعسكر لإخفاء الدين عن الحياة السياسية في تركيا.

2. التعرف على كيفية نجاح الإسلام السياسي التركي والانتقال من حالات الاغتراب إلى الاختراق

والوصول إلى حالة مدهشة في نظر العديد من المحللين والباحثين تمثلت في وصول حزب إسلامي إلى سدة الحكم من خلال نجاح باهر في ثلاث جولات انتخابية متتالية، إضافة إلى النجاحات الداخلية والخارجية، التي حققها نموذج الإسلام التركي ممثلاً بحزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب اردوغان.

3. تقييم إمكانيات الاحتذاء بالنموذج الإسلامي التركي خاصة في تونس ومصر وتقييم مدى قدرة حركات الإسلام السياسي وخاصة الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة في تونس محاكاة النموذج التركي مع مراعاة خصوصية كل مجتمع.
4. الخروج بنتائج توضح تأثير نموذج الإسلام التركي على فكر وأدبيات وممارسات حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، ونتائج توضح قدرة حركات الإسلام السياسي العربي على طرح وتجسيد نماذج معقولة ومقبولة ومقنعة للحكم في الدول العربية.
5. تقييم أسباب وتداعيات سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر، وتقييم مدى أهلية حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي لتجسيد نماذج وبدائل مقبولة وواقعية للحكم في البلدان العربية بشكل عام، وفي بلدان الربيع العربي بشكل خاص.

فروض الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى اختبار الفرضيات الآتية:

- الفرضية الأولى:** يمثل نموذج الإسلام السياسي التركي نموذجاً يلقي رواجاً من قبل حركات الإسلام السياسي العربية والشعوب العربية كونه نموذجاً واقعياً للحكم وقادراً على المزوجة بين الإسلام وكل من العلمانية والديمقراطية ولا يتصادم مع المواقف الغربية.
- الفرضية الثانية:** حركات الإسلام السياسي قادرة على تجسيد نموذج الإسلام التركي في المجتمعات العربية وأنها تمتلك الفكر والممارسة المؤهلة لتطبيق النموذج التركي.
- الفرضية الثالثة:** يمكن محاكاة نموذج الإسلام التركي في دول الربيع العربي خاصة في مصر وتونس.
- الفرضية الرابعة:** فشلت حركات الإسلام السياسي العربية وعلى رأسها الإخوان المسلمين في طرح نموذج واقعي ومقبول للحكم في مصر.

منهج الدراسة

استخدم الباحث المناهج البحثية الآتية:

1. المنهج التاريخي: لكون هذه الدراسة ذات طبيعة تاريخية فإن المنهج التاريخي لازم لها حيث يستعرض الباحث التطور التاريخي للإسلام التركي منذ سقوط السلطان عبد الحميد الثاني وحتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام (2002)، وفوزه في ثلاث جولات انتخابية ولا يزال في الحكم حتى الوقت الحاضر (2013م)، كما يستعرض الباحث التطور التاريخي لحركات الإسلام السياسي في المنطقة منذ نشوئها وحتى اليوم من خلال المنهج التاريخي والتسلسل التاريخي للوقائع والأحداث، التي واكبت نشأة وتطور حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي.
 2. المنهج الوصفي: وذلك لكون هذه الدراسة تصف واقع نموذج الإسلام التركي وكيفية تطوره من الاغتراب إلى الاختراق والوصول إلى سدة الحكم، وتصف نجاحاته وإخفاقاته داخلياً وخارجياً كما تصف الدراسة تطور حركات الإسلام السياسي العربي وتصف واقع حال هذه الحركات في ظل الأنظمة السياسية في الوطن العربي، وفي ظل الثورات العربية بما في ذلك وصف أدبياتها ورموزها وأهدافها وأدواتها، وفي المحصلة تصف هذه الدراسة واقع الفكر والممارسة لحركات الإسلام السياسي في المنطقة.
 3. المنهج المقارن: وذلك للمقارنة بين الإسلام السياسي التركي من جهة والإسلام السياسي في فكر وممارسة حركات الإسلام السياسي في المنطقة، وكذلك للمقارنة بين تأثير نموذج الإسلام التركي وتأثير نموذج الإسلام الإيراني على حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية.
- كما اعتمد الباحث في الحصول على المعلومات اللازمة للدراسة على أساليب عديدة منها:

1. الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة والمقالات المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث اطلع الباحث على العديد من المؤلفات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وتم توثيقها في نهاية البحث في قائمة المصادر والمراجع.

2. البحث في شبكة الانترنت والدخول إلى مواقع عديدة كتبت حول موضوع الدراسة من جوانب متعددة، حيث أخذ الباحث ما يلزمه منها وتم توثيقها في قائمة المصادر والمراجع.

3. الاطلاع على مجلات بحثية محكمة تضمنت موضوعات حول الإسلام التركي أو حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، وتم توثيق هذه المجلات في قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث.

حدود الدراسة

- **الحدود المكانية** : تقتصر هذه الدراسة على منطقة الشرق الأوسط (وخاصة مصر وتونس) والحركات الإسلامية والإسلام السياسي في كل من تركيا والدول العربية وكذلك إيران.
- **الحدود الموضوعية** : تقتصر هذه الدراسة على بحث ودراسة أثر نموذج الإسلام السياسي التركي على فكر وممارسة حركات الإسلام السياسي في المنطقة وبحث إمكانيات محاكاة النموذج التركي في دول المنطقة خاصة الدول التي نجحت الثورات فيها وأسقطت الأنظمة السابقة، مع التركيز على مصر وتونس بشكل خاص.
- **الحدود الزمانية** : شملت الدراسة الحالية الفترة الزمنية منذ عام (1923م) وحتى اليوم (2013م) كما أن الحدود الزمانية لإجراء الدراسة بدأت من الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي (2012م) ويقدر الباحث أن تنتهي هذه الدراسة بنهاية عام (2013م).

مفاهيم ومصطلحات الدراسة

الإسلام السياسي: مصطلح سياسي وإعلامي وأكاديمي استخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية تؤمن بالإسلام باعتباره "نظاما سياسيا للحكم". ويمكن تعريفه كمجموعة من الأفكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية التي يستخدمها مجموعة "المسلمين الأصوليين" الذين يؤمنون بأن الإسلام "ليس عبارة عن ديانة فقط وإنما عبارة عن نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات دولة". وتعتبر دول مثل إيران والسعودية ونظام طالبان السابق في أفغانستان والسودان، والصومال أمثلة عن هذا المشروع، مع ملاحظة أنهم يرفضون مصطلح إسلام سياسي ويستخدمون عوضا عنه الحكم بالشريعة أو الحاكمية الإلهية. (1)

نموذج الإسلام التركي: في الواقع ليس ثمة تعريف معين لمصطلح النموذج التركي، فالباحث اليوناني وأستاذ العلوم السياسية في جامعة "بيل" الأمريكية "ستاديس كاليكاس" يرى بأن النموذج التركي يمثل نوعًا محددًا من التفاعل بين سياسة ذات جذور دينية من جهة، وعملية "الليبرلة والدمقرطة" من جهة أخرى. وهو يرى بأن هذه ظاهرة ليست جديدة تمامًا، بل إن لها أصلاً في أوروبا من خلال تطور الأحزاب المسيحية خلال القرن التاسع عشر. (2)

بينما يحدد الباحث التركي الزائر لمؤسسة كارنيغي للسلام "سينان أولغن" خمسة عناصر تشكل معالم النموذج التركي، يأتي على رأس هذه العناصر المواءمة بين الإسلام السياسي ومبادئ العلمانية في ظل النظام السياسي التركي. وفي كل الأحوال هناك نوع من الاتفاق على أن الثابت في النموذج التركي هو أن ثمة تغييرًا وتغييرًا كبيرًا في شكل ومضمون الحركة الإسلامية في تركيا، وتعاطيها مع مفهوم وقيم الدولة بالتزامن مع تغيير تعامل الدولة ممثلة بالجيش والمحكمة الدستورية مع الأحزاب

¹ الخشناوي، ناجي، نشأة مصطلح الإسلام السياسي وتطوره، نسخة الكترونية، 2012.

² صبري، خليل، السلفية الجهادية: أصولها الفكرية والمواقف المتعددة منها، دار صادر، بيروت، 2012، ص 2.

الإسلامية الجديدة كحزب العدالة والتنمية، ولعل أحد أبرز دلائل هذا التغيير هي التحولات التي طرأت على تجربة الأحزاب الإسلامية التركية بعد عقود من معاركها الخاسرة أمام المحكمة الدستورية تارة والجيش تارة أخرى، فالأحزاب الإسلامية التركية بنسخها الخمس، بداية من حزب النظام الوطني في السبعينات، إلى حزب الفضيلة في مطلع القرن الحادي والعشرين، ظلّت خاضعة لاتجاه متشدّد يقوده نجم الدين أربكان، الذي عادى النظام العلماني للدولة قبل أن تنفصل مجموعة من سياسي حزب الفضيلة لتؤسس حزب العدالة والتنمية في عام (2002) وتتبنى سياسة لا تعادي نظام وهوية الدولة، بل تقر بعلمانيتها، وتسعى في الوقت نفسه إلى إشراك القيم الدينية في الحياة العامة، وتحقيق المزيد من الحرية الاقتصادية، وهو ما سمي بنموذج الإسلام التركي ممثلاً بحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا. (1)

الاتاتورية (الكمالية): نسبة إلى مصطفى كمال أتاتورك (1881-1938) مؤسس الدولة التركية الحديثة، وأول رئيس للجمهورية بعد إلغاء الخلافة الإسلامية في الثالث من مارس سنة (1924) ويشير مفهوم الاتاتورية إلى جملة الأفكار والسياسيات والممارسات التي تبناها الزعيم التركي وتدور في جوهرها حول ضرورة فصل الدين عن الدولة، واعتبار الخلافة الإسلامية عائقاً أمام التحديث والتطور واحتذاء النموذج الأوروبي، والعلمانية المتطرفة هي السمة الغالبة على الاتاتورية وخلال خمسة عشر عاماً قضاها مصطفى كمال رئيساً للجمهورية التركية، تبني منهجاً رافضاً لكل ما هو إسلامي موروث، والسعي لبناء نظام سياسي وقضائي حديث، وتقوم الاتاتورية على رفض الديمقراطية كنظام تأخذ به الأغلبية الأعم من الأنظمة الغربية، واعتماد الاستبداد والدكتاتورية وسيلة لتحقيق الإصلاحات التي يبشر بها الزعيم التركي، ولا زالت الاتاتورية رقماً فاعلاً في المعادلة السياسية التركية الحديثة، وتمثل التقاليد والقواعد التي أرسنها عنصراً لا يمكن إنكاره أو إهماله في

¹ صالح، عاصم، الإسلام السياسي بين النموذج التركي والنموذج المصري، مجلة العرب الدولية، العدد (51)، 2012، ص 3-4.

سياسات الحكومات التركية المتعاقبة، إلى أن جاء حزب العدالة والتنمية (2002) ليخفف من تلك التقاليد والقواعد في الحياة السياسية التركية. (1)

الحركات الإسلامية: لفظ ومصطلح فكري سياسي جديد لا يزيد عمره كثيراً عن نصف قرن يعني أن جماعة من الناس تقوم حركتها على أساس العقيدة الإسلامية لبعث نهضة الأمة المسلمة من جديد وإعادة استقلالها وحريتها ورسالتها للأمم بالمعنى الشامل، ويستخدم في وسائل الإعلام بشكل عام على أنه : صفة حركة الإخوان المسلمين بشكل أساسي باعتبار أن التنظيم هذا نشأ عام (1929) وأنها أم الحركات الإسلامية. (2)

ويعرفها عبد الوهاب أفندي بأنها: الحركات التي تتادي بتطبيق الشريعة في الحياة العامة والخاصة وتنشط في مجال العمل السياسي. (3)

العلمانية (Secularism): العلمانية هي ترجمة لكلمة (سكيولاريزم secularism) وقد استخدم هذا المصطلح بداية في معنى محدود الدلالة يشير إلى علمنة ممتلكات الكنيسة بمعنى نقلها إلى سلطات غير دينية، إلا أن معنى الكلمة اتسع بعد ذلك على يد "جون هولبوك" فعرف العلمانية بأنها: "الإيمان بإمكانية إصلاح حال الإنسان من خلال الطرق المادية، دون التصدي لقضية الإيمان بالقبول أو الرفض"، (4) غير أن هذا المفهوم للعلمانية تقلص كثيراً عند مفكرين آخرين ليصبح معناه فصل الدين عن الدولة (separation of church and state) وهو من أكثر التعاريف شيوعاً سواء في الغرب

¹ النعيمي، أحمد نوري، الحركات الإسلامية في تركيا: حاضرها ومستقبلها، ط (1)، دار العلم للملايين، القاهرة، 2011، ص 7-8.

² عبد الجليل، طارق، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، ط1، مكتبة جواد الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 4-5.

³ أفندي، عبد الوهاب وآخرون، الحركات الإسلامية وأثرها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 3-4.

⁴ المسيري، عبد الوهاب، والعظمة، عزيز، العلمانية تحت المجهر، ط1، دار الفكر، دمشق، 2000، ص 12.

أو في الشرق، وهو يعني " فصل المؤسسات الدينية (الكنيسة) عن المؤسسات السياسية (الدولة) وبذلك تحصر العلمانية في المجال السياسي وربما الاقتصادي فحسب. (1)

الربيع العربي: الأحداث التي جرت في المنطقة العربية بدءاً بتونس بداية العام (2011)، حيث كانت صحيفة الاندبندنت البريطانية أول من استخدم هذا المصطلح ، وقد يكون لذلك علاقة بثورات الغرب عبر تاريخه التي تعرف هي أيضاً بثورات الربيع الأوروبي ، وهنا لا بد من الوقوف على طبيعة وملامح وخصوصيات أحداث الربيع العربي من حيث الأسباب والتباين والتشابه، وذلك بهدف التعرف على طبيعة هذا المفهوم، وتحديد ما إذا كان يندرج بالفعل ضمن نطاق "الثورات" أم ينصرف عند تحديده إلى مجرد حركات احتجاجية. فمنذ اندلاع تلك الأحداث احتدم الجدل على الساحة العربية والعالمية حول هذه النقطة ولم يزل . أن الثورة فعل جماهيري شامل، فحين تتأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتصبح أحوال الناس لا تطاق، وعندما تتباعد الشقة ما بين الحكام والجماهير، وتغيب وسائل التعبير السلمي عن المطالب ، لا تجد الجماهير أمامها إلا التحرك لتغيير الأوضاع تغييراً جذرياً. فبعض الثورات تكون سلمية ولا يراق بها الدم، فتنعت بأسماء دالة على ذلك كالقول بالثورة المخملية، وثورات أخرى ارتسمت بالدموية كالثورة السورية والمشهد الذي جرى في مصر وتونس يرقى إلى مستوى العمل الثوري. (2)

حركة الإخوان المسلمين: الإخوان المسلمون إحدى الحركات الإسلامية المعاصرة التي نادى بالرجوع إلى الإسلام، وإلى تطبيق الشريعة الإسلامية في واقع الحياة، وقد وقفت متصدية لسياسة فصل الدين عن الدولة ومناذرة لهوجة المد العلماني في المنطقة العربية والعالم الإسلامي ، ومؤسس هذه الدعوة

¹ نور الدين، محمد، تركيا الصيغة والدور، ط (1)، دار الريس للنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص 7.
² إبراهيم، الثورات في العالم العربي (الربيع العربي) ، مركز الدراسات المستقبلية، مديرية الدراسات والمعلومات، الأردن، 2012، ص3.

الشيخ: حسن البنا (1324 . 1368هـ) (1906 . 1949م) ولد في إحدى قرى البحيرة بمصر ونشأ نشأة دينية. (1)

في تعريف للإمام الشهيد حسن البنا في كتيب صغير له عن حركة الإخوان المسلمين المعنى الشمولي للحركة قال فيه: " حركة الإخوان المسلمين حركة ربانية سلفية حركية "، وبهذا التعريف بين الإمام الشهيد مدى شمولية حركة الإخوان المسلمين، وأنها الحضر الدافئ لمعظم مفاهيم الحركات الإسلامية الأخرى. (2)

الحركات الإسلامية السلفية الجهادية : يرى كثير من الباحثين أن "السلفية الجهادية" هي محاولة للتوفيق بين السلفية الحنبلية، وأفكار سيد قطب المتأخرة عن مفاصله المجتمعات المسلمة، وما أطلق عليه اسم "السرورية" والقائمة أيضاً على محاوله التوفيق بين بعض أفكار جماعه الإخوان المسلمين والسلفية، وأن هذه المحاولة انتحت نسقاً فكرياً متميزاً عن مكوناته السابقة، يجمع بين الطابع العقدي السلفي والطابع السياسي القطبي. ويشير هؤلاء الباحثون إلى أن تشكل السلفية الجهادية الكامل كان أثناء مرحلة الجهاد الأفغاني وصفوف العرب الأفغان بالخصوص. وتضم السلفية الجهادية العديد من التنظيمات منها: تنظيم القاعدة، وحركه طالبان، والجماعة المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال بالجزائر، والجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا، والجماعة المغربية المقاتلة في المغرب، وجماعة جند أنصار الله وتنظيم الجهاد والتوحيد بغزه، وتنظيم دولة العراق الإسلامية بالعراق، جماعة التوحيد والجهاد بمالي. (3)

¹ جريشة، علي، تقرير استراتيجي عن جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الأخرى، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية، جريدة الأهرام المصرية، 2012، ص 3-4.

² المرجع نفسه، ص 4.

³ صبري، خليل، السلفية الجهادية: أصولها الفكرية والمواقف المتعددة منها، مرجع سابق، ص 3.

الديمقراطية: معظم دساتير العالم المكتوبة وغير المكتوبة تشير بكل وضوح في موادها القانونية بأن الشعب مصدر السلطة والشرعية والسيادة، وتؤكد كذلك في موادها القانونية الأخرى على مبادئ الديمقراطية التي تبين نظام الحكم، مثل: مبدأ التداول السلمي على السلطة بواسطة الانتخابات، والحق في مراقبة الحكام المنتخبين ومحاسبتهم ، وحق تأسيس الأحزاب وغيرها من المنظمات، للتعبير الجماعي والعمل الجماعي ، والحق في حرية الصحافة وحرية التعبير ، ومبدأ الفصل بين السلطات الثلاث وصلاحياتها، وخاصة استقلال السلطين التشريعية والقضائية عن السلطة الأخرى، التي هي السلطة التنفيذية. وعلى ضوء النقاط المذكورة أعلاه، فإن الديمقراطية تعتبر بمفهومها العام شكلاً من أشكال الحكم السياسي للسلطة الحكومية، ولهذا تطرح مبادئها المعروفة بمشاركة الناس في قضايا الإدارة ثم توفير القدر النسبي من الحقوق والحريات الشخصية على أساس تساوي الجميع أمام القانون، إلا أن الفهم الحقيقي لجوهر الديمقراطية يختلف من مفهوم إلى مفهوم آخر، ولهذا تعتبر الديمقراطية بأنها ذات أشكال ملموسة يتوقف طابعها وجوهرها على نوعية الأنظمة السياسية والاجتماعية. (1)

الحداثة: تعبر كلمة حداثة (بالإنجليزية: Modernity) عصريّة أو تحديث عن أي عملية تتضمن تحديث وتجديد ما هو قديم لذلك تستخدم في مجالات عدة، لكن هذا المصطلح يبرز في المجال الثقافي والفكري التاريخي ليدل على مرحلة التطور التي طبعته أوروبا بشكل خاص في مرحلة العصور الحديثة بشكل مبسط يمكن تقسيم التاريخ إلى خمسة أجزاء: ما قبل التاريخ، التاريخ القديم العصور الوسطى، العصر الحديث والعصر ما بعد الحديث. (2)

¹ عيسى، حنا، الديمقراطية شكلاً من أشكال الحكم السياسي، المركز الكاثوليكي للدراسات والإعلام، عمان، الأردن، 2012، ص 2.

² ابراش، إبراهيم، الثورات في العالم العربي (الربيع العربي)، مرجع سابق، ص 6.

الإسلام الإيراني: هو اسم يطلق على ثاني أكبر طائفة من المسلمين، وهم الذين عرفوا تاريخياً "شيعته علي" أو "أتباع علي" وغالبًا ما يشير مصطلح الشيعة إلى الشيعة الاثنا عشرية لأنها الفرقة الأكثر عددًا. يرى الشيعة أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه هو واحد عشر إماماً من ولده (من زوجته فاطمة بنت النبي محمد صلى الله عليه وسلم) هم أئمة مفترضو الطاعة بالنص السماوي وهم المرجع الرئيسي للمسلمين بعد وفاة النبي. ويطلقون عليه اسم الإمام الذي يجب أتباعه دون غيره طبقاً لأمر من النبي محمد في بعض الأحاديث مثل حديث المنزلة، وحديث الغدير، وحديث الخلفاء القرشيين الإثنا عشر، وحديث الثقلين المنقولة عن النبي محمد بنصوص مختلفة والذي يستدلون به على غيرهم من خلال وجوده في بعض كتب بعض الطوائف الإسلامية التي تنكر الإمامة وهو كالتالي: (إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أحدهما أعظم من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما).⁽¹⁾

هيكلية الدراسة

تشتمل الدراسة على ستة فصول إضافة إلى الأجزاء التمهيديّة والختامية وذلك كما يلي:

الفصل الأول : ويمثل الإطار العام للدراسة من حيث المقدمة، موضوع الدراسة، مشكلة الدراسة وأسئلتها، مبررات الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، فروض الدراسة، منهجية الدراسة، حدود الدراسة، مفاهيم ومصطلحات الدراسة، وأخيراً هيكلية الدراسة.

الفصل الثاني: ويتضمن الإطار النظري والدراسات السابقة.

¹ الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، الجزء (5) صفحة (328-329) حديث رقم (3876) طبعة دار الفكر، (د.ت).

الفصل الثالث: بعنوان الأحزاب الإسلامية في تركيا منذ سقوط السلطان عبد الحميد الثاني وحتى تولى

حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا.

الفصل الرابع: بعنوان حزب العدالة والتنمية (نموذج الإسلام التركي المعاصر).

الفصل الخامس: بعنوان أثر النموذج التركي على حركات الإسلام السياسي في المنطقة.

الفصل السادس: نتائج الدراسة وتوصياتها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

المبحث الأول: مفهوم الإسلام السياسي.

المبحث الثاني: حركات الإسلام السياسي.

الدراسات السابقة

الدراسات العربية.

الدراسات الأجنبية.

التعقيب على الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتضمن هذا الفصل الإطار النظري للدراسة، وذلك في خمسة مباحث، كما يتضمن عرض موجز لعدد

من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

الإطار النظري

المبحث الأول: مفهوم الإسلام السياسي.

اختلف المفكرون والممارسون لظاهرة الإسلام السياسي في تحديد مفهوم ظاهرة الإسلام السياسي وذلك تبعاً للخلفيات الفكرية والسياسية والثقافية، فاختلف في تحديده المختصون ضمن الدائرة الغربية عن الدائرة الإسلامية، وأيضاً أصحاب الدائرة الواحدة. فالكثير من الغربيين اعتبر هذه الظاهرة هي حركة "أصولية" استناداً لظاهرة الحركات الدينية في التاريخ الغربي. ومن ناحية أخرى اختلف الكثير من المفكرين والمختصين في الدائرة الإسلامية طبقاً لتوجهاتهم السياسية الإسلامية وبيئاتهم السياسية والثقافية وطبيعة الرؤية الإسلامية تجاه الإسلام من حيث كونه صاحب رؤية شمولية للحياة أم رؤية روحية وأخلاقية للإنسان، إلا أن هذه الاختلافات حول تحديد ماهية ظاهرة الإسلام السياسي لا يعني عدم وجود قواسم أساسية أو مشتركة يمكن الارتكاز عليها وخاصة تحديد مضامين أساسية يمكن من خلالها التعبير عن مفهوم ظاهرة الإسلام السياسي وسوف نستفيد في تحديد هذه المضامين من طروحات مفكرين ورموز هذه الظاهرة لأنهم الأقرب لهذه الظاهرة بحكم الممارسة والتبني الفكري لها.

فمن التعريفات التي استخدمت في تحديد هذه الظاهرة ما ذكره احد مفكري ورموز الحركة الإسلامية (في تونس) بقوله "نقصد بالحركة الإسلامية جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام لتحقيق أهدافه وتحقيق التجدد المستمر له من أصل ضبط الواقع وتوجيهه أبداً، وذلك نظراً لأن الإسلام جاء لكل زمان ومكان، فحتم أن تكون رسالته متجددة بتغيير أوضاع الزمان والمكان، ويتطور العلوم والمعارف والفنون وبناءً عليه، فإن أهداف الحركة الإسلامية وإستراتيجيتها ووسائل عملها ستختلف باختلاف الزمان والمكان". (1) بينما يعرفها د. عبد الله أبو عزة، أحد رموز الحركة الإسلامية بقوله " (الحركات الإسلامية): "هي مجموعة التنظيمات المتعددة المنتسبة إلى الإسلام والتي تعمل في ميدان العمل الإسلامي في إطار نظرة شمولية للحياة البشرية، وتجاهد لإعادة صياغتها لتنسجم مع توجيهات

¹ الغنوشي، راشد، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، المركز المغربي للبحوث والترجمة، لندن، 2000، ص 11.

الإسلام، وتتطلع إلى إحداث النهضة الشاملة للشعوب الإسلامية منفردة ومجموعة من خلال المنظور الإسلامي، وتحاول التأثير في كل نواحي حياة المجتمع من أجل إصلاحها وإعادة تشكيلها وفق المبادئ الإسلامية". (1)

بينما يشير البعض إلى أن "المقصود بالحركات الإسلامية عموماً وفي أي قطر كان هو أنها تجمع أفراد مسلمين في هيئة لها نظام خاص بها، يؤمنون في أعماق قلوبهم بالإسلام وشعائره ونظمه وقوانينه، ويعملون في حدود فهمهم وطاقاتهم على تطبيق تعاليم الإسلام في حياتهم اليومية وبعبارة أخرى الحركة الإسلامية هي مسيرة لجماعة من المسلمين، مثلهم الأعلى شرعة الإسلام وهو القوة الدافعة للحركة أو الحافز لها، وسمتهم الغاية من هذا المثل وهي تحقيق أكبر نمط من الأمن الروحي والمادي للبشر، يستمدون نظمهم الحياتية من مثلهم الأعلى أو شرعتهم، ويحققون هذه النظم عن طريق "هياكل" ينشؤونها حسب حاجاتهم وتطوراتهم البيئية". (2)

كما يشير الباحث السوداني د. الأفندي حول مفهوم الحركات الإسلامية بقوله "يُطلق مصطلح "الحركات الإسلامية" ويفضل بعض الباحثين مصطلح "الأصولية" ترجمة عن المصطلح الإنكليزي "Fundamentalism" بينما يجنح آخرون إلى استخدام تعبير "الإسلاموية" ترجمة أيضاً عن المصطلح الإنكليزي "Islamist" على الحركات التي تنتشط على الساحة السياسية، وتنادي بتطبيق قيم الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة على حد سواء، وتناوئ في سبيل هذا المطلب الحكومات والحركات السياسية والاجتماعية الأخرى التي ترى أنها قصرت في امتثال تعاليم الإسلام أو خالفتها. ويغلب إطلاق هذا المصطلح على الحركات التي تصف نفسها بهذا الوصف وتنتشط في مجال

¹ أبو عزة، عبد الله، نحو حركة إسلامية علمية وسلمية، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، 2000، ص 179.

² المرجع نفسه، ص 180.

السياسة، إذ يندر مثلاً إطلاق وصف الحركات الإسلامية على الجماعات الصوفية التي لا تنشط في المجال السياسي، ولا يُطلق هذا الوصف عادةً على الأحزاب التقليدية ذات الخلفية الإسلامية. يمكن أن تعرف الحركات الإسلامية بأنها تلك الحركات التي تؤمن بشمولية الإسلام لكل نواحي الحياة، وتتصدى لقيادة ما تراه جهداً لازماً لإعادة تأكيد هذه الشمولية في وجه تراخي المجتمع وتقصير القيادات، والمؤثرات السلبية ومكايد الأعداء. وهي بهذا تدعي لنفسها دور القيادة الأخلاقية للمجتمع، متحدية بذلك القيادات السياسية والدينية التقليدية معاً". (1)

تضم الحركة الإسلامية في "مفهومها الواسع جميع الأفراد والجماعات التي تسعى لتغيير مجتمعاتها عن طريق اشتقاق أفكارها وبرامجها من الإسلام، وفي حين تختلف هذه الجماعات والأفراد في طرقها ومناهجها وأساليبها وقضاياها الآنية. إلا أنها تتفق على القيمة الإيجابية للإسلام والصلة الوثيقة بين مفاهيمه وقيمه الأساسية والعالم المعاصر. فهي تريد تحويل إطار المرجعية في الحياة العامة إلى مرجعية يكون فيها الإسلام بتفسيراته المختلفة قوة رئيسية في تشكيل هذه الحياة". (2)

المبحث الثاني: حركات الإسلام السياسي.

التيارات الدينية في مصر بعد ثورة (25) يناير: بدت ثورة (25) يناير كثورة شعبية تلقائية قادتها طليعة من الشباب المتعلم القادر على توظيف الآليات الرقمية الحديثة في الدعوة للثورة وتنسيق فعاليتها ومن ثم، فإن الثورة افتقدت قيادة واضحة ومحددة ومعروفة تتحمل مسؤولية الثورة، كما أنها افتقدت عقيدة ثورية أو أيديولوجية، وفي إطار هذا الفراغ القيادي والأيديولوجي، طرحت التيارات الدينية نفسها على الساحة بشكل واضح، وانتقل نشاطها من السرية إلى العلانية والشرعية، سواء من خلال المشاركة بكل حرية في فعاليات الحياة السياسية والتعبير عن آرائهم من خلال وسائل الإعلام

¹ أفندي، عبد الوهاب، الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع، ط1، دار صادر، بيروت، 2002، ص 13.

² المرجع نفسه، ص 14.

المختلفة، أو استخدام الآليات الرقمية للتواصل مع القوي المختلفة، وفي هذا الإطار يتصدر المشهد عدد من القوي المنتمية للتيار الديني، سواء كانت أحزاباً مثل حزب "الوسط" ذي المرجعية الإسلامية، أو "جماعة الإخوان المسلمين" وحزب "الحرية والعدالة" المعبر عنها، أو السلفيين والأحزاب المعبرة عنهم، إضافة إلى أعضاء الجماعات الإسلامية الراديكالية المختلفة الذين تبنا مبادرة عدم العنف في مواجهة المجتمع والنظام السياسي منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي ولعل أبرز قوتين إثارة للجدل هما الإخوان المسلمون والسلفيون. (1)

أولاً: جماعة الإخوان المسلمين

ميزت جماعة الإخوان المسلمين نفسها بثلاثة مظاهر هي: (2)

1. تشكيل جماعة منظمة

2. مفهومها الشامل للإسلام، كما يقول مؤسسها حسن البنا: عقيدة وعبادة ووطن وجنسية ودين ودولة

وروحانية وعمل، ومصحف وسيف (مجموعة رسائل الإمام حسن البنا).

3. تأكيدها على العمل السياسي، فقد وجه حسن البنا أتباعه بأن "عليكم أن تتذكروا أن أمامكم هدفين

أساسيين اثنين: الأول هو تحرير الوطن الإسلامي من السيطرة الأجنبية، والثاني هو انه قد تقوم

دولة إسلامية حرة في هذا الوطن الحر تعمل وفق تعاليم الإسلام وتطبق تشريعاته الاجتماعية

وتعلن مبادئه السلمية وتذيع رسالته السمحة على البشر". وقد لخص احد المفكرين الإسلاميين ذلك

كله بقوله "البنا والإخوان ليسوا فكراً فقط ولكنهم حركة وموقف، وأساسهم فكراً وحركة وموقفاً هو

"شمول الإسلام" أي الدعوة إلى الإسلام الشامل لكل أوضاع الكون والمجتمع والفرد وبالإسلام

الجامع لكل أطراف الحياة المهيم على كل أحوال البشر عقيدة وشريعة وسلوكاً". (3)

¹ فتحي، شادية، الدولة الدينية: السيناريو الأقل احتمالاً والأكثر تأثيراً في مستقبل مصر بعد ثورة (25 يناير 2011)، مجلة السياسة الدولية، العدد (7)، مؤسسة الأهرام للدراسات، القاهرة، 2012، ص 7-10.

² الغضبان، نجيب، التحول الديمقراطي والتحديات الإسلامي في العالم العربي 1980-2000، دار المنار، عمان، 2002، ص 100.

³ البشري، طارق، الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر، دار الشروق، بيروت، 2004، ص 167.

إن هذه المظاهر بالإضافة إلى تبني هذه الحركة العمل السلمي والسياسي منهجاً للتغيير (المشاركة السياسية البرلمانية الحكومية... إلخ) ، وكذلك اتساع وجودها ونفوذها ليشمل معظم إن لم يكن جميع الدول العربية، هذه الحركة الإسلامية كحالة للتعبير عن ظاهرة الإسلام السياسي وكذلك لتمييزها عن جماعات العنف الإسلامي أو جماعات الحركات اللاسياسية (مثل الحركات الصوفية، أو جماعات التبليغ)، في ضوء ما سبق يمكن أن التعبير عن ماهية ظاهرة الإسلام السياسي (الحركة الإسلامية) من خلال ربط الأبعاد أو المحاور والرؤية التالية:

1. إن السياسة فكر أو ممارسة هي جزء أو محور أساسي (الحركات الإسلامية) وذلك لكون الإسلام "دين ودولة" ذات طبيعة شمولية لكافة مجالات الحياة، وهنا الإسلام هو الإطار الفكري لهذه الحركات بما فيها المفاهيم والممارسات الإسلامية للسياسة بتنوعاتها المختلفة، إن السياسة أيضاً هي وسيلة لظاهرة الحركات الإسلامية، للوصول إلى هدف نهائي وهو تحقيق نظام حكم الإسلام الشامل (الاجتماعي، الاقتصادي، التربوي، السياسي،....) أو المشروع الحضاري الإسلامي البديل للمجتمع في بلاد المسلمين. إن السياسة هي وسيلة وغاية للحركات الإسلامية حيث تتمثل هذه الغاية في إيجاد نظام الحكم السياسي الرشيد في مجتمعات بلاد المسلمين، مما يؤدي إلى تحقيق الهدف النهائي وهو تحقيق نظام الإسلام الشامل للحياة أو المشروع الحضاري الإسلامي البديل، وفي نفس الوقت فإن هذه الغاية تمثل أيضاً دافع وهدف. (1)

2. إن الإسلام هو دين حركة وتفاعل مع الحياة، وهو دين تدافع بين الخير والشر (الحق والباطل) وهو بهذا المعنى حركة تغيير إصلاحي شامل، وكذلك هو صاحب مشروع حضاري بديل فإزالة الشر نقيض وضع بديل له من الخير، وتغيير مشروع الباطل يجب أن يستبدل بمشروع حق. ومن هنا فإن الحركات الإسلامية هي حركات تغيير تهدف إلى تحقيق المشروع الإسلامي الحضاري. وإن بعد "التغيير" وبعد "طبيعة المشروع الحضاري"، هذين البعدين هما مصدر خلق الاختلافات

¹ البشري، طارق، الملاح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر ، مرجع سابق، ص 169.

والتباينات في ظاهرة الحركات الإسلامية في العالم العربي. فهناك اختلاف حول سياسات وأساليب التغيير وأدواته ومراحله. وأيضاً هناك اختلاف حول أولويات وماهية وبرامج ومراحل تطبيق المشروع الحضاري وبهذا المعنى فإن تحقيق هذا الهدف الحضاري ليس حكراً على حركة معينة. (1)

ونتيجة لما سبق يمكن القول أن وجود هذه الظاهرة والحركات ارتبط بوجود "بيئة وظروف تقتضي التغيير" بالإضافة إلى وجود المشروع الحضاري "بديلاً أفضل" يكون هدفاً للتطبيق. إن ظاهرة الإسلام السياسي وفق رؤيتها، هي حركات تغيير بشري لتحقيق تطبيق المشروع الإسلامي الحضاري للحياة وتمثل السياسة جزءاً من إطارها الفكري وممارسة السياسة ووسيلة للوصول إلى هدف مرحلي يتمثل في إيجاد الحكم السياسي الرشيد تمهيداً للوصول إلى تحقيق الهدف النهائي وهو تطبيق المشروع الحضاري الإسلامي الشامل لمجالات الحياة في مجتمعات الدول الإسلامية على الأقل. (2)

كخلاصة يمكن القول أن الحركة الإسلامية : هي حركة تغيير اجتماعي شامل على أساس الاعتماد على مرجعية الإسلام كمصدر للفكر والسياسات والسلوك والبرامج والغايات، ولكن نتيجة لوجود تفاوت في فهم مقاصد الإسلام أدى إلى ظهور تعدد في الحركات الإسلامية وفي بعض الأحيان أخذت شكل اختلاف أو تناقض بين هذه الحركات.

3. السمات العامة: الخصائص العامة الداخلية (داخلية: داخل إطار الظاهرة أو داخل الكيان الفطري) لظاهرة الإسلام السياسي من خلال تتبع ظاهرة الإسلام السياسي منذ نشأة الإخوان في الثلاثينات والأربعينات حتى نهاية القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين نلاحظ وجود عدد من السمات، غير أن هذه السمات أو الخصائص داخل ظاهرة الحركات الإسلامية ليست واحدة أو

¹ الغضبان، نجيب، التحول الديمقراطي والتحديات الإسلامية في العالم العربي 1980-2000، مرجع سابق، ص 102.

² الغنوشي، راشد، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، مرجع سابق، ص 22-23.

متساوية بل تتفاوت من حركة إلى أخرى حسب نضج الحركة، وظروفها المحيطة بها. إلا أن هناك جملة من السمات أو الخصائص المشتركة بين الحركات الإسلامية، وأهم هذه السمات: (1)

أولاً: الطبيعة "الجزرية" للحركة الإسلامية على صعيد المفاهيم ونظام الحياة:

المقصود بالطبيعة الجزرية هو استهداف التغيير الجذري للمفاهيم وللرؤية الكونية الحضارية الغربية التي غلبت على نظام الحياة السياسية والاقتصادية وغيرها في العالم العربي. والطبيعة الجزرية "تستهدف الإصلاح من الجذور" أي إعادة البناء الاجتماعي من الأساس من أجل انطلاق دورة حضارية إسلامية جديدة، ولا تعني بالضرورة أن الطبيعة الثورية للحركة الإسلامية بعد سقوط الخلافة "العثمانية" تستدعي استخدام القوة في التغيير، وإنما تعني أن التغيير جذري ولو تم بالتدريج وبالوسائل السلمية، فهو تغيير في طبيعة الدولة ذاتها". (2)

والطبيعة الثورية تتمثل في تغيير جذري على صعيد الكليات والأسس العامة سواء على صعيد المفاهيم والأهداف والمنطلقات. وبمعنى آخر تغيير يسعى إلى استبدال المشروع الحضاري المعاصر المرتكز على النمط الغربي والعلماني إلى مشروع حضاري بديل يرتكز على أطروحات إسلامية ولكن ليست بالضرورة ذات الطبيعة الثورية للتغيير هو اختلاف الوسائل فالديمقراطية مقبولة كوسيلة حياة ولكن ليست كمفهوم فلسفة أو عقيدة حياة.

ثانياً: حدوث تطورات وتحولات سياسية إيجابية للحركة الإسلامية على صعيد الفكر والممارسة تتلاءم ومستجدات الواقع المعاصر.

¹ البشري، طارق، الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر، مرجع سابق، ص 173-175.

² الغنوشي، راشد، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، مرجع سابق، ص 12-13.

ثالثاً: تجاوز الصراع مع السلطة إلى معارضة سياسية أو التعايش ومهادنة للسلطة، أو مشاركة في السلطة. (1)

إن المتتبع لمسيرة ظاهرة الإسلام السياسي (الحركة الإسلامية) يرى أن الحركة الإسلامية في الأربعينات والخمسينات والستينات، خاصة في مصر تحول نظرتها إلى السلطة عنها في مرحلة الصحوة الإسلامية منذ نهاية السبعينات حتى نهاية القرن العشرين، من "صدام" أو "صراع" على السلطة، باستثناء حالة سوريا في نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات إلى "معارضة" سياسية للسلطة أو إلى تعايش ومهادنة أو مشاركة في السلطة كما يحدث في مصر أو الخليج أو الأردن أو المغرب أو اليمن وغيرها من الدول. ويمكن ملاحظة ذلك ليس في بياناتها وتصريحات مسؤوليها فقط، وإنما في مشاركتها السياسية النيابية والحكومية، مثل ما يحدث في مصر، المغرب، اليمن، الأردن والسودان، الجزائر، الكويت، وغيرها. ومما يزيد من هذا الاعتقاد بهذه السمة أنه بالرغم من تعرض معظم هذه الحركات الإسلامية الإخوانية لهذه الظاهرة إلى قمع واعتقالات فإنها أصرت على نهج "المعارضة السياسية" وعدم تحولها إلى "العمل المسلح أو العسكري" لمقاومة السلطة كما حصل مع حركات عديدة، ويلاحظ أن الخطاب السياسي والممارسات السياسية لظاهرة الإسلام السياسي لا تدعو إلى الانقلاب على السلطة، ولا تستهدف السيطرة على موقع رأس النظام السياسي، وإنما تؤكد على إمكانية التعايش مع السلطة أو على المشاركة مع السلطة في عملية الإصلاح العام للمجتمع. (2)

رابعاً: اهتمام الحركة الإسلامية بالمشاركة السياسية:

من الملاحظ على ظاهرة الإسلام السياسي أو الحركة الإسلامية اهتمامها بالمشاركة السياسية من خلال قنوات وآليات العمل السياسي الرسمي، حيث كان ذلك متوفراً خاصة في الثمانينات والتسعينات،

¹ البشري، طارق، الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر، مرجع سابق، ص 176.

² البشري، طارق، الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر، مرجع سابق، ص 177.

فمعظم هذه حركات الإخوان المسلمين في (مصر والأردن والمغرب والكويت واليمن والجزائر) اهتمت بالمشاركة البرلمانية والمشاركة في المجالس البلدية والاتحادات الطلابية بل إن بعضها دخل المشاركة في السلطة التنفيذية، وربما كان ذلك أمراً يمكن تفهمه وطبيعياً لحركة تبنت العمل السياسي وعدم اللجوء إلى العنف المسلح كوسيلة للتأثير على القرار السياسي الرسمي وعلى السياسات العامة للدولة داخلياً وخارجياً. وكذلك لحماية حضورها السياسي في المجتمع، وكان طبيعي أن يدفع هذا الاهتمام بالعمل السياسي إلى الانتقال من السرية إلى العلنية. (1)

خامساً: الدمج بين الخطاب العقائدي وبين الممارسة أو السلوك البراغماتي الاجتهادي/الواقعي أو الواقعية (الاجتهاد في الواقع): بالرغم من أن الخطاب السياسي لظاهرة الإسلام السياسي هو يركز في محوره على المضمون العقائدي والالتزام بالمبادئ العامة تجاه القضايا السياسية العامة وتجاه السلطة السياسية، إلا أنه يُلاحظ عليه خاصة في فترة الثمانينات وحتى أوائل القرن العشرين أنه كان براغماتياً أو قابليته للبراغماتية على صعيد السلوك والممارسة فعلى سبيل المثال كانت العديد من حركات ظاهرة الإسلام السياسي موضع الدراسة تمارس تحالفات سياسية مع تيارات وأحزاب علمانية بل يسارية واشتراكية التوجه أحياناً في مشاركاته الانتخابية البرلمانية، كما حصل في مصر بين الإخوان المسلمين وحزب العمل أو تحالف التجمع اليمني للإصلاح مع حزب الحكومة ضد التيارات الاشتراكية والعكس في الانتخابات البرلمانية. وكذلك من الممارسات البراغماتية تعايشها بل مشاركتها في السلطة التنفيذية بالرغم من تبني النظام السياسي لاتجاهات سياسية علمانية، كما حصل في الأردن والجزائر واليمن. وربما الشكل (الموضوع) السياسي الوحيد الذي ظلت محافظة فيه بوضوح على رؤيتها العقائدية هو موضوع القضية الفلسطينية والسلام مع إسرائيل. ومن ممارستها البراغماتية قبولها أو تعايشها مع "الديمقراطية الليبرالية" كمرجعية سياسية وليست فكرية أو عقائدية أو أيديولوجية، تحنك عليها في علاقاتها السياسية سواء مع النظام السياسي أو مع القوى السياسية المختلفة في الدولة القطرية. هذا

¹ الغضبان، نجيب، التحول الديمقراطي والتحديات الإسلامي في العالم العربي 1980-2000، مرجع سابق، ص 104.

الدمج بين الخطاب العقائدي وبين السلوك البراغماتي لظاهرة الإسلام السياسي عمل على تطوير الرؤية السياسية لهذه الظاهرة وساهم في انتقالها بشكل كبير من إطار العموميات إلى البرامج والطروحات المحددة. (1)

سادساً: القوة في البناء التنظيمي والأيديولوجي، والقدرة على التعبئة الأيديولوجية: تتميز ظاهرة الإسلام السياسي بالقوة التنظيمية وبصلابتها خاصة أمام التحديات الصعبة أو القمعية والبناء التنظيمي لهذا الظاهرة يجمع بين الحالة الجامدة والحالة الهلامية، فالبناء التنظيمي لهذه الظاهرة يجعل البناء التنظيمي أقرب إلى "الجماعة أو الحزب" أو "الظاهرة/التنظيم" فهي ليست مجرد تشكيل سياسي يهدف إلى استلام السلطة، وإنما قراءة للدين والثقافة والمجتمع قد تجسدت في "نمط" من التربية وأشكال من التنظيم من أجل أهداف حضارية شاملة لجوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها، وهذا البناء التنظيمي يتمثل في جماعة انتقلت من معناها التنظيمي الضيق إلى معنى الأمة أو نواة الأمة، وهناك تداخل بين الشكل التنظيمي والمنظومة القيمية للحياة والبناء الأيديولوجي حيث يمتاز الأخير بأنه يستند إلى رسالة سماوية تحمل صفة الاستمرارية والعالمية ويرتبط بالبعد الديني للمسلمين، مما يجعل من البناء الأيديولوجي بناء يستند على أسس قوية يرتكز عليها البناء الفكري والروحي لكثير من المسلمين. والتداخل بين البناء التنظيمي والأيديولوجي تداخلاً عضوياً تحت ضرورة "العمل الجماعي" لتحقيق أهداف الإسلام ومقاصده في المجتمعات المسلمة وغايات الإصلاح الإسلامي لهذه المجتمعات المؤمنة بهذا الدين. وهذا كله يجعل التداخل بين البناء التنظيمي والبناء الأيديولوجي تداخلاً فاعلاً ومؤثراً في البيئة المحلية والعربية الإسلامية. وتداخل هذين البنائين جعل من الظاهرة الإسلامية مشروعاً أو "فكرة حية". (2)

¹ أبو عزة، عبد الله، نحو حركة إسلامية علمية وسلمية، مرجع سابق، ص 181.

² أفندي، عبد الوهاب، الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع، مرجع سابق، ص 20-22.

ويمكن ملاحظة مدى صلابة هذا التداخل التنظيمي والأيدولوجي أن ظاهرة الإسلام السياسي تعرضت لحالات قمع شديدة جداً في عدد من البلدان العربية ومع ذلك بقيت هذه الظاهرة حية ومستمرة بل وازداد وجودها ونفوذها الشعبي. وفي المقابل فإن البناء التنظيمي لهذه الظاهرة كان وفي بعض الأحيان يحصر نفسه ضمن اطر تنظيمية مغلقة أو في خطاب أيدولوجي تقليدي نتيجة إما لظروف تتعلق بتقييد الحريات السياسية في البيئة العربية أو نتيجة لطبيعة محدودة إمكانيات القيادات التي كانت تقود هذه الظاهرة. (1)

سابعاً: تطور ظاهرة الإسلام السياسي تطوراً ذاتياً، نتيجة التفاعل بين قوة الدفع الذاتي الأيدولوجي والمتغيرات المحيطة على المستويين العربي والوطني:

من الطبيعي أن تتطور حركة غاياتها التغيير وأن تختار منهجاً في التفكير وطريقة في السلوك تلاؤم بين الهدف وبين الواقع، ولقد تطورت الصحة داخل الحركات الإسلامية تطوراً ملحوظاً بحكم تغيير الأحوال الوطنية داخل كل قطر والمتغيرات الإقليمية والدولية. وبحكم تجدد أجيال القيادات السياسية وتنوع المفاهيم المعتمدة وبحكم ظروف التعامل بين الصحة وبين العوامل الخارجية في ما للحركة من علاقات مع الأنظمة الحاكمة ومع الأحزاب السياسية والتيارات الفكرية. وبالطبع مدى سرعة التطور الذاتي في حركات ظاهرة الإسلام السياسي متفاوتة بحسب تفاوت قوة وتأثير العناصر المشار إليها، غير انه لا يمكن إغفال أن التطور الذاتي كانت تدفعه الظروف والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية أكثر كونه نتيجة توفر عنصر "المبادرة" نحو الفعل لدى الحركة. بمعنى آخر كان يغلب على هذا التطور انه كان فعلاً ناتج عن ردة فعل تجاه الظروف والبيئة والواقع والعناصر المذكورة دفعت نحو

¹ المرجع نفسه، ص 25.

التطور، أكثر منه سلوك أو فعل استباقي للأحداث أو مبادرة لصنع تغييرات مرغوبة أو مبادرة صياغة أو صنع المستقبل المنشود والتأثير في مجرياته. (1)

ثانياً: الجماعات السلفية

ربما لم تسفر ثورة (25 يناير 2011) عن بروز قوة سياسية واجتماعية في المجتمع بقدر ما أبرزت التيار السلفي، بالرغم من أنه لم يكن يوماً جزءاً من الحراك السياسي، وقد كان الاستفتاء على التعديلات الدستورية في (19 مارس 2011)، أول إعلان عن ظهور السلفيين حيث أصدرت الدعوة السلفية بالإسكندرية أول بيان لها، طالبت فيه الشعب المصري بالمشاركة في الاستفتاء بالموافقة على التعديلات، ضمناً لعدم التعرض للمادة الثانية من الدستور، وقد اتسم السلوك السياسي للجماعات السلفية منذ الثورة بما يلي:

- العمل على إقصاء الآخر، ولا يزال تصريح الداعية السلفي البارز محمد حسين يعقوب حول "غزوة الصناديق" ماثلاً في الأذهان.
- إن التيار السلفي لا يتورع عن استخدام العنف، وقد برز ذلك من خلال معركة هدم الأضرحة وقطع الأذن واقتحام بعض المنازل، وإثارة أحداث الفتنة الطائفية.
- أراد السلفيون أن يضعوا أقدامهم بقوة في الحياة السياسية، فبدأ بعضهم في تشكيل مجالس وائتلافات كنوع من التنظيم، ومحاولة لتجميع بعضهم بعضاً في كيان واحد، منها "مجلس شوري العلماء"، وكذلك "الهيئة العليا للحقوق والإصلاح" وقد كانت الخطوة الأهم على طريق السياسة إعلانهم تأسيس حزبي "الفضيلة" و"النور"، وحزب النور هو أول حزب سلفي تتم الموافقة عليه، ويتضمن برنامجه النص علي أن الشريعة الإسلامية مصدر التشريع، وتأكيد تأمين الحرية الدينية

¹ الفيلاي، مصطفى، الصحوه الدينية الإسلامية: خصائصها وأطوارها ومستقبلها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1989، ص 360-362.

للأقباط، وإقامة دولة حديثة، واستقلال الأزهر والقضاء على النظام الربوي في البنوك والإفراض،
والتوسع في التمويل الإسلامي وقد أعلن الحزب أن أبوابه مفتوحة للجميع.⁽¹⁾

والواقع أن بروز بعض التيارات الإسلامية بشكل مفاجئ بعد ثورة (25 يناير 2011)، وبعد عقود من
العزلة، أدى إلى إصابة المجتمع بصدمة، خاصة في ظل هذا الخضم من التصريحات غير المسئولة،
والتي أثارت -ولا تزال تثير- قدراً كبيراً من الجدل.

الدراسات السابقة

الدراسات العربية

دراسة (هاني نسيرة، 2013): النماذج المتوقعة للحكم الإسلامي في تونس ومصر: تركيا أم إيران.

(2)

¹ جويدي، فاروق، الإسلاميون والبحث عن الغنائم بعد ثورة (25 يناير)، جريدة الأهرام، (12 يونيو 2011).

² نسيرة، هاني، النماذج المتوقعة للحكم الإسلامي في تونس ومصر: تركيا أم إيران، مجلة السياسة الدولية، العدد (7)، 2013.

أشارت الدراسة إلى صعود التيارات الإسلامية في كلٍ من مصر وتونس في أعقاب الثورات العربية، فقد فازت حركة النهضة التونسية في انتخابات (23 أكتوبر 2011)، كما فازت حركة الإخوان المسلمين في مصر في انتخابات (2012)، وهنا يثار التساؤل عن نماذج الحكم المتوقعة في هذه الدول وغيرها، حيث أشارت الدراسة إلى أن النموذج التركي هو الأقرب للتطبيق، فهو نموذج يؤكد على الهوية العلمانية للدولة ويحافظ على وضع خاص مع المؤسسة العسكرية، ويحافظ على الحريات الفردية ويسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية، وهذه كلها أمور مطلوبة في تونس ومصر. أما النموذج الإيراني باعتباره مثل قمة صعود تيار الإسلام السياسي في العالم الإسلامي بعد ثورة الخميني (1979) والذي ابهر حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وغدت حركات اجتماعية وإسلامية متأثرة بالنموذج الإيراني تشكل معارضة قوية للأنظمة الحاكمة، وتمثل قوى ممانعة للنفوذ الغربي وخاصة الأمريكي، إلا أن هذا النموذج يركز على فكر مرشد الثورة آية الله الخميني، ويسير حسب ولاية الفقيه كأساس للحكم، وخلصت الدراسة إلى أن النموذج المناسب في مصر وتونس لا بد وأن يراعي ثلاثة شروط أساسية هي: البنية الديمقراطية للثورة والمسار السياسي وهذا يتطلب تغييراً ملموساً في فكر وممارسة الحركات الإسلامية، وكذلك مراعاة أزمة الثقة بين القوى السياسية الليبرالية والعلمانية، وبين حركات الإسلام السياسي، بحيث يجب على حركات الإسلام السياسي استقطاب هذه الحركات وليس التصادم معها، وأخيراً يجب مراعاة توازن السلطة والقيود التشريعية وأن لا تقفز الحركات الإسلامية وخاصة الإخوان المسلمين على هذه التوازنات والتشريعات، وإلا فإنها ستسقط عند أول اختبار حقيقي لها في المجالات المختلفة.

دراسة (طارق عبد الجليل، 2012): التجربة التركية: نموذج غير مكتمل. (1)

¹ عبد الجليل، طارق، التجربة التركية: نموذج غير مكتمل، مجلة الأهرام، العدد (84)، أكتوبر (2012)، ص (143-149).

هدفت الدراسة إلى تحليل التجربة التركية أو النموذج التركي الذي يشغل حيزاً كبيراً في نقاشات النخب العربية من مثقفين وسياسيين وحتى العسكريين، هذا النموذج الذي أبحر في السنوات الأخيرة بنجاحاته المتعددة ليس فقط التيارات والأحزاب الإسلامية في العالم العربي، بل أبحر أيضاً التيارات الفكرية الأخرى، وما زاد هذا الانبهار حدوث موجة الربيع العربي الذي حول ظاهرة الإعجاب بالنموذج التركي إلى حالة من الوله والافتتان به، باعتباره نموذجاً فريداً في التكيف والتناغم مع أوضاع شتى، بحيث استطاع أن يخط طريقاً ثالثاً وسطاً بين الإسلام والعلمانية يمكن اعتباره سبقاً في تطور "الإسلامية" على مستوى الفكر والتطبيق، وأصبح التيار الوردوغي يمثل مفصلاً جديداً في الحركة الإسلامية التركية، ويمثل الموجه الثالثة (الموجة الأولى: الإحياء الإسلامي)، و(الموجة الثانية: الإسلام السياسي)، و(الموجة الثالثة: الديمقراطية الإسلامية المحافظة: حزب العدالة والتنمية)، وأشارت الدراسة إلى انه رغم أن الحركة الإسلامية في العالم العربي ولا سيما حركة الإخوان المسلمين باعتبارها الأسبق تاريخياً وتنظيمياً كانت النموذج الملهم لحركة الإسلام السياسي في تركيا في الربع الأخير من القرن العشرين، إلا أن حركة الإسلام السياسي في تركيا قطعت أشواطاً أكبر على مستوى الفكر والممارسة في الواقع السياسي في العقدين الأخيرين، كما أشارت الدراسة إلى أن الحركة الإسلامية في تركيا قد نمت وتغذت وتطورت على أفكار الحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي وخاصة الإخوان المسلمين، ونهلت من منظري هذه الحركات أمثال حسن البناء، وسيد قطب وغيرهم، إلا أن تبني حزب العدالة والتنمية للديمقراطية المحافظة، ولم يختزل الدين في أيديولوجيته كما فعلت أحزاب الفكر الوطني من قبل، بل سعى إلى تحويل القيم الثقافية الموجودة في الدين إلى هوية سياسية تناسب البيئة السياسية التركية، وخلصت الدراسة إلى أن نموذج حزب العدالة والتنمية يمثل نمطاً فريداً في المزوجة بين الإسلام والعلمانية معبراً بذلك عن طريق ثالث، فهم إسلاميون على مستوى السلوك الشخصي والعائلي، بينما هو على المستوى العام سياسيون يمارسون السياسة وفق البرامج الحزبية بعيداً عن

استخدام الدين كأداة سياسية وبات هذا الطريق يعرف باسم "تيار الاردوغانية" وبنال إجماعاً وتوافقاً بين مختلف فئات الشعب التركي في الوقت الحاضر على الأقل.

دراسة (شادية فتحي، 2012): الدولة الدينية: السيناريو الأقل احتمالاً والأكثر تأثيراً في مستقبل مصر بعد ثورة (25 يناير 2011).⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى بحث الخيارات والاحتمالات المتاحة والمفتوحة خلال المرحلة الانتقالية التي تمر بها مصر في أعقاب ثورة (25 يناير 2011)، حيث أشارت الدراسة إلى أن الثورات عادة ما ترتبط برؤية جديدة للنظام الاجتماعي والسياسي وإحداث تغيير بعيد المدى في مؤسسات الدولة وتوسيع مشاركة المواطنين في المجالات السياسية، وعادة ما يعقب الثورات مرحلة انتقالية قد تقصر أو تطول حتى يتبلور شكل النظام السياسي، وعلى حين أن هناك ثورات أدت إلى إقامة نظم ديمقراطية فإن هناك ثورات أخرى أدت إلى إعادة إنتاج النظام الاستبدادي بثوب جديد، وفي هذا الإطار تبدو كل الخيارات والاحتمالات متاحة ومفتوحة في المرحلة الانتقالية التي تمر بها مصر خلال المرحلة الانتقالية، ومن أهم هذه الخيارات ثلاثة سيناريوهات هي:

السيناريو الأول: وهو الأصعب تحقيقاً في المدى القريب، وهو سيناريو إقامة دولة مدنية ديمقراطية تقوم على مبدأ المواطنة، حيث يشارك المواطنون في إدارة شئونهم من خلال المستويات المختلفة للتنظيمات النقابية والحزبية، وفي إطار مجال عام يتسم بالحرية والمساواة والعدالة.

السيناريو الثاني: وهو سيناريو يبدو مقبولاً من قطاعات واسعة من المواطنين. ويستهدف إقامة دولة ديمقراطية على النموذج التركي، ولكنها غير متطرفة في علمانيتها، كما هو الحال بالنسبة لتركيا، حيث يقوم نظام برلماني، أو رئاسي برلماني يحوز فيه حزب ذو مرجعية إسلامية على أغلبية مقاعد البرلمان، ويشكل حكومة ذات مرجعية إسلامية لديها رؤية واضحة لتحقيق برامج للتنمية الاقتصادية

¹ فتحي، شادية، الدولة الدينية: السيناريو الأقل احتمالاً والأكثر تأثيراً في مستقبل مصر بعد ثورة (25 يناير 2011)، مرجع سابق.

والاجتماعية والسياسية ، وهذا السيناريو يبدو متوازناً ومقبولاً في إطار الحالة المصرية كما أنه من المحتمل تحقيقه على المدى المتوسط، مع إدخال بعض التعديل عليه، حيث إن تركيا نجحت في إيجاد توليفة جعلت هناك ما يسمى بالنموذج التركي في علاقة الإسلام بالسياسة. فالحزب الإسلامي عندما يصل إلى الحكم يتعامل بنفس مفردات التوجه العلماني، ويحافظ على مبادئ أتاتورك، ويحقق التزاماً واضحاً بدعم قاعدته الدينية وشعبيته الإسلامية.

السيناريو الثالث: هو إقامة دولة دينية تأخذ بنمط يمكن وصفه بـ"الإيراني-الوهابي"، يأخذ من النموذج الإيراني الشيعي سمة وجود مرجعية عليا، يمكن أن تمثلها جماعة الإخوان المسلمين وهيكلها التنظيمي، وعلى قمته المرشد العام، ويأخذ من النموذج الوهابي السني فكرة "تطبيق الحدود" في الإسلام. وبالرغم من أن هذا السيناريو هو الأكثر إثارة للجدل، بحيث يمكن أن تصحبه درجة عالية من عدم الاستقرار وإمكانية إحلال نظام سلطوي جديد فإنه من غير المستبعد تحقق هذا السيناريو، مع ما يثيره من حالة عدم التأكد بشأن كثير مما قد يليه أو يترتب عليه. وتطرقنا الدراسة إلى احتمالات حول السيناريوهات السابقة هي:

- إنه من المتصور في ظل هذه السيناريوهات أن تلعب المؤسسة العسكرية دوراً مهماً في حماية الدولة وحماية مصالح الشعب، حتى لو لم تتم دعوتها من جانب النظام القائم للاضطلاع بهذا الدور. وما دفع المؤسسة العسكرية للخروج على النظام السياسي السابق والانحياز لحماية الشعب والدولة، يمكن أن يدفعها للتدخل مرات أخرى طوال المرحلة الانتقالية للثورة، والتي قد تمتد للسنوات العشر القادمة، وهذا ما حدث بالفعل حين تدخل الجيش المصري وعزل الرئيس محمد مرسي عن سدة الرئاسة.

- الواقع أن مراجعة هذه السيناريوهات، تكشف عن أنها قد لا تمثل مسارات أو سيناريوهات مختلفة لتطور النظام السياسي قدر ما يمكن أن تمثل مسارات أو سيناريوهات متلاحقة، يقود فشل أحدها في المرحلة الانتقالية إلى ضدها في مراحل لاحقة.

- إن هذه السيناريوهات تبدو وكأنها تقع علي متصل، يمثل طرفه الأول السيناريو الأكثر انسجاماً مع فكرة التحول الديمقراطي الحقيقي (الدولة المدنية)، ويمثل طرفه الثاني السيناريو الأكثر إثارة للجدل، (دولة دينية يستمد فيها الحكم شرعيته من الدين). وما بين هاتين النقطتين، هناك عدد آخر من السيناريوهات التي تقف في منطقة وسط بينهما.

دراسة (وحيد عبد المجيد، 2012): تداعيات تحقق سيناريو الدولة الدينية في مصر بعد ثورة يناير (2011).⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى بحث تداعيات إقامة دولة دينية في مصر، حيث أشارت الدراسة أنه في حال وصول أي من التيارات الدينية، منفردة أو مجتمعة، إلى السلطة وحصولهم على أغلبية تتجاوز (50%) فإن ذلك سيكون له آثاره على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي.

1- على المستوى الداخلي، يمكن أن يؤدي وصول التيارات الإسلامية للسلطة إلى ما يلي:

- تقييد الحقوق والحريات العامة ومنها حرية الرأي والتعبير والإبداع وحق النقد والمراجعة والرقابة على كل ما يصدر، وهذا ما حدث فعلاً بعد وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر.
- بالرغم من تبني جماعة الإخوان المسلمين مبدأ المواطنة والمساواة، فإن وصولهم إلى السلطة يمكن أن يؤثر سلباً في وضع الأقباط والمرأة، خاصة أنهم يتبنون الرأي الفقهي الذي يمنع ترشيح الأقباط والمرأة لمنصب رئيس الدولة، وقد يؤدي ذلك إلى تضخيم شعور الأقباط بأنهم أقلية، وكذلك إتباع سياسات تمييزية ضد المرأة، وتحديداً في مجال التشريعات الخاصة بالأحوال الشخصية.
- في حال تم انتقاص الحقوق السياسية لأصحاب الديانات الأخرى، فمن شأن ذلك مفاجمة المسألة الطائفية في مصر، وطرح السيناريوهات الأسوأ، سواء أكانت حرباً أهلية أم حتى مطالب انفصالية.

¹ عبد المجيد، وحيد، تداعيات تحقق سيناريو الدولة الدينية في مصر بعد ثورة يناير (2011)، جريدة الأهرام، عدد (17 مايو)، 2012.

- قد يترتب على إتباع سياسات تقييدية وعدم الالتزام بقواعد المواطنة عامل مثير لحركة معارضة ورفض داخلي، سوف يقوم به علي الأقل الأربعة ملايين مواطن الذين صوتوا ب "لا" في الاستفتاء علي التعديلات الدستورية ، وهذا ما حدث فعلاً حين قامت حركة "تمرد" بالتنسيق مع أحزاب وشخصيات سياسية والترتيب لثورة مضادة لحكم الإخوان في مصر.
- وفي ظل تلك التهديدات، فإن أي سيناريو مستقبلي بشأن التطور السياسي في مصر لن يخلو من دور المؤسسة العسكرية. وفي هذا الإطار، طرحت فكرة وضع مواد فوق دستورية تجعل المؤسسة العسكرية حامية للدولة المدنية، كما هو الوضع في تركيا. وقد قوبلت فكرة النص على دور مميز للمؤسسة العسكرية بعدم رضا من جانب التيارات الدينية.

وسواء تم النص على دور مميز للمؤسسة العسكرية في الدستور أو لم ينص على ذلك، فستظل المؤسسة العسكرية تلعب دوراً محورياً في النظام السياسي، خلال المرحلة الانتقالية، وحتى يتبلور شكل النظام السياسي، وقد أكد أول بيان للقوات المسلحة ثلاثة مبادئ رئيسية تحكم دور المؤسسة العسكرية، هي: تبني المطالب المشروعة للشعب ، حق التظاهر السلمي ، أن القوات المسلحة لم ولن تستخدم العنف ضد أبناء الشعب ، كما أكد المجلس العسكري مراراً أنه يقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف، ولن يسمح بالنيل من وحدة الشعب، وإحداث الفتنة بين مسلميه وأقباطه.

2- على المستوى الإقليمي، هناك قوى إقليمية من المتصور أن تدعم أي سيناريو مستقبلي بشأن إقامة دولة دينية في مصر مثل إيران وحزب الله، حيث تحرض إيران بشكل خاص على عدم وجود نظام يناصبها العداء في مصر، كما أن هناك قوى إقليمية أخرى تحرص على استقرار وهدوء الأوضاع في مصر، مثل المملكة العربية السعودية التي يرجح ألا ترحب بإقامة دولة إسلامية في مصر على أيدي

"الإخوان المسلمين"، حيث قد يهدد ذلك شرعيتها كنظام سني وحيد في المنطقة يحرص علي مواجهة النظام الإيراني.

3- على المستوى الدولي، لا يوجد ما يشير إلي أن بعض الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، لديها رغبة حقيقية لدعم الديمقراطية، فعلى مدى عقود ظلت هذه الدول تدعم نظاماً سلطوية في المنطقة، ما دامت تحقق مصالحها، كما أن بريطانيا بشكل خاص تمثل قاعدة تنظيمية للإرهاب الجهادي في مختلف أرجاء العالم وهكذا، فإن اهتمام الولايات المتحدة أو بريطانيا لن ينصب على موضوع الديمقراطية قدر تركيزه على النفط وأمن إسرائيل وسوف تسعى هذه القوى لاستمالة التيارات الدينية.

دراسة (محمود أبو مطلق، 2011): العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (2002-2010).⁽¹⁾

تناولت الدراسة العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية خلال الفترة (2002-2010)، حيث ركزت على العلاقات الثنائية في مجالاتها وأبعادها المختلفة والمتعددة، وانعكاس هذه العلاقات على القضية الفلسطينية وأثر القضية الفلسطينية كمتغير على مسيرة هذه العلاقات، واستعرضت الدراسة نشأة وتطور العلاقات التركية الإسرائيلية (إطار تاريخي) ومن ثم العلاقات الثنائية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، كما تم تسليط الضوء على البيئة الداخلية والخارجية للعلاقات التركية الإسرائيلية ودورها في تعزيز العلاقات أو تراجعها، بالإضافة إلى أهم التحديات التي واجهتها، ومن ثم أبرزت الدراسة اثر العلاقات التركية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية وانتهت بطرح سيناريوهات مستقبلية للعلاقات التركية الإسرائيلية. واعتمدت الدراسة على توصيف وتحليل المعطيات

¹ أبو مطلق، محمود، العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (2002-2010)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2011.

الداخلية والخارجية التي أسهمت في تطور العلاقات التركية الإسرائيلية مستخدمة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ونظرية التوازن، والمنهج الاستقرائي التحليلي الذي يساهم في فهم السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الثنائية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إن العلاقات التركية الإسرائيلية قبل اتفاقية أوسلو عام (1993) أثرت على القضية الفلسطينية بشكل سلبي، أما بعد اتفاقية أوسلو فقد أصبحت القضية الفلسطينية عامل مؤثر في العلاقات التركية الإسرائيلية خصوصاً في ظل حكم حزب العدالة والتنمية.
- حاولت تركيا أن تجعل من نفسها لاعباً أساسياً من خلال المحافظة على علاقاتها ومصالحها مع إسرائيل وتقوية علاقتها مع الدول العربية.
- إن رغبة تركيا في بناء علاقات ايجابية مع محيطها العربي والإسلامي في ظل علاقتها المتميزة مع إسرائيل جعلها وسيطاً محتملاً يمكن أن يلعب دوراً إيجابياً في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
- إن تعارض مصالح بعض الدول على المستوى الإقليمي مع تزايد الدور التركي في الشرق الأوسط مثل عقبة في استمرار هذا الدور.

دراسة (خالد الحروب، 2008): التيار الإسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب

الحركات الإسلامية العربية. (1)

هدفت الدراسة إلى تحليل تجربة الإسلاميين الأتراك وكيف استطاعوا في ظل الاتاتورية المتشددة

والعلمانية المتجذرة في مؤسسات الدولة أن يسيروا قدماً في طريق الإسلام السياسي رغم كل

الصعوبات والتحديات حتى استطاعوا الوصول إلى سدة الحكم في تركيا بعد فوز حزب العدالة والتنمية

في انتخابات (2002)، وبعد النجاحات على الأصعدة المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية

أصبح النموذج التركي في المزوجة بين الإسلام والديمقراطية، وبين الإسلام والحداثة يطرح تحدياً كبيراً

¹ الحروب، خالد، التيار الإسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية، ط1، مرجع سابق.

على حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية وخاصة الحركات المعتدلة التي تتبنى نهج التغيير السلمي وعلى رأسها الحركات المنتمية لمدرسة الإخوان المسلمين، وأوضحت الدراسة بأن تجربة الإسلام التركي تطورت منذ نجم الدين اربكان وحزب الرفاه الإسلامي متأثرة بالفكر الإسلامي للمدرسة الاخوانية وخاصة فكر حسن البنا إلى أن وصلت إلى حزب العدالة والتنمية، وخلال مسيرتها كانت الحركة الإسلامية السياسية في تركيا في صراع مستمر مع الكمالية والجيش، وقارنت الدراسة بين موقف حزب العدالة والتنمية التركي وموقف الإسلاميين العرب من العلمانية ومن الديمقراطية ومن الدولة المدنية، وتوصلت الدراسة إلى أن النموذج التركي يصعب تطبيقه في كثير من البلدان العربية، حيث الحركات الإسلامية تميل إلى الإقصاء أكثر من الاستقطاب وتعتبر العلمانية خطراً على الإسلام، في حين أن الإسلام التركي استطاع استقطاب الكثير من العلمانيين في تركيا، ولم ينهج نهج الإقصاء السياسي ولم يعتبر العلمانية نقيضاً للإسلام لذلك استطاع حزب العدالة والتنمية أن يكون حزباً لكل الأتراك.

دراسة (محمد نور الدين، 2008): تركيا الصيغة والدور. (1)

هدفت الدراسة إلى رسم صورة للوضع السياسي في تركيا، وخاصة وضع الإسلام السياسي وكيف تطور في المجتمع التركي رغم كل القيود والمعوقات، فكلما قام حزب إسلامي يتم قمعه حتى لو بقوة العسكر إلى أن جاء حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب اردوغان، وفوزه الساحق في انتخابات (2002) حيث حصد (363) مقعداً، ثم رشح صديقه عبد الله جل لرئاسة الجمهورية التركية في انتخابات (2007)، وتطرقنا الدراسة إلى ايجابيات وسلبيات حزب العدالة والتنمية على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث استطاعت تركيا استعادة دورها في المنطقة وتدعيم علاقاتها العربية والإسلامية مع عدم التصادم مع الغرب، كما استطاع حزب العدالة والتنمية تحقيق إنجازات اقتصادية

¹ نور الدين، محمد، تركيا الصيغة والدور، ط1، مرجع سابق.

واجتماعية كبيرة رسخت شعبيته بين فئات الشعب التركي وخاصة الطبقات الفقيرة والمتوسطة، كما استطاع إنقاذ تركيا من مستنقع الديون الخارجية وزيادة الدخل القومي التركي بنسب عالية، واستطاع تحقيق تنمية اقتصادية شعر بها الأتراك وبذلك استطاع الحزب الفوز في الانتخابات ثلاث مرات متتالية، واستطاع تحجيم قوة العسكر وتدخل العسكر في السياسة التركية.

دراسة (إبراهيم الهضيبي، 2007): الديمقراطية على الطريقة الإسلامية بين اردوغان والإخوان⁽¹⁾.
هدفت الدراسة إلى تحليل أسباب نجاح النموذج التركي "حزب العدالة والتنمية" في تركيا، والمقارنة بين فكر وسياسات اريكان وبين فكر وسياسات اردوغان، ثم المقارنة بين اردوغان وبين الإخوان المسلمين في مصر والحركات الإسلامية في العالم العربي بشكل عام، وأشارت الدراسة إلى أن أهم أسباب نجاح اردوغان حرصه على عدم تصعيد الاستقطاب مع العلمانية، بينما زاد بعض النواب الإسلاميين من مجلس الشعب المصري في حدة الاستقطاب حينما اتخذوا موقفاً رافضاً للعلمانية باعتبارها تمهيداً لإزاحة الشريعة الإسلامية، كما تجنب اردوغان صراعاً مبكراً مع الجيش في معركة هامشية خاضها من قبله اريكان فاستنزفت مجهوده بشكل كبير وخرج منها مجروحاً على اقل تقدير.

وأشارت الدراسة إلى أن أهم أسباب نجاح النموذج التركي هي: فهم الواقع السياسي بمستوياته المختلفة المحلية والإقليمية والدولية، والتسليم بمعطيات الواقع السياسي وشروط اللعبة السياسية في الساحة التركية والانطلاق من الواقع والحرص على وحدة الوطن والشعب وعدم الالتفات لاستنزافات من شأنها زيادة الاستقطاب بين فئات الشعب، ويمكن مقارنة ذلك بموقف بعض النواب المسلمين في مجلس

¹ الهضيبي، إبراهيم، الديمقراطية على الطريقة الإسلامية بين اردوغان والإخوان ، مجلة وجهات نظر، العدد (107)، ديسمبر، (2007)، ص (20-25).

الشعب المصري الذي زادوا من حدة الاستقطاب بين المشروع الإسلامي والعلماني في مصر حينما اتخذوا موقفاً حاداً رافضاً للمواطنة باعتبارها تمهيداً لإزاحة الشريعة كما كان عدم استفزاز الخصوم السياسيين والتركيز على مواطن الإجماع الشعبي والانطلاق منها عوضاً عن الاستفزاز كما حدث في معركة الحجاب في تركيا، فلم تكن قضية المحجبات هي ما يشغل بال اردوغان في الوقت الذي انجرت فيه الحركة الإسلامية للرد على استفزازات كلامية متعلقة بالحجاب أطلقها وزير الثقافة المصري، كما نجح اردوغان في التعامل بسهولة مع الأزمات الدولية نجاحاً يعكس فهماً عميقاً للواقع الدولي فانقل بالعلاقة مع إسرائيل من علاقة الحليفين إلى علاقة المتنافسين الندين، كما نجح في استثمار علاقاته بالعالم الإسلامي من اجل نشر الديمقراطية وإقناع الأنظمة بتوسيع دائرة المشاركة السياسية، ويمكن مقارنة ذلك بالخطاب الإسلامي المصري المليء بالمصطلحات العدائية للعلمانية والشيعيين الماركسيين الملحدين أعداء الإسلام في عشرات المقالات، كما نجح اردوغان في إعادة الاعتبار للدور التركي في المنطقة باعتبارها لاعباً أساسياً ورقماً لا يمكن تجاهله في معادلات الشرق الأوسط، ويمكن القول أن تعامل اردوغان مع الأزمات الدولية يعكس فهماً عميقاً للواقع والمعطيات والثوابت والمتغيرات ومرونة كبيرة في التحرك بين هذه وتلك لتحقيق المقاصد الإسلامية.

والخلاصة انه توجد فروق كبيرة في فكر وسياسات وأدوات النموذج التركي وبين فكر وسياسات وأدوات القيادات الإسلامية في مصر ولبنان والأردن وفلسطين والجزائر الذين تميزوا بأحادية التفكير ورؤية الأمور من زاوية واحدة لذلك فإن النموذج التركي والسياق التركي هو خاص بتركيا ومختلف كثيراً عن السياقات الإسلامية التقليدية في العالم العربي ومن الصعب تطبيق نفس سياسات النموذج التركي وحزب العدالة والتنمية في غير تركيا، ما لم تتغير منهجية التفكير والسلوك للقيادات الإسلامية التقليدية والتي تشبه كثيراً سياقات وسلوك نجم الدين اربكان في تركيا حيث استعدى الجيش والعلمانيين وفئات عديدة من الشعب التركي، كما استعدى محاور دولية عديدة لذلك لم تدم حكومته ولا حزبه.

الدراسات الأجنبية

دراسة (ميشال نوفل، 2012): تركيا في العالم العربي: الإطار المفاهيمي لإعادة توجيه السياسة التركية. (1)

هدفت الدراسة إلى تحليل مؤشرات تغير السياسة الخارجية التركية بما في ذلك علاقة تركيا بإسرائيل، وكيف استقبل المثقفون العرب والمجتمعات العربية هذا التغير، كما ناقشت الدراسة تأثير الثورات العربية في أسس السياسة التركية الجديدة، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية التركية مرت بثلاث مراحل محددة: الأولى مرحلة الانعزال والقطيعة مع الموروث الإسلامي وحياد تجاه قضايا الشرق الأوسط، واستمرت هذه الفترة من (1923-1947)، ومرحلة التطلع إلى الغرب والتحاق بالمعسكر الغربي والدخول في حلف شمال الأطلسي واستمرت هذه الفترة من (1947-1989)، ثم المرحلة الحالية التي بدأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وهي مرحلة استقلال السياسة الخارجية التركية عن حلفائها التقليديين (أوروبا، الولايات المتحدة، إسرائيل)، حيث تسعى السياسة التركية لإعادة الارتباط بحاضنتها التاريخية والحضارية، وهذه المرحلة تخللتها مبادرات ايجابية (سياسية واقتصادية وثقافية ودفاعية) مستفيدة من التراجع الأمريكي ومن ضعف الوجود الأوروبي لتصبح لاعباً سياسياً في الشرق الأوسط، أما في مجال التطبيق العملي للسياسة الخارجية التركية فقد تبنت أسلوب "القوة الناعمة" والسعي لحل الخلافات بوسائل سلمية ومحاولة "تصفير المشاكل مع العرب" حسب نظرية أحمد داود اوغلو، وأظهرت الدراسة حقلان اختباريان للسياسة الخارجية بعد تاريخ الأول من آذار (2003م) عندما رفضت تركيا المشاركة في الحرب ضد العراق، وهنا ظهرت النزعة الاستقلالية

¹ نوفل، ميشال، تركيا في العالم العربي: الإطار المفاهيمي لإعادة توجيه السياسة التركية ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (92)، 2012، ص ص 30-39.

للسياسة الخارجية التركية مما حسن صورة تركيا في العالم العربي وبات العراق الآن يمثل رأس جسر لأنقرة نحو طموحات القوة الإقليمية العائدة إلى المنطقة، أما المؤشر الثاني فيمثل تبدل الموقف والخطاب التركي إزاء إسرائيل، وخاصة عقب عملية "الرصاص المسبوك" ضد غزة (2009/2008) حيث مثلت اختباراً للتحالف التركي الإسرائيلي، الذي أصبح يواجه صعوبات حقيقية ثم توالى الأزمات مع إسرائيل، خاصة بعد اشتباك اردوغان مع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس في منتدى "دافوس" مطلع (2009) ثم إدانة الهجوم الإسرائيلي على سفينة مرمرة سنة (2010)، وأخيراً أعلن اردوغان وقف العمل بصورة كاملة بجميع العلاقات التجارية والعسكرية مع إسرائيل، أما في مجال الرأي العام العربي تجاه السياسة التركية، فقد أوردت الدراسة ثلاثة اتجاهات للرأي العام العربي نحو السياسة الخارجية التركية هي:

- الاتجاه الأول: موقف الإصلاحيين الذي يثمن عملية التوليف بين دولة القانون والقيم الإسلامية ممثلاً بنموذج حزب العدالة والتنمية، وهذا الاتجاه يجد في النموذج التركي التأكيد أن الإسلام لا يتنافى مع الديمقراطية، وهناك دروس عديدة يمكن الاستفادة منها من النموذج التركي، وهذا الاتجاه يرى أن سياسة "القوة الناعمة" التركية يمكن أن تؤدي إلى تغييرات بنوية في النظام الإقليمي.
- الاتجاه الثاني: اتجاه قومي يذهب إلى التشكيك في ديمومة السياسة الخارجية التركية ويرى فيها ضرباً من الخداع يستخدم العلاقات التركية العربية لممارسة الضغط على إسرائيل، بينما هو على العكس يقترب من إسرائيل للتأثير على القرارات العربية، وهذا الاتجاه يعتبر السياسة الخارجية التركية خياراً تكتيكياً وظيفياً لخدمة المصالح التركية خاصة في ملف الانضمام للاتحاد الأوروبي، وفي الملف الكردي وحماية العلاقات الاقتصادية الهائلة مع العالم العربي.
- أما الاتجاه الثالث: وهو الاتجاه الإسلامي أو القريب من الإسلام ويضم في صفوفه إسلاميين أصوليين ويساريين راديكاليين، وهذا الاتجاه يعتبر النموذج التركي الذي يحمله حزب العدالة والتنمية يصعب تطبيقه في العالم العربي لطابعه القومي الصرف، ووفقاً لهذا الاتجاه فإن تركيا

تسعى للعب بجميع الأوراق المتاحة لها، وان تطبيع العلاقات مع العرب ومع إيران لم يبدل سوى القليل في علاقاتها وروابطها مع الغرب، وأحياناً يُبدي هذا الاتجاه شكوكاً وخاصة لدى الإسلاميين الراديكاليين من انخراط تركيا الكامل في شؤون المنطقة ويطالبون تركيا بقطع علاقاتها نهائياً بإسرائيل، أما من حيث علاقة النموذج التركي بالربيع العربي، فكان لزاماً على السياسة الخارجية التركية أن تعيد تموضعها آخذة في الاعتبار الأزمة النظامية التي تهز المجتمعات العربية والتحولت السياسية، خاصة في تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية، وهذه الثورات فرضت على تركيا إرادة سياسية ورؤية دينامية تعالج النزاع السني الشيعي من جهة والتركي الكردي من جهة أخرى، لذلك حزم اردوغان أمره داعياً الرئيس المصري حسني مبارك للتخلي عن السلطة، ووقف مع المعارضة الليبية، ومع المعارضة السورية لكن التحولات العربية تجاوزت نظرية "تصنيف المشاكل" وأصبحت تتطلب نظرية جديدة، وستبقى السياسة الخارجية التركية يسودها نوعاً من الارتباك خاصة في الأزمة السورية، فالتقلبات الجارية في المنطقة فضلاً عن تدهور العلاقات مع إسرائيل وسورية والمشاكل مع إيران والروس حول الدرع الصاروخية وغيرها، أدت إلى غياب مقاربة دينامية للسياسة الخارجية التركية.

دراسة (مليحة التون ايشيك، 2010): الخيارات الإستراتيجية لتركيا إقليمياً ودولياً وموقع الوطن

العربي منها. (1)

هدفت الدراسة إلى بحث كيفية تشكيل المنظور الاستراتيجي لتركيا إقليمياً ودولياً، وخاصة الحد من تأثير الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط استجابة لمنظور المعسكر الغربي للحفاظ على تدفق النفط بطريقة آمنة إلى الأسواق الغربية، حيث تبنت تركيا المنظور الغربي والتي هي عضو فيه، إلا أن عدم

¹ ايشيك، مليحة، الخيارات الإستراتيجية لتركيا إقليمياً ودولياً وموقع الوطن العربي منها ، مجلة المستقبل العربي، العدد (382)، 2010، ص

استطاعة الولايات المتحدة ترسيخ النظام الجديد في الشرق الأوسط قد أدى إلى تزايد فعالية الدور التركي، حيث غيرت تركيا سياساتها خاصة في ظل حزب العدالة والتنمية الحاكم بحيث تحسنت علاقاتها مع الدول العربية، وباتت تركيا تملك شجاعة كبيرة في تحديد علاقاتها مع محيطها وباتت تركيا الدولة تملك رؤية قوية وفعالة لمعالجة قضايا عديدة في منطقة الشرق الأوسط، كما تغيرت النظرة الإقليمية والدولية لدور تركيا في الشرق الأوسط، خاصة في مجال خلق التوازن مع الدور الإيراني المتنامي في المنطقة خاصة في العراق وسوريا ولبنان، وخلصت الباحثة إلى انه يجب على تركيا تعميم العلاقات على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كضرورة من أجل مواصلة إستراتيجيتها على المدى البعيد.

دراسة (Stephen Kinzer، 2010): الدور التركي في الشرق الأوسط من وجهة نظر أمريكية.⁽¹⁾ هدفت الدراسة إلى تشخيص الدور التركي في الشرق الأوسط من وجهة نظر أمريكية، وأشارت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة تعتبر تركيا قائدة ورائدة تخفيف التوتر في الشرق الأوسط حيث ساهمت في تخفيف التوتر بين إيران وأمريكا وبين سوريا والعراق، وبين أذربيجان وأرمينيا، كما أشارت الدراسة إلى أنه لا يوجد بلداً دبلوماسيوها مرحب بهم في كلٍ من واشنطن وإيران، ودمشق والقاهرة ويحظون باحترام من الأنظمة ومن حركات المقاومة الإسلامية كحزب الله وحماس وإسرائيل كاحترام الذي يحظى به الدبلوماسيون الأتراك، فالرؤية الأمريكية لتركيا كما يسميها وزير الخارجية التركي احمد داوود اوغلو (العنف الاستراتيجي) رسمت دوراً فائقاً في عملية صناعة السلام في الشرق الأوسط، ويتضح ذلك في إعطاء أمريكا لتركيا الضوء الأخضر في الوساطة بين سوريا وإسرائيل وإقناع سنة العراق في المشاركة في البرلمان العراقي بعد سقوط نظام صدام حسين، وسعي تركيا لتصفير المشاكل مع جيرانها خاصة وأن تركيا تعتبر كل نزاع في جوارها يهدد فرص السلام والتطور الإقليمي ويصبح بالتالي في قلب

¹ Kinzer, Stephen , **Turkish role in the Middle East from the perspective of American**, International social science journal, No (153), ougust 2010. pp 389-412.

الاهتمامات التركية الملحة ويتضح ذلك أن تركيا الحديثة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية لا تواجه معارضة تذكر لدورها ونشاطها الواسع في منطقة الشرق الأوسط، بل تحافظ على احترام وتقدير الحكومات والفصائل والحركات والأحزاب في المنطقة رغم التعارض فيما بينهم وخلافهم على نقاط يعتبرها الكل من وجهة نظره أنها الصواب.

دراسة (فولر جراهام، 2009): الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي. (1)

تناولت هذه الدراسة دور تركيا المتواضع في الشرق الأوسط في العقود السابقة، وخاصة قبل عام (2001)، إلا أن دورها أصبح ملحوظاً بشكل كبير وذلك لسببين الأول تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تلاها من حرب عالمية على الإرهاب، والثاني الانتخابات التركية في عام (2002) والتي أدت إلى صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، كما أشارت الدراسة إلى أن علاقات تركيا مع الشرق الأوسط والعالم الإسلامي في السنوات المقبلة ستتشكل انطلاقاً من نية الأتراك في بناء علاقات جيدة مع الدول المجاورة بما في ذلك الدول الإسلامية، ورؤية تركيا لنفسها كمن يتربع في المركز بين الغرب والشرق، كذلك إدراك تركيا أن مصالحها الخاصة تكمن في استقرار المنطقة وإيجاد حلول للمشكلات الطارئة بين دول المنطقة أو بين الغرب والمنطقة، ومما ساعد على هذا الدور صورة تركيا في نظر المجتمعات العربية والنجاحات التي حققها حزب العدالة والتنمية في الحكم، وهذا ساهم في جعل تركيا دولة محورية في نظر الشعوب العربية الإسلامية وأنها نموذج ناجح للمزاوجة بين الإسلام والديمقراطية والعلمانية والحدثة.

التعقيب على الدراسات السابقة

¹ جراهام، فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي ، مركز الإمارة للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009.

حظي موضوع الإسلام التركي والنموذج التركي بدرجة كبيرة من الأهمية بين الباحثين والسياسيين والمحللين على اختلاف جنسياتهم وتوجهاتهم، حيث صدرت العديد من الدراسات والتحقيقات الصحفية والمؤلفات التي تدرس وتبحث نموذج الإسلام التركي من جهة وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط وعلى حركات وتيارات الإسلام السياسي في دول المنطقة، كما أن بعض الباحثين دعوا إلى تبني النموذج التركي في الدول التي نجحت الثورات فيها في إسقاط الأنظمة القائمة، ومن خلال مراجعة الباحث لعدد من الدراسات السابقة يمكن توضيح الأمور الآتية:

- تناولت الدراسات السابقة موضوع الإسلام السياسي بشكل عام ونموذج الإسلام التركي بشكل خاص وتناولت انعكاسات نموذج الإسلام التركي على حركات الإسلام السياسي في المنطقة خاصة في مصر وتونس، حيث نجحت ثورات الربيع العربي في الإطاحة بالأنظمة الدكتاتورية السابقة وأفسحت المجال أمام الحركات والتيارات الإسلامية للمشاركة السياسية وحتى الوصول إلى سدة الحكم في هذه الدول، فقد تناولت دراسة هاني نسيرة (2013) النماذج المتوقعة للحكم الإسلامي في تونس ومصر: تركيا أم إيران، كما تناولت دراسة طارق عبد الجليل (2012) التجربة التركية: نموذج غير مكتمل وإمكانية تطبيقها في الدول العربية، كما تناولت دراسة شادية فتحي (2012) الدولة الدينية: السيناريو الأقل احتمالاً والأكثر تأثيراً في مستقبل مصر بعد ثورة (25 يناير 2011)، حيث أشارت هذه الدراسة إلى خطورة المرحلة الانتقالية في مصر خاصة إذا تولى الإخوان المسلمون الحكم في مصر، وكذلك دراسة وحيد عبد المجيد (2012) التي تناولت تداعيات تحقق سيناريو الدولة الدينية في مصر بعد ثورة يناير (2011) ودراسة محمود أبو مطلق (2011) التي تناولت العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (2002-2010)، وأيضاً دراسة خالد الحروب (2008) التي تناولت التيار الإسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية، وتناولت دراسة محمد نور الدين (2008) تركيا الصيغة والدور، وتناولت دراسة إبراهيم الهضيبي (2007) الديمقراطية على الطريقة الإسلامية بين اردوغان

والإخوان". كما تناولت دراسة ميشال نوفل (2012) تركيا في العالم العربي: الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية وتناولت دراسة مليحة التون ايشيك (2010): الخيارات الإستراتيجية لتركيا إقليمياً ودولياً وموقع الوطن العربي منها، وتناولت دراسة Stephen Kinzer (2010) الدور التركي في الشرق الأوسط من وجهة نظر أمريكية، وأخيراً تناولت دراسة فولر جراهام (2009) الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي.

- أشارت معظم الدراسات السابقة إلى أنه في ظل الربيع العربي لا يزال هناك قدر كبير من عدم الوضوح والغموض الذي يشوب السلوك السياسي للجماعات والحركات والتيارات الإسلامية بالرغم من تأليفها أحزاباً سياسية مثل حزب الحرية والعدالة وكذلك حزب النور السلفي في مصر وحزب النهضة في تونس وأحزاب أخرى، إلا أن هذه الأحزاب لا تزال مرتبطة بفكر الجماعة المنتمية لها ولا تعدو هذه الأحزاب عن كونها ذراع سياسية لهذه الجماعات والتيارات الإسلامية.
- كان اختيار اسم حزب الحرية والعدالة يمثل إشارة معبرة عن رغبة الإخوان المسلمين في السير خلف التجربة التركية في الحكم، إلا أن قطاعات واسعة من الشعب المصري لديها شكوك تتعلق بقدرة الإخوان المسلمين على تقديم تصور مقبول لدولة مدنية تقوم على المواطنة والديمقراطية استناداً إلى مرجعية إسلامية رصينة كما هو الحال بالنسبة للنموذج التركي.
- تشير دراسات عديدة إلى درجة من الغموض وعدم التحديد الواضح لشكل النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي للحركات والتيارات الإسلامية، وقد يكون هذا الغموض مقصوداً لبعض قادة الجماعة الإسلامية لإعفائهم من مسؤولية تحديد الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتحديد موقفها بوضوح من الأحداث الجارية في ظل ثورات الربيع العربي.
- كما تشير الدراسات إلى أن السلفيين أرادوا وضع أقدامهم بقوة في الحياة السياسية في ظل الثورات العربية، فبدأ بعضهم في تشكيل مجالس وائتلافات تنظيمية ومحاولة تجميع بعضهم في كيان واحد مثل "مجلس شورى العلماء، الهيئة العليا للحقوق والإصلاح، حزب الفضيلة، حزب النور" الذي

يعتبر أول حزب سلفي تتم الموافقة عليه ويتضمن برنامجه النص الواضح على أن الشريعة الإسلامية مصدر التشريع.

- مع ذلك تشير معظم الدراسات إلى قصور كبير في فكر وممارسة الحركات والتيارات الإسلامية في البلدان العربية وعجزها عن المزوجة بين الدولة الدينية والدولة المدنية وبين الدين والمواطنة، مما أوجد حول هذه الحركات قدراً كبيراً من الشكوك وعدم الوضوح لقطاعات عديدة من المجتمعات العربية.
- أشارت الدراسات السابقة إلى ضرورة تطوير المفاهيم والمرجعيات والسياسات التي تتبناها الحركات الإسلامية في المنطقة لتستطيع مواكبة النموذج التركي من جهة، وتستطيع استقطاب الجماعات والأحزاب العلمانية والوطنية في مجتمعاتها.
- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بكونها أجريت في العام (2013) وبالتالي قد تختلف وقد تتفق بعض نتائجها مع نتائج دراسات سابقة بحكم اختلاف الزمان واختلاف خصوصية المجتمعات عن بعضها البعض.
- كما تميزت الدراسة إضافة لحداتها بأنها تمثل مرجعاً علمياً يضاف للمكتبة العربية في موضوع الإسلام السياسي وحركات وأحزاب الإسلام السياسي في الوطن العربي، وإمكانية قيام هذه الأحزاب بدورٍ فاعل في عملية التغيير الجارية في المنقطة، في ظل أحداث وثورات الربيع العربي، وقد تسفر نتائج هذه الدراسة عن موضوعات جديدة بالدراسة مثل أسباب وتداعيات سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر.

الفصل الثالث

الأحزاب الإسلامية في تركيا منذ سقوط السلطان عبد الحميد الثاني وحتى تولي حزب

العدالة والتنمية للحكم في تركيا.

يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث يتعلق كل مبحثٍ منها بفترة زمنية محددة، كما ويتضمن كل مبحث منها عدة مطالب وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: التيارات الاجتماعية والفكرية الإسلامية في تركيا.

ويتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب هي:

❖ المطلب الأول: الطرق الصوفية.

❖ المطلب الثاني: السليمانيون.

❖ المطلب الثالث: النورسيون.

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية في تركيا قبل ظهور حزب الرفاه.

ويتضمن هذا المبحث أربعة مطالب هي:

❖ المطلب الأول: الإسلام وحزب الشعب الجمهوري (1923-1946م).

❖ المطلب الثاني: الإسلام والأحزاب السياسية في فترة التعددية السياسية (1946-1960م).

❖ المطلب الثالث: الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا (1960-1970م).

المبحث الثالث: حزب الرفاه (1983-1997م) من التأسيس إلى الحكم.

ويتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب هي:

❖ المطلب الأول: حزب الرفاه من التأسيس إلى السلطة (1983-1996م).

❖ المطلب الثاني: نهاية حزب الرفاه وبداية حزب العدالة والتنمية.

الفصل الثالث

الأحزاب الإسلامية في تركيا منذ سقوط السلطان عبد الحميد الثاني وحتى تولي حزب

العدالة والتنمية للحكم في تركيا.

عبرت الظاهرة الإسلامية في تركيا عن نفسها بأشكال متعددة ومتنوعة، بعضها اتخذ طابعاً صوفياً كالطرق الصوفية، وبعضها اتخذ طابعاً علمياً كالسليمانيون، في حين اتخذ بعضها الآخر طابعاً إحيائياً إيمانياً كالنورسيون، وكان قمة التعبير الإسلامي عن نفسه في تركيا متمثلاً في ظهور الأحزاب الإسلامية المستقلة منذ العام (1970). وفي هذا الفصل سيتم تناول الحركات الإسلامية والأحزاب الإسلامية منذ سقوط الخلافة وحتى تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في تركيا في نوفمبر (2002م) مع مراعاة الترتيب الزمني لتطور القوى والحركات الإسلامية في تركيا.

ويتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث يتعلق كل مبحثٍ منها بفترة زمنية محددة، كما ويتضمن كل مبحث منها عدة مطالب وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: التيارات الاجتماعية والفكرية الإسلامية في تركيا

يتناول هذا المبحث بزوغ القوى الاجتماعية الإسلامية في تركيا والتي قاومت الكمالية على أسس إسلامية مثل الطرق الصوفية والنقشبندية والتيجانية والسليمانية... الخ، تلك الحركات التي عملت دون كلل ورغم كل الصعوبات على إنقاذ الإسلام والإيمان في تركيا، وهدفت إلى استمرار بقاء الإسلام ومقاومة التيارات العلمانية الثقافية والسياسية، ويتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: الطرق الصوفية.

المطلب الثاني: السليمانيون.

المطلب الثالث: النورسيون.

المطلب الأول: الطرق الصوفية.

مثلت الطرق الصوفية القاعدة الاجتماعية للدولة العثمانية في بداياتها، وظلت هذه الطرق وتبلورت مع تبلور مؤسسات الدولة معبرة عن الإسلام الشعبي ومتوازنة مع الإسلام الرسمي وتعبيراً عن التعددية

من جهة وتعبيراً عن الفوران الشعبي في مقاومة التيارات الفكرية العلمانية وخاصة الكمالية من جهة أخرى، ومما ساعد هذه الطرق أن معظم سلاطين الدولة كانوا يؤيدون الطرق الصوفية كتعبير عن الإسلام غير الرسمي وانتمى الكثير منهم لهذه الطرق مما ساعد على انتشارها في قطاعات مهمة من العثمانيين مثل التجار والحرفيين بطوائفهم المختلفة.⁽¹⁾

وخلاصة القول أن الطرق والحركات الصوفية كانت تعبيرات متعددة عن الإسلام ومقاومة العلمانية في تركيا، كما أنها أوجه متعددة لظاهرة واحدة لكن كل وجه له لون وتوجه ومنهج في التعاطي مع الواقع، ربما يختلف أو يتقاطع مع الوجوه الأخرى، لكنها تصدر جميعاً عن موقف واحد من الكمالية باعتبارها خطراً يتهدد الإسلام.

ومن أهم الطرق الصوفية ما يلي:

أولاً: الطريقة النقشبندية:

نسبة إلى محمد بهاء الدين البخاري النقشبندي، وتُعد من أقدم الطرق الدينية وأكثرها انتشاراً في تركيا، ويقدر عدد منتسبيها بأكثر من مليوني نسمة، وهم يفضلون الذكر الخفي على الجهري ويهتمون بالصحة مع الشيخ والإخوان، ويعرفون الطريقة بأنها كنزٌ والشريعة مفتاحه، لذلك فإن المعرفة بالشريعة وقواعد الإسلام ومبادئه هي شرط الالتحاق بالطريقة لأن الجهل بالشريعة قد يوقع الشخص في البدع والخرافات.⁽²⁾

تأثرت هذه الحركة بفكر جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا وحسن البنا، لذلك فهي على درجة من الوعي بقضايا الإسلام المعاصرة، كما أنها حركة عقلانية في فهم الدين، كما أنهم يهتمون

¹ الدسوقي، شتا، الحركة الإسلامية في تركيا (1920-1980م)، دار الزهراء، القاهرة، 1999، ص 61-62.

² آيدن، تركي مزيد الدين، الطريقة النقشبندية بين ماضيها وحاضرها، دار الزهراء، القاهرة، 1970م، ص 13.

بالوجه الديني للإسلام، مثل الاقتصاد والاجتماع والسياسة والتربية والعسكرية ويقدمون الدولة الإسلامية. (1)

تتفرع النقشبندية في تركيا إلى فروع عديدة أهمها: جماعة اسكندر باشا وهي جماعة عمل معها كثيراً من المثقفين الأتراك ومقرها جامع "اسكندر باشا" في اسطنبول، والمهم في هذه الجماعة أن الشيخ "محمد زاهد كوتكو" هو شيخ "تورجوت اوزال" رئيس وزراء تركيا ورئيس الجمهورية فيما بعد وهو من مريدي الشيخ، وتتمتع هذه الحركة بتأثير كبير في أوساط النخب المثقفة والنخب السياسية، وشجعت تأسيس حركات سياسية إسلامية مثل جماعة "أركان" وصوتت الحركة لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات الأخيرة، ويذكر أن حزب "الوطن الأم" وهو أهم حزب تركي بعد عام (1983م) هو نتاجاً للطريقة النقشبندية وحزب الوطن الأم، يضم أربعة اتجاهات هي: الإسلاميون والليبراليون، المحافظون، واليساريون. (2)

ثانياً: الطريقة القادرية:

جماعة "حيدر باشا" هي أكبر جماعة قادرية في تركيا، ومقرهم في اسطنبول وشيخهم يتأسس حزباً سياسياً اسمه "حزب تركيا المستقلة" ويرى عديد الباحثين أن المؤسسة العسكرية تقف وراء إنشاء هذا الحزب لينازع حركة "المللي جوروش" وحزب العدالة والتنمية، كما أن أعضاء هذه الجماعة يقدمون الجيش ويعتبرونه من المحرمات التي لا تُمس، ولها قناة تلفزيونية اسمها "الرسالة الجديدة" وتقدم الجماعة منحاً دراسية للطلاب وللجماعة أيضاً مجلة شهرية اسمها "إجمال". (3)

¹ حبيب، كمال السعيد، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، ط1، مكتبة الإيمان، القاهرة، 2010. ص 34.

² معوض، جلال، الإسلام والتعددية في تركيا (1983-1991)، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2003، ص 19.

³ نور الدين، محمد، قبعة وعمامة: مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، ط (1)، دار النهار، بيروت، 1997، ص 41.

ثالثاً: الطريقة التيجانية:

جماعة زعيمها "كمال بيلاف اوغلو" وقد دعا إلى إلغاء الاتاتورية في تركيا بعد شهر من فوز الحزب الديمقراطي في الانتخابات البرلمانية، والتيجانية طريقة تأسست في القرن الثامن عشر في الجزائر ثم جاءت إلى تركيا وكان السلاطين يدعمونها، وهي تتركز في أنقرة والأناضول الأوسط وفي مايو عام (1951م) وزعت الحركة منشوراً في تركيا تضمن البرنامج السياسي لها داعية إلى وضع دستور جديد يقوم على قاعدة الشريعة الإسلامية ونددت بعبادة الأصنام وأتاتورك واعتبرته المسؤول عن ذلك، كما اعتمدوا العنف في مهاجمة وتحطيم تماثيل أتاتورك وهي على علاقة بالإخوان المسلمين. (1)

رابعاً: الطريقة المولوية:

جماعة تنتسب إلى "جلال الدين الرومي" وهم قادريون يهتمون بالطب النبوي ولهم زوايا تحت عنوان "نقابات" لدعم وتطوير الموسيقى الصوفية الكلاسيكية والتي حازت على شهرة واسعة بين أوساط المثقفين العلمانيين، وأصحاب هذه الطريقة لا يتدخلون في السياسة، كما أن هذه الطريقة معروفة في أمريكا ولها أنصار هناك كما لها زوايا وتكايا خاصة. (2)

المطلب الثاني: السليمانيون.

تشكلت الطريقة السليمانية بشكلها التنظيمي والإداري مع "كمال قاجار" صهر الإمام "سليمان حلمي" بعد وفاته سنة (1959م)، وشارك قاجار في الحياة النيابية نائباً عن حزب الأمة عام (1965م) ثم انتقل إلى حزب العدالة برئاسة "سليمان ديمريل" وظل نائباً لثلاث دورات متتالية وبعد انقلاب عام

¹ حبيب، كمال السعيد، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 43-44.

² العلاف، إبراهيم خليل، خارطة الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2008، ص 66-67.

(1980م) القي القبض عليه وسجن ثم أصبح الشيخ "حسين قماش" هو الرجل الأول في هذه الطريقة منذ أوائل التسعينيات. (1)

يتصف السليمانيون بالتشدد الصارم في معارضتهم لأتاتورك والنظام العلماني، وفي عام (1989م) كشف كمال قاجار ملامح تفكير الطريقة وهي: أتاتورك بعيد عن الدين الإسلامي والجمهورية لم تبق إماماً يصلي في الجنازات، الجوامع تحولت إلى تكنات، تركيا ليست بلداً إسلامياً وتركيا دار حرب. (2)

أيدت الحركة السليمانية الحزب الديمقراطي وحزب العدالة حتى انقلاب (1980م) وبعد ذلك واعتباراً من (1984م) أيدت حزب "تورغوت اوزال" زعيم حزب الوطن الأم، كما أنها ساندت حزب "الرفاه" في انتخابات (1994م) ويمثل السليمانيون مركز ثقل في الانتخابات بالغ الأهمية رغم ابتعادهم عن العمل السياسي المباشر، لذلك حرصت الأحزاب السياسية على استرضائهم طمعاً في أصواتهم خاصة وأن تعدادهم يتراوح ما بين (2-4) مليون شخص. (3)

يتضح مما سبق أن الحركة السليمانية ومدارسها استطاعت أن تملأ فراغاً مهماً في حياة المسلمين الأتراك وخاصة في مجالات الحفاظ على علوم الدين ومقاومة الثورة الكمالية والحادثة الناجزة التي جاء بها أتاتورك، وبذلك أسهمت بشكل كبير في الحفاظ على الهوية الإسلامية للشعب التركي وفي التمهيد لتولي الأحزاب الإسلامية لمقاليد السلطة في تركيا.

المطلب الثالث: النورسيون.

¹ نور الدين، محمد، قبعة وعمامة، مرجع سابق، ص 47.

² المرجع نفسه، ص 48.

³ عبد الجليل، طارق، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 139-140.

مؤسسها هو "بديع الزمان سعيد النورسي" عاش ما بين (1873-1960م) وهو داعية ومفكر إسلامي كردي، وله مكانة بارزة في مسيرة التثبيت الإيماني العقائدي والدعوة الإسلامية في تركيا خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، عاش النورسي في إطار كيانين سياسيين متعاقبين ومختلفين هما: كيان الدولة العثمانية وكيان تركيا التي أسسها أتاتورك (1923-1938م) على أنقاض الدولة العثمانية.⁽¹⁾

النورسي هو مؤسس الحركة الدينية المعروفة باسم "جماعة النور" أو باسم "جماعة طلاب النور" وألف رسائل تعرف باسم "رسائل النور" والتي اعتبرها الكثير من الأتراك نبزاً في حياتهم الشخصية وعلاقاتهم الاجتماعية ورؤيتهم لتكوين المجتمع المسلم والتعامل مع الدولة العلمانية.⁽²⁾

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية في تركيا قبل ظهور حزب الرفاه.

يتناول هذا المبحث الأحزاب السياسية في تركيا قبل ظهور حزب الرفاه، كما يتضمن هذا المبحث نمطين من الأحزاب، النمط الأول عبر عنه الشعب الجمهوري الذي أسسه "كمال أتاتورك" وهيمن على الحياة السياسية في تركيا منذ عام (1923-1946م)، وهو الحزب الذي يعبر عن الإيديولوجية الكمالية العلمانية في صيغتها المتصلبة والمتشددة والتي تعادي الدين وتكرس الشمولية والعسكرة في المجتمع والدولة، وترتقي بأيديولوجيتها إلى مستوى المقدس فيما عرف باسم "الدين المدني" الذي حاول

¹ حرب، محمد، اتجاهات الشيخ بديع الزمان سعيد النورسي، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد (37)، السنة الحادية عشرة، 1991، ص 110-111.

² المرجع نفسه، ص 111-112.

من خلاله حزب الشعب الكمالي ملئ الفراغ الذي خلفه بعد هدم كل البنى والمؤسسات التي عبرت عن الدين الإسلامي. (1)

أما النمط الثاني من الأحزاب السياسية فهو نمط "الأحزاب المحافظة" والتي عبر عنها الحزب الديمقراطي برئاسة عدنان مندريس والذي حكم تركيا طوال عقد الستينيات، وحزب العدالة بعد انقلاب عام (1960م) ثم حزب الوطن الأم بعد انقلاب عام (1980م)، فهذه الأحزاب تبنت إيديولوجية مضادة للإيديولوجية الكمالية، وطالبت بضرورة احترام القيم الإسلامية والتراث الحضاري للعثمانيين واحترام عادات وتقاليد المجتمع التركي كمجتمع مسلم وفق صيغة عادلة ودستورية تساوي بين الجميع. (2)

وباختصار فإن هذا المبحث يعالج قضية الأحزاب السياسية بأنواعها وأيدولوجياتها خلال الفترة الزمنية (1923-1980م) وذلك في أربع مطالب هي:

المطلب الأول: الإسلام وحزب الشعب الجمهوري (1923-1946م).

المطلب الثاني: الإسلام والأحزاب السياسية في فترة التعددية السياسية (1946-1960م).

المطلب الثالث: الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا (1960-1970م).

المطلب الرابع: الإسلام وأحزاب المللي جوروش في تركيا (1970-1980م).

المطلب الأول: الإسلام وحزب الشعب الجمهوري (1923-1946م).

¹ حبيب، كمال السعيد، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 133.

² المرجع نفسه، ص 133.

أسس أتاتورك مجلس الأمة التركي عام (1920م) واستغل الدين الإسلامي للظهور بمظهر المدافع عنه في مواجهة سلطة الخليفة "محمد وحيد الدين" ويضم هذا المجلس (69) عضواً من علماء الدين والمشايخ، وهؤلاء هم طلائع المدافعين عن الشريعة الإسلامية وهم المرجعية الدينية، مما أعطى الانطباع بأن حركة "أتاتورك" هي حركة إسلامية. (1)

أولاً: تأسيس حزب الشعب الجمهوري: استمر مجلس الأمة الكبير حتى أوائل (1923م) وكان يضم بين جنباته توجهات متباينة أثارت مخاوف "أتاتورك" وهو ما جعله يؤسس حزب الشعب الجمهوري، والذي جاء إلى السلطة بحيازته الأغلبية في مجلس الأمة الكبير الثاني، وأصبح كمال أتاتورك وهو رئيس مجلس الأمة ورئيس حزب الشعب الذي حصل على رخصة قانونية رسمية في التاسع من سبتمبر (1923م) وتشكلت أول وزارة تمثله برئاسة "فتحي أوقيار" في (14 أغسطس 1923م)، وهنا أصبح حزب واحد يسيطر على الحياة السياسية بشكل مطلق ولا توجد له معارضة داخل البرلمان (مجلس الأمة) وكان أول قرار اتخذه المجلس الجديد نقل عاصمة الحكومة والبلاد إلى أنقرة مع التعهد بالدفاع والحفاظ على اسطنبول، وأضيفت مادة إلى الدستور التركي تقول "أنقرة هي مركز الحكومة وستظل مركز الحكومة الأبدية"، ولم تستمر حكومة فتحي أوقيار أكثر من شهر بسبب القلق في الأوساط السياسية من توجهات أتاتورك الديكتاتورية، واستقالت الوزارة في (27 أكتوبر 1923م)، وفي (29) أكتوبر صرح أتاتورك المجموعة النافذة داخل حزب الشعب الجمهوري في اجتماع خاص بقوله: "أيها الأصدقاء: غداً سنعلن الجمهورية" وأصبحت تركيا دولة جمهورية في ليلة (1923/10/29م) وأصبح أتاتورك رئيساً للجمهورية، وأصبح "أونونو" رئيساً للوزراء ورئيس حزب الشعب، وتخلي أتاتورك عن رئاسة الحزب لتولي رئاسة الجمهورية. (2)

¹ حبيب، كمال السعيد، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 138.

² عوض الله، عبد العزيز محمد، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الشرقية، 2002، ص 17.

وبذلك أصبحت تركيا جمهورية علمانية لا تصدر قراراتها أو سياساتها عن مرجعية دينية وكان لا بد من إصدار دستور جديد لها عرف باسم "قانون التشكيلات الأساسية رقم (491)" في (20) إبريل عام (1924م)، وظل هذا الدستور هو دستور تركيا حتى (1960م).⁽¹⁾

وبذلك على طريقة علمنة الجمهورية قلبت الاتاتورية أو الكمالية تركيا رأساً على عقب بحجة الالتحاق بالعالم الغربي المتحضر والانعقاد من عالم الشرق المتخلف لدرجة أن بعض الباحثين قالوا "أتاتورك يود أن تكون تركيا مسيحية، وحيث أنه لا يمكنه تحويل الأتراك عن الإسلام فقد حاول أن يضعف تأثيره بوسائل متعددة".⁽²⁾

المطلب الثاني: الإسلام والأحزاب السياسية في فترة التعددية السياسية (1946-1960م).

رغم كل تسلط العلمانية الاتاتورية، إلا أنها حملت في داخلها تناقضات عديدة وخاصة فيما يتعلق بأزمة الهوية، فقد قدمت الكمالية نفسها للمواطن التركي والأمة التركية وللعالَم باعتبارها نموذجاً للحدثة والعصرنة والتقدم في مواجهة الارتداد والتخلف والرجعية، إلا أن الممارسة الكمالية عكست والى حد بعيد مدى تخلف وانحطاط هذه الإيديولوجية التي عكست روحاً فاشية متصلبة هُزمت في الحرب العالمية الثانية، ولم يعد ممكناً تعايشها مع العصر وقيمه الجديدة، كما أن التطورات الداخلية في تركيا وخاصة القيم والأشواق الدينية التي قمعها أتاتورك بقوة وعنف غير مسبوقين، كانت تبحث لها عن متنفس وبدأ أن النظام الكمالي العلماني ونظام الحزب الواحد أضيق من التطورات السياسية

¹ حبيب، كمال السعيد، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 141.

² المرجع نفسه، ص 148.

والاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية التي عاشتها تركيا حتى داخل الحزب الجمهوري نفسه، لذلك كان لا بد من متنفس لهذه الأوضاع وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

أولاً: إعلان التعددية الحزبية وظهور الحزب الديمقراطي: أدت جملة من التطورات والتناقضات إلى شعور "عصمت أونونو" بضرورة إيجاد متنفس لهذه التطورات، ووجد أنه لا مفر من إعلان التعددية الحزبية السياسة، خاصة وأن أتاتورك سبق له وأن حاول اصطناع حزب معارض صوري من قبل وهو "الحزب الجمهوري الحر"، ذلك أن أتاتورك كان لديه شعوراً بأن التعددية الحزبية هي أحد أدوات العصرية والتطور، وفي نوفمبر (1945م) أشار عصمت أونونو إلى أنه حان الوقت لإجراء تعديل في النظام السياسي وأعلن أنه: "للبقاء مع متطلبات البلاد والتعايش مع جو الحرية والديمقراطية، فإنه سيكون بالإمكان تكوين حزب سياسي آخر"، ومع ظهور مجموعة معارضة داخل حزب الشعب الجمهوري وخاصة أثناء مناقشة ميزانية وزارة التجارة عام (1945م) يتزعمها فؤاد كوبر بللي وعدنان مندريس وجمال بابار ورفيق قورالتان، وطردت هذه المجموعة من حزب الشعب الجمهوري، وأسست حزباً جديداً هو "الحزب الديمقراطي" في السابع من يناير عام (1947م) بزعامة جلال بابار وكان هذا هو الحزب الثاني في تركيا بعد حزب "النهضة القومية" والذي كان قد دخل الانتخابات المحلية في تركيا عام (1946م) وحقق بعض النجاح، كما دخل انتخابات (1950م) ولم ينجح في الحصول على أية أصوات، وأسس هذا الحزب رجل الأعمال التركي "توري داميراغ" وذلك في يوليو عام (1945م).

(1)

وهكذا دخلت تركيا مرحلة سياسية جديدة هي مرحلة التعددية السياسية والحزبية، وجرت أول انتخابات بلدية في ظل التعددية الحزبية في (26 مايو 1946م) ولم يدخلها الحزب الديمقراطي وأجريت

¹ سليمان، احمد السعيد، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1961، ص 76-78.

الانتخابات العامة في (21 يوليو 1946م) ودخلها الحزب الديمقراطي، وانضم إليه المارشال "فوزي جاقماق" المشهور بتدينه وشرفه واستقامته وحب الناس له، كما كان له مكانة متميزة بين الجماعات الدينية، واستطاع الحزب الديمقراطي الحصول على (64) مقعداً.⁽¹⁾

وفي انتخابات عام (1950) فاز الحزب الديمقراطي بأغلبية مقاعد البرلمان التركي (53.6%) من مجموع مقاعد البرلمان، وأصبح جلال بابار رئيساً للجمهورية، وعدنان مندريس رئيساً للوزراء وظل الحزب يحكم تركيا حتى انقلاب (1960م).⁽²⁾

ثانياً: الأحزاب الإسلامية الجديدة إبان التعددية السياسية والحزبية: بعد فوز الحزب الديمقراطي في انتخابات (1950م) وكسر شوكة حزب الشعب الجمهوري، وعدم وضوح موقف الحزب الديمقراطي من الدين استقال "فوزي جاقماق" من الحزب الديمقراطي وأسس حزباً مستقلاً هو "حزب الأمة" عام (1948م) وانضم إليه التيار الديني داخل الحزب الديمقراطي، وأكد حزب الأمة على حرية الوجود والمعتقد للأفراد وممارسة الدين باللغة التي يريدونها، وفي (4 فبراير عام 1949م) رفع الأذان باللغة العربية في المجلس الوطني الكبير، وعلقت صحيفة "كودرت" الناطقة باسم "حزب الأمة" وطالب حزب الأمة والحزب الديمقراطي معاً بإلغاء المبادئ الستة الكمالية من الدستور إذ لا يجوز إبقاؤها في ظل التعددية السياسية والحزبية وقبل "اونونو" هذا الجدل وقام بحذف مبادئ الحزب الكمالي من الدستور التركي، وأصبح لحزب الأمة وجوده المؤثر في الخمسينيات، وأعاد حزب الأمة تشكيل نفسه من جديد باسم "حزب الأمة الجمهوري"، وحصل على خمسة مقاعد في انتخابات (1954م).⁽³⁾

¹ حبيب، كمال السعيد، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 163-164.

² المرجع نفسه، ص 165.

³ عبد الجليل، طارق، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 64.

وشهدت فترة الخمسينات انتعاشاً واسع النطاق للطرق الدينية مثل التيجانية والنقشبندية والقادرية كما تأسس عام (1951م) حزب جديد هو "الحزب الديمقراطي الإسلامي" الذي أسسه "رفعت جواد اتيلخان" والمعروف بعذائه الشديد للماسونية واليهودية، لكن هذا الحزب أغلق بعد ستة أشهر من تأسيسه بحجة استخدام الدين في السياسة. (1)

كما تأسست أحزاب أخرى مثل "حزب الدفاع عن الإسلام" وحزب "النهوض الوطني" وكلها أحزاب ذات فلسفة وبرامج إسلامية، وبزغ عصرٌ جديد في تركيا عبر عنه نائب الحزب الديمقراطي في الجمعية الوطنية قائلاً: "أتاتورك كانت رئاسته تعبيراً عن الاستقلال، واونونو كانت رئاسته تعبيراً عن الشمولية، وبابار رئاسته كانت تعبيراً عن الحرية". (2)

وبشكلٍ عام يمكن القول أن الإسلام ظل حاضراً وبقوة في حسابات الأحزاب التركية حتى أكثرها علمانية وخاصة أوقات الانتخابات، فقد تعاون مثلاً عصمت اونونو مع حزب الأمة الجمهوري ذات الجذور الإسلامية وكانت القاعدة التصويتية لحزب الشعب في وسط الأناضول تأتي من الطريقة البكتاسية، ويمكن القول أيضاً أن عقد الخمسينيات شهد عنف المواجهة بين الكمالية والإسلام في تركيا، وهو عصر التأسيس لظهور الحركة الإسلامية المعاصرة والتي ستعبر عن نفسها بشكل سياسي مستقل فيما بعد، كما كان هذا العقد هو عقد عودة الإيمان واحترام الإسلام كدين في مواجهة التيارات الإلحادية التي عبر عنها حزب الشعب الجمهوري الكمالي، كما كان عقد الخمسينات عقد تراجع النفوذ الكمالي خاصة والعلماني عامة، وهو عقد انحطاط العلمانية التي أرساها أتاتورك، وبدأ عهد أسلمة الحداثة بدلاً من العلمانية الكمالية.

¹ النعيمي، احمد نوري، الحركات الإسلامية في تركيا: حاضرها ومستقبلها، مرجع سابق، ص 30.

² المرجع نفسه، ص 39-40.

المطلب الثالث: الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا (1960-1970م).

مثلت فترة الخمسينيات مرحلة التحول الديمقراطي في تركيا وكسر احتكار الكمالية ممثلة بحزب الشعب الجمهوري للحياة السياسية، فكان فوز الحزب الديمقراطي في انتخابات (1950م) الحدث الأهم على الإطلاق في تاريخ تركيا المعاصرة، ومثل مجيء "عدنان مندريس" إلى السلطة تحدياً واضحاً لسلطة البيروقراطية العسكرية ومصالحها والتي اعتبرت نفسها حامية للميراث الكمالي العلماني، في حين رفض الحزب الديمقراطي أن يتقرر مصير البلاد من خلال نخبة عسكرية بيروقراطية متحالفة مع الحزب الجمهوري والدولة الكمالية، ورغم انفصال قيادة الجيش عن رئاسة الدولة التركية بعد موت أتاتورك، إلا أن الجيش ظل مؤسسة ذات طابع خاص يقوم بالإشراف والمراقبة لمجمل العملية السياسية والتدخل لضبطها عند الضرورة وحماية التعاليم الكمالية على قدم المساواة مع حماية الحدود، وكان لا يتوارع في التدخل بشتى الطرق عندما يشعر أن العلمانية الكمالية مهددة. (1)

انقلاب (1960م) وظهور مفهوم الإسلام التركي.

يبدو أن ضباط الجيش الذين تهددت أوضاعهم الاقتصادية مع مجيء الديمقراطيين إلى السلطة بدأوا يتعاطون مع السياسة، وظهرت عُصبة صغيرة في الضباط عام (1954م) في اسطنبول ثم في أنقرة لمناقشة الوضع السياسي، وبحلول عام (1957م) طرحت فكرة الانقلاب العسكري في أوساط هؤلاء الضباط وإعادة "اونونو" إلى السلطة، بيد أن قائد القوات المسلحة التركية "جمال كورسيل" نظم مع مجموعة أخرى من الضباط وكونوا قيادة عليا ونفذوا انقلاب عسكري ليلة (27) مايو (1960م). (2)

¹ حبيب، كمال، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 178-179.

² الجميل، سيار، العرب والأترك: الانبعاث والتحديث والعثمنة، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 199-200.

وفي إعلان الجيش للشعب حول الانقلاب ذكر أنه أنهى حكم الحزب الديمقراطي وأن الجيش هو الذي يتولى مقاليد السلطات التنفيذية والتشريعية، وتأسست "لجنة الوحدة الوطنية" تحت قيادة الجنرال "جمال كورسيل" والذي ترأس الحكومة المؤقتة، وتشكلت لجنة تحقيق مع المسؤولين والوزراء السابقين من الحزب الديمقراطي وانتهت في سبتمبر (1961م) ومثل أمامها (592) شخصاً وحكمت بالإعدام على جلال بابر وعدنان مندريس ووزير الخارجية والمالية ونفذت الأحكام بحقهم باستثناء جلال بابر الذي خفضت العقوبة عنه بسبب تجاوز سنه قانوناً لحكم الإعدام وتم تخفيف الحكم إلى السجن المؤبد، وعاشت البلاد حالة من عدم الاستقرار السياسي رغم وجود دستور جديد. (1)

أجريت الانتخابات الأولى بعد الانقلاب في أكتوبر سنة (1961م) وشهدت البلاد لأول مرة تشكيل حكومة ائتلافية بسبب عجز الأحزاب الجديدة في الحصول على الأغلبية في المجلس الوطني الكبير، إلا أن الاختلاف بين الأحزاب فشل تشكيل ائتلاف حكومي وفشلت جهود اختيار رئيس للجمهورية، وهو ما قاد الجيش للتدخل ثانية لحسم المواقف المتأرجحة واختار "جمال كورسيل" رئيساً للجمهورية وكلف الرئيس "اونونو" بتشكيل أول حكومة ائتلافية في تاريخ تركيا، إلا أن اونونو لم يستطع انجاز برنامجه وبدت الأوضاع السياسية مضطربة، وهذا ما قاد إلى محاولة انقلابية جديدة في فبراير (1962م) بزعامة الكولونيل "طلعت ايدمير" ولكن أحبطت المحاولة وقبض على القائمين عليها. (2)

وأقر المجلس الوطني الكبير قانون "حماية النظام" للقضاء على أية محاولة انقلابية جديدة، ولكن حصلت محاولة انقلابية جديدة في مايو (1963م) لكنها أُحبطت هي الأخرى، وأعدم قائدها وستة من

¹ حرب، محمد، آليات الحركة الإسلامية في تركيا، ط (1)، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2005، ص 128.

² حبيب، كمال، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 180-181.

زملائه، وظلت الأوضاع السياسية مضطربة حتى سنة (1965م) حين حصل حزب العدالة الذي يقوده "سليمان ديمريل" على الأغلبية في البرلمان، ومن انجازات الدستور الجديد الذي جاء به الانقلاب منع احتكار حزب واحد للحياة السياسية، كما أنشأ مجلس للشيوخ ومحكمة دستورية وأعطى هامشاً من الحرية للصحافة وللجامعات واستقلالها، لكنه من الناحية الأخرى نص على تأسيس "مجلس الأمن الوطني" ليصبح تعبيراً عن هيمنة الجيش على الحياة السياسية وتدخله فيها وبذلك أصبحت تركيا أمام نظام سياسي يتداخل فيه السياسي والعسكري بشكل لا يمكن فصله.⁽¹⁾

ومع كل هذه الانقلابات وسيطرة العسكر على مقاليد السلطة، إلا أن عقد الستينيات شهد تجزراً للإسلام في نفوس الأتراك، واتجه عامة الشعب نحو الأئمة والخطباء وتزايد بناء المساجد وأعداد الطلبة في المدارس الإسلامية، ففي الفترة (1960-1964) بني ما يقرب من ستة آلاف مسجد وانتشرت حلقات تعليم القرآن الكريم تحت إشراف إدارة الشؤون الدينية الرسمية، وبذلك وخلافاً لما كان متوقفاً أن انقلاب (1960م) سوف يهاجم الإسلام ويعيد الاعتبار للعلمانية الكمالية المتشددة وأنه سيعيد الأذان إلى التركية ويغلق المساجد، لكن اللجنة الوطنية التي مثلت السلطة التنفيذية والتشريعية كانت اكبر تعبيراً عن التكيف مع التوجهات الإسلامية، وأعطت المواطنين حرية الدين دون أية قيود، ولكن دون استغلال الدين لأغراض سياسية، واجمع قادة الانقلاب على جعل الإسلام أداة في يد الدولة وحدها لمنع جماعات المصالح المحافظة والأحزاب السياسية من استغلال الدين.⁽²⁾

وخلاصة القول أن فترة الستينيات شهدت تراجع العلمانية الاتاتوركية، وشهدت في نفس الوقت إثبات الوجود للأحزاب الإسلامية والبحث عن الهوية وتأكيداتها، وظهرت نخبة جديدة من الطلاب والنساء

¹ المرجع نفسه، ص 181.

² حرب، محمد، آليات الحركة الإسلامية في تركيا، ط (1)، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2005، ص 130-131.

والمثقفين الذين أضاءوا وجه الإسلام في تركيا، حتى بلغت قوة التيار الإسلامي منتهاها عام (1968م) حيث عقد في "بورصة" اجتماع عُرف باسم "حماة المقدسات" وظهرت شعارات مثل "الإسلام قادم" و"تركيا إسلامية"، وأعلن أن الشريعة الإسلامية ينبغي أن تعود إلى مكانها الطبيعي بدلاً من القانون المستورد، وأن الإسلام هو دين الدولة والإسلام هو دين ودولة لا يمكن للإسلام أن

المبحث الثالث: حزب الرفاه (1983-1997م) من التأسيس إلى الحكم

يناقش هذا المبحث قيام حزب الرفاه ودوره كفاعل سياسي في الحياة الحزبية التركية، وكيف استطاع كحزب إسلامي أن يحقق صعوداً مذهلاً في الحياة السياسية، ذلك الصعود الذي أوصله إلى السلطة والحكم في تركيا عام (1997م) وسط مكونات الحياة السياسية التركية، وخاصة العلمانية والتي عصفت بوجوده السياسي، فأصدرت المحكمة الدستورية حكماً بإغلاقه واعتباره حزباً غير مشروع وذلك عام (1998م)، لكنه يبقى تجربة مهمة خاصة عند المقارنة بين الإسلام والتيارات الإسلامية من جهة بالعلمانية التركية من جهة أخرى، كما مثل حزب الرفاه في تركيا استمراراً للوجه السياسي للحركة الإسلامية في تركيا، كما كان تعبيراً جلياً عن التحولات السياسية الجديدة في المجتمع والدولة التركية والتي أطلق عليها اسم "الجمهورية الثانية" وهي تلك التي أرساها "تورجوت أوزال".⁽¹⁾

يناقش هذا المبحث كل ما يتعلق بحزب الرفاه (1983-1997م) ورحلته من التأسيس إلى السلطة وذلك في ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: حزب الرفاه من التأسيس إلى السلطة (1983-1996م).

المطلب الثاني: إيديولوجية الحزب وبرنامجه السياسي.

¹ حبيب، كمال السعيد، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 229-230.

المطلب الثالث: نهاية حزب الرفاه وبداية حزب العدالة والتنمية.

المطلب الأول: حزب الرفاه من التأسيس إلى السلطة (1983-1996م).

قصة حزب الرفاه تبدو مشابهة للأحزاب الإسلامية، فالسيناريو يبدو واحداً في كل مرة، حيث يتم إغلاق الحزب ويُقدم قاداته للمحاكمة ويمنعون من ممارسة العمل السياسي، ولكن الدورة الجديدة للحياة السياسية تستمر، فما أن يعود الجيش إلى تكناته، يتقدم ممثلون جدد للحركة الإسلامية بطلب إنشاء حزب جديد ويتم السماح لهم، ولكن في ظل سياق علماني حذر ومتيقظ لوجودهم، إلا أن حزب الرفاه في هذه الحالة شذ عن المألوف وهو ائتلاف حزب إسلامي أو أحزاب إسلامية مع أحزاب أخرى كحزب الشعب الجمهوري للمشاركة في الحكومة كشريك صغير، أو مكمل للصورة السياسية، وإنما انتزع حزب الرفاه السلطة ووصل إلى قلب العمق العلماني العميق بتشكيله للحكومة كقطب مركزي في الحياة السياسية التركية، ويكملة حزب آخر هو "حزب الطريق المستقيم" كشريك في الائتلاف، وهنا تكمن معضلة الحياة السياسية التركية، التي يمكن أن تقبل حزب إسلامي كشريك في ائتلاف حكومي أو مكمل للصورة، ولا يمكنها أن تقبل حزب إسلامي يمسك بزمام الحياة السياسية ويمسك بمقاليد الحكم والسلطة، فهذا لا يمكن قبوله ولا تحمله، وهذا ما يجعل قضية العلاقة بين العلمانية والإسلام قضية مطروحة في تركيا وغيرها، وهل يقبل احدهما الآخر؟ وإلى أي مدى تقبل الديمقراطية التركية وحتى غيرها بوصول الإسلاميين إلى سدة الحكم؟.⁽¹⁾

أولاً: تأسيس حزب الرفاه : عقب انقلاب (12) يوليو (1980م) حظر الانقلابيين جميع الأحزاب السياسية واعتقلوا قاداتها وقدموهم للمحاكمة، وقبض على اركان مع (23) من قيادات حزب السلامة المحظور وحوكموا أمام محكمة خاصة، ووجهت لهم تهم العمل على استبدال الإسلام بمبادئ الدولة القانونيّة والاجتماعية والاقتصادية واستخدام الدين في السياسة، لكن اركان نفى التهم الموجه إليه ورد

¹ حبيب، كمال السعيد، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 338.

عليها مظهراً أنها عارية عن الصحة، ولذلك لم تصل المحكمة إلى قرار نهائي بشأن اركان وقيادات حزب السلامة حتى يوليو (1983م) وعلق الانقلاب نشاط الأحزاب السياسية التي كانت قائمة قبل الانقلاب وتم حلها بعد ذلك. (1)

وفي (24) ابريل (1983م) صدر قانون الأحزاب السياسية وقانون الانتخابات في (13) يوليو (1983) وحدد قانون الأحزاب السياسية مجموعة من القيود على الانخراط في العمل السياسي أهمها أن يكون لكل حزب قائمة من (30) عضواً على الأقل، كأعضاء للهيئة التأسيسية تتم الموافقة عليهم من وزير الداخلية، كما اشترط القانون أن يكون للأحزاب تنظيمات في (34) محافظة على الأقل من مجموع (67) محافظة تركية، ومنح مجلس الأمن القومي سلطة الموافقة على تأسيس الأحزاب، ومع عودة النشاط الحزبي من جديد سنة (1983م) تأسس حزب الرفاه في (19) يوليو (1983م) برئاسة "علي تركمن" ثم انتقلت الرئاسة إلى "احمد تكداال" إذ كان اركان وقيادات حزب "المللي جوروش" لا يزالون ممنوعين من ممارسة العمل السياسي. (2)

تقدم الحزب وفق قانون الأحزاب بـ(33) عضواً تأسيسياً ودخل في سباق مع الزمن لتأسيس فروع في (34) محافظة وذلك في موعداً أقصاه (24) أغسطس (1983) ليلحق بالانتخابات العامة التي ستجري في (6) نوفمبر (1983م) ونجح الحزب في تحقيق الشروط والمتطلبات المطلوبة، بيد أن مجلس الأمن القومي اعترض على (29) من أعضاء الهيئة التأسيسية، فقدم الحزب (29) عضواً جديداً بدلاً منهم، وكان على مجلس الأمن القومي أن يبدي رأيه حول الأعضاء الجدد خلال (20)

¹ النعيمي، احمد نوري، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا: حاضرها ومستقبلها، مرجع سابق، ص 240-241.

² حبيب، كمال السعيد، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 240-241.

يوماً، إلا أنه تأخر عن المدة القانونية وأبدى رأيه في (29) أغسطس، أي بعد مرور المدة القانونية للاعتراض، وأبدى رأيه معترضاً على (25) عضواً.⁽¹⁾

نظر العسكريون إلى حزب الرفاه من أول يوم تأسس فيه بنوع من الشك والريبة والرفض، فقد كان مفروضاً أن يشترك الحزب في الانتخابات ولكنه منع منها، لكنه لم ييأس وتقدم إلى اللجنة العليا للانتخابات مبرهنناً على قيامه بتوفير كافة الشروط القانونية ومطالباً بإدراجه ضمن الأحزاب التي يحق لها دخول الانتخابات، إلا أن اللجنة رفضت الطلب مذعنة لقرار مجلس الأمن القومي واعتبرت اعتراضه نافذاً على دخول حزب الرفاه الانتخابات.⁽²⁾

وفي (6) سبتمبر (1983) تقدم الحزب بقائمة جديدة بـ (25) عضواً جديداً بدل المعترض عليهم ولم يتم الاعتراض على الأعضاء الجدد، ودخل الحزب الانتخابات المحلية لرؤساء البلديات لأول مرة في (25) مارس (1984م) وحصل على نسبة (4.4%) من الأصوات، وحصل على رئاسة بلديتين فقط هما "اروفه" و"وان" من مجموع (69) بلدية محتلاً المرتبة السادسة والأخيرة من بين الأحزاب المتنافسة في هذه الانتخابات.⁽³⁾

في (6) سبتمبر (1987م) أجرى رئيس الوزراء "تورجوت اوزال" استفتاءً شعبياً على الحظر السياسي الذي فرضه الحكم العسكري على رؤساء الأحزاب السياسية، وجاءت النتيجة لصالح رفع الحظر بفارق بسيط، وبذلك عاد اركان إلى الحياة السياسية بعد حظر دام سبع سنوات تقريباً، وفي (9) سبتمبر زار "احمد تكدا" رئيس حزب الرفاه وقادة الحزب اركان في منزله، وعرضوا عليه رئاسة الحزب، وعقد في

¹ النعيمي، احمد نوري، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا: حاضرها ومستقبلها، مرجع سابق، ص 243.

² المرجع نفسه، ص 245.

³ الجهماني، يوسف إبراهيم، حزب الرفاه الإسلام السياسي الجديد، ط (1)، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص 15.

(11) أكتوبر (1987م) مؤتمر حزب الرفاه الثاني وتم انتخاب "اركان" رئيساً للحزب بالإجماع، وفي نوفمبر (1987م) جرت انتخابات نيابية عامة في تركيا، شارك فيها حزب الرفاه وحصل على نسبة (7.2%) من الأصوات المشاركة في الاقتراع محتلاً المرتبة الخامسة بين الأحزاب التي خاضت الانتخابات، ولم يتمكن من دخول البرلمان.⁽¹⁾

وفي مارس (1989) أي بعد عامين من الانتخابات السابقة، أُجريت الانتخابات المحلية وحصل حزب الرفاه فيها على نسبة (9.8%) من الأصوات محققاً المركز الرابع من بين الأحزاب المشاركة وحصل على رئاسة (40) بلدية وحقق فوزاً في خمس محافظات، وبذلك ظهرت مؤشرات تصاعدية في شعبية حزب الرفاه من انتخابات إلى أخرى، وهي مؤشرات ستكون مقدمة للفوز المدوي للحزب في انتخابات البلديات في (27) مارس (1994م).

عقد حزب الرفاه مؤتمره الثالث في (7) أكتوبر (1990) وأعيد انتخاب اركان رئيساً للحزب ولكي ينتهياً لدخول الانتخابات النيابية التي ستجري في (1991م) تحالف مع حزبين يمينيين ليتخطى حاجز الـ(10%) ويدخل المجلس الوطني الكبير، واستطاعت هذه القائمة أن تحصل على نسبة (16.2%) من الأصوات، وصار تمثيلها في البرلمان بـ(62) عضواً منهم (38) عضواً من حزب الرفاه. وبذلك بدأ الحزب واثق الخطى في مسيرته رغم حقل ألغام التركيبة السياسية التركية، ويكسب كل يوم خبرة ووعياً وشعبية تؤهله للتعامل مع الدولة العميقة.⁽²⁾

ثانياً: الصعود السياسي لحزب الرفاه : في (10) أكتوبر (1993) عقد حزب الرفاه مؤتمره الرابع في قاعة "أتاتورك" للرياضة وهي اكبر قاعة في أنقرة، حضره أكثر من (100) ألف من أنصار الحزب،

¹ المرجع نفسه، ص 16-17.

² الجهماني، يوسف إبراهيم، حزب الرفاه الإسلام السياسي الجديد، مرجع سابق، ص 18-20.

وأشار اركان إلى الانتخابات المحلية التي ستجري في (27) مارس (1994م) قائلاً: "يجب أن يخرج حزب الرفاه من هذه الانتخابات كأكبر حزب لأنه الأمل الوحيد للشعب"، وفي المؤتمر الرابع تنبه الحزب لدور المرأة التركية كمصدراً لنصف الأصوات في المجتمع، ورسم خطة لعمل المرأة وجرت الانتخابات المحلية في (27) مارس (1994) والتي دخلها حزب الرفاه بمفرده واستطاع أن يحصل على خمسة ملايين صوت محتلاً المرتبة الثالثة بين الأحزاب المشاركة، ولكنه حصل على أكبر عدد من رئاسة البلديات، وللمرة الأولى استطاع الرفاه أن يكون رقماً صعباً في معادلة الحياة الحزبية والسياسية في تركيا، بل أنه أصبح أقوى حزب سياسي في البلاد، إذ حصل على نسبة (19.1%) من جملة الأصوات المشاركة في الاقتراع، كما كان حزب الرفاه الحزب الوحيد الذي يتصاعد التصويت له من انتخابات إلى أخرى. (1)

سيطر حزب الرفاه على المدن الكبرى في تركيا مثل اسطنبول وديار بكر وارضروم وقيصري...الخ، وأثبتت نتائج الانتخابات فوز الحزب في أكثر من (400) مدينة وناحية وقضاء ونظرت الأوساط الإعلامية والسياسية في تركيا وخارجها، إلى صعود حزب الرفاه كأمر مفاجئ يحمل في طياته بذور تغيير سياسي قد يكون جذرياً في الانتخابات النيابية القادمة عام (1995)، من حيث نمو وصعود التيار الإسلامي في تركيا. (2)

مثل الأداء الجيد والنزاهة لممثلي الحزب في البلديات والمدن الكبرى الأساس الذي جعل الحزب يتقدم على كل الأحزاب التركية، حيث أحس الشعب التركي بالخدمات التي قدمها رؤساء بلديات حزب الرفاه حتى صاروا نماذج للنزاهة والتفاني في العمل على مستوى العالم، وتجلّى ذلك في حصول الدكتور "خليل اورن" رئيس بلدية مدينة "قونية" العقل الملهم لحزب الرفاه على مكانة ضمن أفضل عشر رؤساء

¹ حبيب، كمال السعيد، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 243-244.

² حبيب، كمال السعيد، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 246.

بلديات في العالم، وذلك في الاحتفال الذي جرى في اليابان، كما أن "اردوغان" عندما تولى رئاسة بلدية اسطنبول وجدها غارقة في الديون، وفتح ملفات الفساد والتي هزت الرأي العام التركي ولمدة عامين، لكن اردوغان استطاع حل مشكلات البلدية واستطاع توفير استثمارات ضخمة في دولة كانت غارقة في التضخم وتعاني مشكلات اقتصادية، هذه المظاهر وغيرها الكثير عبرت عن رؤى اقتصادية في صالح الشعب التركي والطبقات الفقيرة والوسطى والهامشية، وبزغ نجم رجلين جديدين في حزب الرفاه هما: "طيب اردوغان" رئيس بلدية اسطنبول و"ملج كوجك" رئيس بلدية أنقرة، وأظهرت استطلاعات الرأي تزايد شعبية الرجلين بشكل ملحوظ، وبذلك مثلت حنكة وخبرة ممثلي حزب الرفاه في المحليات والبلديات نموذجاً لأول حركة إسلامية تتولى السلطة فعلاً وتمارسها في سياق سياسي، مما جعل الغرب يفتتح أن الوافدين الجدد في تركيا ليس هدفهم غزو فينا أو لندن أو باريس، بل احترام وصولها للسلطة وانتظر ليرى تجربتها ولم ينقلب عليها كما حدث في الجزائر. (1)

ثالثاً: حزب الرفاه والوصول إلى السلطة : وضع حزب الرفاه نصب عينيه الانتخابات النيابية التي

ستجري في (25) ديسمبر (1995) لكي يثبت ويقوي جذوره في الحياة السياسية التركية، وأصدر الحزب بيانه الانتخابي عارضاً أفكاره وأيديولوجيته التي تميزه عن غيره من الأحزاب والتي تلامس أوتار المواطن التركي العادي، وأعلن خطته لحل مشاكل تركيا وتضمنت:

- ❖ تأمين الارتباط والالتحام بين الدولة والشعب.
- ❖ مكافحة البطالة.
- ❖ إلغاء الأحكام العرفية المطبقة في الولايات الجنوبية التي تسودها حركات التمرد الكردية.
- ❖ العمل على رفع الحصار عن العراق.
- ❖ الاهتمام بالقيم المعنوية في التربية واعتماد الطابع المللي.

¹ إبراهيم، يوسف، حزب الرفاه، ط (2)، دار النهار، بيروت، 2002، ص 49-50.

❖ إزالة الحواجز الموجودة أمام الإنتاج والانتقال إلى نظام اقتصادي عادل. (1)

كما حث الحزب أنصاره للوصول إلى أبعد وأصغر قرية في البلاد تحت شعار "المكان الذي لا تصل إليه لن يكون معك"، واستطاع حزب الرفاه أن يحصد في انتخابات (25) ديسمبر (1995) أكثر من ستة ملايين صوت ونسبة (21.4%) من مجموع الأصوات، وحصل على (158) مقعداً في البرلمان التركي من أصل (550) مقعداً وتقدم على أحزاب "الوطن الأم" و"حزب الطريق القديم" وتراجعت أصوات اليمين ممثلة في الحزبين السابقين من (51%) في انتخابات (1991) إلى (39%) في انتخابات (1995)، وأصبح من حق حزب الرفاه بعد حصوله على أعلى نسبة من الأصوات أن يشكل الحكومة التركية. (2)

وفق الأعراف الدستورية كان من المفروض أن يكلف رئيس الجمهورية "سليمان ديمريل" الحزب الذي حصل على أعلى نسبة من الأصوات بتشكيل الحكومة، إلا أن الرعب الذي ساد الأوساط العلمانية جعل الشكوك والهجمات تنطلق ضد حزب الرفاه، وطالب اربكان رئيس حزب الرفاه من الرئيس ديمريل بضرورة تكليفه بتشكيل الحكومة، لكنه عجز عن تشكيلها مرتين وفي ظل إصرار العلمانيين على إبعاد حزب الرفاه عن السلطة، ارتبكت الساحة السياسية التركية التي واجهت أزمة حقيقية عبرت عن نفسها في عجز اربكان وحزب الرفاه عن تشكيل الحكومة، وتحت ضغوط الجيش التي لا يمكن مقاومتها، كلف رئيس الجمهورية ديمريل "يلماز" بتشكيل الحكومة مع حزب "الطريق المستقيم"، وبدعم من حزب اليسار الديمقراطي بقيادة "بولنت أجاويد" فيما عرف بائتلاف الإكراه وذلك في (12) مارس (1996). (3)

¹ حبيب، كمال السعيد، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 253.

² حبيب، كمال السعيد، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 253-254.

³ الحسن، محمد، تركيا بين الوحدة الوطنية والائتلاف القهري، مجلة الشرق الأوسط، 1996/2/13.

وسرعان ما انهارت حكومة الائتلاف القهري في (6 يونيو 1996) وحينها تم تكليف اريكان بتشكيل الحكومة الرابعة والخمسين متحالفاً مع حزب "الطريق المستقيم"، في (29 يونيو 1996) ونال الائتلاف ثقة البرلمان في (8 يوليو 1996) وأصبح "نجم الدين اريكان" أول رئيس وزراء تركي في ظل العلمانية المحروسة بقوة العسكر وحلف الأطلسي، والدعم الغربي والأمريكي وانحنت كل تلك الجهات لقواعد الديمقراطية خوفاً من إجراء انتخابات برلمانية جديدة سوف تأتي حسب كل التوقعات "بالرفاه" مرة ثانية وأقوى مما كان، ولم يكن أمام العسكر سوى القبول باريكان في السلطة ولكن فُتح باب الصراع بين الطرفين: الإسلام ممثلاً بحزب الرفاه واريكان، والعلمانية ممثلة بقوة العسكر والأحزاب العلمانية، واستخدمت فيه النخب العلمانية الوسائل القضائية في ظل عجزها عن التعامل مع قوة سياسية تراها معادية للكمالية في ظل نظام ديمقراطي تعددي، وأصبحت تركيا في معركة صراع على الهيمنة السياسية منذ خريف (1996م)، واتخذت المعركة في المقام الأول شكل حرب ثقافية بين النخب الإسلامية والكماليين، ولكن ما لبثت هذه المعركة أن وصلت إلى نهاية مؤقتة مع حظر حزب الرفاه في يناير (1998) بموجب قرار من المحكمة الدستورية.⁽¹⁾

لم يكن من السهل تسليم الجمهورية الأولى الكمالية إلى ما بات يُعرف في تركيا باسم "الجمهورية الثانية" أو ما بعد الكمالية والتي كان ابرز دلالاتها مجيء حزب الرفاه إلى السلطة، واعتبر الجيش أن الخطر الأول الذي يهدد الأمن القومي التركي هو "الخطر الأصولي"، وفي (28 فبراير 1997) تقدم مجلس الأمن القومي بمذكرة إلى رئيس الوزراء طالبه فيها بالاستجابة لمطالب الجيش التي بلغت (81) مطلباً لحماية للتراث العلماني والكمالية، فيما أطلق عليه اسم "الانقلاب الرابع" في تاريخ تركيا الحديثة، وعرف أيضاً باسم "انقلاب ما بعد الحداثة" وهو انقلاب ابيض لم تتحرك فيه الدبابات ولكن استخدمت

¹ هاينس، كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تعريف فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، 2001، ص 128.

مؤسسات الدولة الكمالية التي لا يمكن قهرها أو التغلب عليها، ولم يستطع حزب الرفاه الصمود أمام ضراوة المعركة، خاصة بعد رفع رئيس الادعاء العام دعوى أمام المحكمة الدستورية طالب فيها بحظر نشاطات حزب الرفاه في (21) مايو (1997)، فتقدم اركان باستقالته في (18) يونيه (1997) إلى رئيس الجمهورية "ديمريل" الذي قبلها وكلف "مسعود يلماز" بتشكيل حكومة جديدة، وبذلك تم الإجهاز على الآمال التي كانت معقودة على إمكانية تحول الدولة الكمالية إلى دولة تحترم الديمقراطية والقانون والدستور. (1)

المطلب الثاني: نهاية الرفاه وبداية حزب العدالة والتنمية.

يوم (16) يناير (1998) صدر قرار الإغلاق من المحكمة الدستورية العليا بأغلبية تسعة أصوات ضد صوتين، وأعلن رئيس المحكمة القرار في مؤتمر صحفي ومعه كل أعضاء المحكمة، وعقب نشر القرار القاضي بإغلاق حزب الرفاه في الجريدة الرسمية بتاريخ (22) فبراير (1998) انتهى الوجود القانوني لحزب الرفاه، وبطلت عضوية أعضائه في المجلس النيابي حال نشر القرار في الجريدة الرسمية.

إغلاق حزب الرفاه أعاد إلى الأذهان سؤالاً حول مشروعية الجمهورية التركية وحول هويتها وطريقة تنظيمها من جديد، حتى أضحت تعبيراً عن قلق المجتمع التركي الذي ضاق ذرعاً باستبدادها وطغيانها وتسلطها وتصلبها في أيديولوجية فاشية ترفض الرأي الآخر وترفض حرية التعبير والتداول على السلطة وحق الشعب في الاختيار. (2)

¹ معوض، جلال، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 72-73.

² عبد الجليل، طارق، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 153-155.

لم يزعم إغلاق حزب الرفاه زعيم الحركة الإسلامية ذات الوجه السياسي في تركيا، فلم تكن هذه هي المرة الأولى التي يغلق فيها حزب إسلامي، فقد أغلق العسكريون العلمانيون حزب النظام الوطني بقرار من المحكمة الدستورية العليا في (20 مايو 1971)، ثم إغلاق حزب السلامة بعد انقلاب (1981) ثم حزب الرفاه. إن إغلاق حزب يعبر عن الحركة الإسلامية التركية لا يعني وقف التغيير ولا التعبير السياسي للإسلام عن الوجود أو انتهاء تمثيله السياسي في الحياة الحزبية، لذلك قال اربكان بعد غلق الحزب: "إن إغلاق حزب الرفاه لا يعد نهاية الأمر كونه نقطة بسيطة في مجرى أحداث التاريخ وأنه لن يبسطى حركته".⁽¹⁾

وعقد اربكان مؤتمراً صحفياً عبر فيه عن احترامه لقرار المحكمة الدستورية العليا، حتى لو كانت مخطئة ودعا أعضاء حزبه إلى الالتزام والهدوء والحذر واليقظة من محاولات شق الصفوف واختلاق الفتن، كما اصدر تعليمات واضحة لأنصار الحزب بعدم القيام بردود أفعال عنيفة ومتطرفة كما وجه رسالة إلى الأصدقاء العرب طمئنهم فيها: "إخواني العرب لا تقلقوا على المستقل"، وعبرت العواصم الغربية عن رفضها لحل حزب الرفاه، وتحول أعضاء حزب الرفاه إلى اكبر كتلة برلمانية ولكنهم مستقلون (150) نائباً، وتم تأسيس حزب الفضيلة قبل قرار إغلاق حزب الرفاه، وترأس حزب الفضيلة "إسماعيل أليكتين" وانتقل إلى حزب الفضيلة كافة نواب حزب الرفاه، ثم تخلى "إسماعيل اليكتين" عن رئاسة الحزب ليفسح المجال أمام "رجائي قوطان"، الذي أصبح رئيساً لحزب الفضيلة في المؤتمر الطارئ للحزب المنعقد في (14/5/1998م)، ثم جدد الحزب انتخابه مرة أخرى في المؤتمر المنعقد في (14/5/2000م) في مواجهة "عبد الله غول"، الذي يعبر عن جيل جديد داخل الحركة الإسلامية، ثم تم إغلاق حزب الفضيلة في (22/6/2001) ليؤكد اقتناع جيل الشباب في الحركة الإسلامية والذين يطلق عليهم في تركيا "المجددون المعاصرون" بأن المسيرة التي قادها اربكان منذ عام (1970م) بحاجة للمراجعة وإعادة النظر في ظل السياق التركي المعقد والذي تعرف دولته العلمانية العنيدة

¹ نور الدين، محمد، قبعة وعمامة، مرجع سابق، ص 83-84.

"بالدولة الخفية"، كما عبر عن ذلك جانكيز شاندار، وأن هذه الدولة بحاجة إلى إعادة ترتيب قواعد اللعبة السياسية من جديد داخل صفوف الحركة الإسلامية السياسية. ومن هنا جاء تأسيس الجيل الجديد لحزب هو حزب "العدالة والتنمية" وهو الحزب الذي يحكم تركيا منذ عام (2002م) وحتى اليوم، بأغلبية ساحقة لم تعرفها الحياة السياسية في تركيا (363) مقعداً لتحظى ولأول مرة منذ انقلاب (1960) بنظام حزبي مريح، حيث يوجد حزب يمثل قلب اليمين التركي ومركزه بامتياز ومعارضه يعبر عنها حزب يساري، ويعبر حزب "العدالة والتنمية" أو حزب "الديمقراطية المحافظة"، عن الإسلاميين وجمهور الرفاه القديم ويعبر عن القطاعات المؤيدة لأحزاب اليمين التي انهارت ولم يعد لها وجود مثل حزب "الوطن الأم" وحزب "الطريق المستقيم" وغيرها ليظل الفكر الملي الذي أرسى جذوره اركان متجذراً بقوة في الواقع التركي ومرشحاً للعودة مرة أخرى وأقوى من السابق. (1)

¹ عبد الجليل، طارق، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 159-161.

الفصل الرابع

حزب العدالة والتنمية (نموذج الإسلام التركي المعاصر).

يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث يتعلق كل مبحثٍ منها بجانب من جوانب حزب العدالة والتنمية (النموذج التركي المعاصر)، كما ويتضمن كل مبحثٍ منها عدة مطالب وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: نشأة حزب العدالة والتنمية.

- ❖ المطلب الأول: الجذور التاريخية والإسلامية لحزب العدالة والتنمية.
- ❖ المطلب الثاني: مبادئ وأهداف حزب العدالة والتنمية.
- ❖ المطلب الثالث: المواجهة بين حزب العدالة والتنمية والعلمانية والعسكر.

المبحث الثاني: وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم.

- ❖ المطلب الأول: تطورات حزب العدالة والتنمية نحو الحكم.
- ❖ المطلب الثاني: أسباب الفوز الساحق لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية (2002م).

- ❖ المطلب الثالث: حزب العدالة والتنمية وعصر الجمهورية الثالثة.

المبحث الثالث: حزب العدالة والتنمية (10) سنوات من النجاحات والإخفاقات.

- ❖ المطلب الأول: الانجازات التي كانت وراء الانتصار التاريخي للحزب في الانتخابات الثالثة.
- ❖ المطلب الثاني: الانجازات في مجالات تحقيق العدالة.
- ❖ المطلب الثالث: الانجازات في مجالات التنمية.
- ❖ المطلب الرابع: الإخفاقات والتحديات التي تواجه حزب العدالة والتنمية.

الفصل الرابع

حزب العدالة والتنمية (نموذج الإسلام التركي المعاصر).

يتناول هذا الفصل نشأة حزب العدالة والتنمية وجذوره التاريخية والمبادئ التي قام عليها، وكيف استطاع مواجهة العلمانية الاتاتورية المدعومة بقوة العسكر، كما يتناول الفصل سياسات الحزب وأهدافه وكيف استطاع أن يمثل نموذجاً للمزوجة بين الديمقراطية والإسلام، وبين الحداثة والإرث الثقافي والديني ليعبر عن استمرارية من نوع جديد للحركة الإسلامية في تركيا، وأن يكون مكوناً سياسياً في النظام الحزبي التركي، ويتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث يتضمن كل منها عدة مطالب وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: نشأة حزب العدالة والتنمية.

المبحث الثاني: وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم.

المبحث الثالث: الانجازات التي حققها الحزب.

المبحث الأول: نشأة حزب العدالة والتنمية.

يتناول هذا المبحث نشأة حزب العدالة والتنمية وجذوره التاريخية والإسلامية، كما يتضمن المبادئ الأساسية التي قام عليها الحزب وتبناها في سياساته المختلفة والأهداف التي سعى إلى تحقيقها، كما يتضمن هذا المبحث المواجهة بين حزب العدالة والتنمية كحزب إسلامي مع العلمانية الكمالية والعسكر، ويأتي هذا المبحث في ثلاثة مطالب هي:

❖ **المطلب الأول: الجذور التاريخية والإسلامية لحزب العدالة والتنمية.**

❖ **المطلب الثاني: مبادئ وأهداف حزب العدالة والتنمية.**

❖ **المطلب الثالث: المواجهة بين حزب العدالة والتنمية والعلمانية والعسكر.**

المطلب الأول: الجذور التاريخية والإسلامية لحزب العدالة والتنمية.

بعد قرار المحكمة الدستورية العليا بإغلاق حزب الرفاه والصادر بتاريخ (16 يناير 1998) وعقب نشر القرار في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ (22 فبراير 1998م)، انتهى الوجود القانوني لحزب الرفاه مما أعاد السؤال الكبير حول مشروعية الجمهورية التركية وحول هويتها وطريقة تنظيمها من جديد، حتى أضحت تعبيراً عن قلق المجتمع التركي الذي ضاق ذرعاً باستبداد السلطة وصلافتها وغرورها وطغيانها وتسلطها على كل مقاليد الحياة في المجتمع التركي، وخاصة في الحياة السياسية والحزبية، وبالتالي فتح من جديد باب الصراع بين العلمانية الأحادية التي تجاوزها الزمن والتي ترفض حق الناس في حريتهم الفكرية والدينية من جهة، وبين الإسلام التركي كتعبير عن الرغبة في النهوض بتركيا نحو وضع يكون أكثر تعبيراً عن الديمقراطية والحدثة في مقابل نخب تقليدية تعبر عن العلمانية والاستبداد، وترفض الرأي الآخر وترفض حتى حرية التعبير وترفض التداول على السلطة وحق الناس في اختيار حكاهم. (1)

¹ جان ماركو، الإسلام السياسي في تركيا، في عمرو الشوبكي، إسلاميون ديمقراطيون، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص 183-184.

مثل الوضع السابق الأرضية التاريخية والموضوعية التي شكلت الأرضية المناسبة لانطلاق حزب إسلامي جديد، ومما سرع ذلك إغلاق حزب الفضيلة في (2001/6/22م) ليؤكد اقتناع جيل الشباب في الحركة الإسلامية والذين أُطلق عليهم اسم "المجددون المعاصرون" بأن المسيرة التي قادها "نجم الدين اربكان" منذ عام (1970م) بحاجة إلى مراجعة وإعادة نظر وتجديد في ظل السياق التركي المعقد، والذي تعرف دولته العلمانية العنيدة بالدولة الخفية، كما عبر عن ذلك "جانكيز شاندار" وأن هذه الدولة بحاجة إلى ترتيب قواعد اللعبة السياسية من جديد، ومن هنا بدأ تأسيس هذا الجيل الجديد للحركة الإسلامية التركية، والذي تم التعبير عنه بحزب "العدالة والتنمية" وهو الحزب الذي يحكم تركيا منذ عام (2002م) بأغلبية لم تعهدها تركيا من قبل، وبذلك تأسس حزب العدالة والتنمية كفرع جديد من جذور إسلامية ليُعبّر عن مفهوم جديد في الحياة السياسية التركية وهو مفهوم (الديمقراطية)، كما يعبر عن الإسلاميين وجمهور حزب الرفاه وغيره من الأحزاب الإسلامية السابقة ويعبر عن قطاعات واسعة من الشعب التركي المؤيدة لأحزاب اليمين.⁽¹⁾

لان حزب العدالة والتنمية بوجه من الوجوه هو تعبير عن استمرارية من نوع معين وجديد للحركة الإسلامية في تركيا ويعبر عن فكر ورؤية جديدة "الملي جوروش" وخبرة "حزب الرفاه"، وكما يقول "جان ماركو" فلم يكن وصول حزب العدالة والتنمية وزعيمه "رجب طيب اردوغان" إلى السلطة مجرد مغامرة سياسية حزبية انتخابية، وإنما يمكن اعتباره حدثاً يتجاوز بكثير الحياة السياسية في تركيا، بل أن حزب العدالة والتنمية وانتصاره الساحق في انتخابات (2002م) أسفر عن تصفية طبقة سياسية كاملة، وأعاد بناء طبقة سياسية ونخبة سياسية جديدة، مما حدا ببعض المحللين إلى اعتبار وصول حزب العدالة والتنمية "انقلاب مدني" في الحياة الحزبية التركية، فبعدما كان الجيش هو الذي يتدخل

¹ حبيب، كمال السعيد، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 350-351.

لإعادة هندسة الحياة السياسية والحزبية في تركيا، فإن الجماهير واختياراتها هي التي أعادت بناء هذه الحياة من جديد. (1)

المطلب الثاني: برنامج حزب العدالة والتنمية وأهدافه.

تشهد تركيا رغبة عارمة في التغيير وذلك في وقت حساس ورح، حيث تؤثر المشكلات الخطيرة المهيمنة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تأثيراً سلبياً على حياة المواطنين اليومية وعلى مستقبلهم، فنتركيا الآن تنتظر تشكيل "حزب سياسي" يمتلك رؤية وحيوية تجعله قادراً على التغلب على هذه المشكلات، وتحقيق السلام والأمن والرفاهية للمواطنين، ودفعهم نحو النظر بثقة إلى مستقبلهم. إن تركيا في هذه الفترة التي فرغت فيها المفاهيم من مضامينها، وسقطت عن القيم دلالاتها، وفقدت الكلمات معانيها لهي في أمس الحاجة الآن إلى مفهوم جديد، وحركة ذات عزيمة وإصرار قادرة على رؤية الحاضر واستشراف المستقبل، وإلى منافسة شريفة، وكوادر مقامة مجهزة بالعلوم والمعارف التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة، كما تحتاج إلى برامج ومشروعات واقعية تفتح آفاقاً جديدة، كل هذا يمكن أن تحققه إرادة سياسية جديدة تتسم بالحيوية والنشاط، وقدرتها على توحيد المجتمع واحتضانه، وتوفير السلام الاجتماعي، وتحقيق الثقة بين مؤسسات الدولة والمواطنين؛ فتضطلع بتدشين حملة لتحقيق النهضة الاقتصادية، وتعمل على توفير العدالة في توزيع الدخل، وتقضي على الفقر وحالة السخط، إن تركيا بجميع أطيافها وما بها من اختلافات وتشابهات، ويمكن القول بإيجاز أنها بكل ما لديها من ثروات فريدة، تمتلك قوة كامنة ترشحها لأن تصبح رائدة التجديد والتنمية والسلام والاستقرار والرفاهية في الداخل وفي منطقتها وفي العالم بأسره وحسب تركيا أن تحكمها كوادر تمتلك الإرادة السياسية والعزيمة. (2)

¹ جان ماركو، الإسلام السياسي في تركيا، مرجع سابق، ص 186-188.

² حزب العدالة والتنمية، برنامج التنمية والتحول الديمقراطي، 2012، الموقع الإلكتروني للحزب، <http://www.pjd.ma>.

ويرى القائمين على حزب العدالة والتنمية أن مشكلات تركيا ليست بالمشكلات التي يستحيل حلها وذلك لأن تركيا تمتلك:

- موارد طبيعية غنية تحت الأرض وفوقها.
- كتلة سكانية شابة ومفعمة بالحيوية.
- زخمًا من التراث التاريخي والثقافي.
- ثقافة ثرية وعريقة في بناء الدولة.
- طاقات كامنة للمبادرة ذات المقدرة العالية على المنافسة الدولية قدرات ضخمة على الاستثمار تؤهلها للمنافسة الدولية.
- موقعًا جيواستراتيجيًا يؤهلها للاضطلاع بدور مؤثر في المنطقة.
- مركز جذب سياحي بمناظرها الطبيعية الخلابة وبنسجها التاريخي.
- خصال التكافل والتضامن الاجتماعي التي تعبر عن الهوية الوطنية والدينية للشعب التركي هي ثروة هامة بالنسبة لتركيا.
- قدرة على تحقيق النجاح في ظل أصعب الأوضاع، وهو ما يشهد به تاريخ الشعب التركي. (1)

ولهذه الأسباب فان تركيا ليست عاجزة، وكل ما ينبغي عليها عمله فقط هو توظيف هذه الإمكانيات والقدرات الضخمة. ومن أجل هذا تشكل حزب العدالة والتنمية، واضطلع بدوره في الساحة السياسية وهو عازم على إسعاد الشعب التركي ورفع تركيا من خلال توظيف إمكانيات تركيا وقدراتها الضخمة.

¹ حزب العدالة والتنمية، برنامج التنمية والتحول الديمقراطي، 2012، الموقع الإلكتروني للحزب، ص 2-3، <http://www.pjd.ma>.

لقد تأسس حزب العدالة والتنمية بناءً على رغبة شعبية ملحة في توظيف إمكانيات تركيا وتلبية احتياجات مجتمعها. ومن ثم كان حزب العدالة والتنمية يعبر عن كافة أطراف الشعب الذي يعيش منذ آلاف السنين فوق بقعة جغرافية واحدة يسودها السلام والصداقة والأخوة، فيتقاسم المصير المشترك، ويشارك بعضه بعضاً الأفراح والأفراح. (1)

أهداف حزب العدالة والتنمية.

- يهدف الحزب إلى القضاء على المشكلات التي يعاني منها الشعب التركي و تركيا منذ سنوات طويلة.
- يسعى الحزب إلى تطوير قدرة النظام السياسي على حل المشكلات واتخاذ القرارات، وتذليل كافة العوائق التي تعوق التنمية داخل الوطن.
- الوصول بتركيا إلى المكانة التي تستحقها، وذلك من خلال كوادر صادقة، تتسم بالحيوية، وتتمسك بمبادئها، ولديها رؤية سياسية يمكنها أن تفتح آفاقاً أرحب لتركيا.
- تقديم حلول جذرية ودائمة للمشكلات بشكل يتفق مع الواقع العالمي ولا يتعارض مع التقاليد والتراث التركي، ويتخذ من خدمة المجتمع أساساً له، ويتبنى القيام بالعملية السياسية في إطار القيم الديمقراطية المعاصرة وليس في إطار إيديولوجي.
- احتضان كافة المواطنين على اختلاف أجناسهم وأصولهم العرقية واعتقاداتهم وتصوراتهم للعالم دون أي تمييز بينهم. وعلى أساس هذا المفهوم التعددي فإن من الأهداف الأساسية للحزب تطوير الوعي بالمواطنة، وأن يتشارك الأتراك على اختلاف أجناسهم وطبقاتهم الشعور بالفخر والانتماء لتركيا. (2)

¹ المرجع نفسه، ص 3.

² حزب العدالة والتنمية، برنامج التنمية والتحول الديمقراطي، 2012، الموقع الإلكتروني للحزب، ص 5، <http://www.pjd.ma>.

مبادئ حزب العدالة والتنمية ومرتكزاته.

من مبادئ الحزب الأساسية القول المأثور "حررتنا من حريتك" ويعتبر الحزب أن من أهم واجباته تحقيق الديمقراطية من خلال جعل الفرد في مركز جميع السياسات، وتأمين وحماية حقوق الإنسان الأساسية وحياته، يركز الحزب على أساس القبول بوحدة الجمهورية التركية وتكامل أراضيها ومبدأ العلمانية، ودولة القانون الديمقراطية الاجتماعية، والمدنية، والديمقراطية، وحرية الاعتقاد وتكافؤ الفرص.

يرى الحزب أن السلبات التي تخرب المجتمعات والدول والتي يهدف الحزب إلى مكافئتها بشكل مكثف هي: الفساد والمخالفات والنفعية والمحسوبية وانعدام المساواة أمام القانون وعدم تكافؤ الفرص والتفرقة العنصرية والتعصب الحزبي والاستبداد.

إن حزب العدالة والتنمية الذي هو صنعة الشعب ولسان حاله، سيقوم بإعادة ترسيخ الشعور بالثقة لدى المجتمع، وإكساب المواطنين الثقة في المستقبل، والشعور بتقدير واحترام المجتمع لهم.

ولدى الحزب مفهوم جديد للإدارة بيسر ولا يعسر، ويحتضن ولا يطرد، ويوحد ولا يفرق، ويحمي الضعفاء المظلومين من الأقوياء الجائرين ومن أجل تحقيقه سيقوم الحزب بما يلي:

- إرساء مفاهيم تستند على الحقوق والحريات وفق المعايير العالمية في جميع المجالات.
- حل المشكلات المزمنة التي تواجهها تركيا حلاً جذرياً.
- تحويل تركيا إلى بلد مستديم الإنتاج والنمو من خلال توظيف الموارد البشرية والطبيعية المعطلة منذ سنوات.

• القضاء على الفجوة في توزيع الدخل، وبهذه الكيفية يتم رفع مستوى الرفاهية لجميع أفراد الشعب التركي.

• تحقيق التعاون الوظيفي في المجتمع من خلال إشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في الإدارة العامة.

• نشر مفهوم الشفافية التامة والمساءلة في كل مجال من مجالات الحياة العامة.

• تقديم برنامج سياسي عصري وعقلاني وواقعي وقابل للتنفيذ في مجالات مثل الاقتصاد والسياسة الخارجية والثقافة والفن والتعليم والصحة والزراعة وتربية الحيوان.

ولدى الحزب اعتقاد راسخ بأن هذا البرنامج قادر على حل مشكلات تركيا، وفتح آفاق التقدم أمامها.

إن أهم خاصية لهذا البرنامج تتمثل في قراءته للحاضر قراءة صحيحة واستشرافه للمستقبل. ويأمل القائلون على الحزب أن يكون هذا البرنامج الذي يقدمه للشعب التركي بمثابة نقطة انطلاق جديدة لتركيا. (1)

المطلب الثالث: المواجهة بين حزب العدالة والتنمية وبين العلمانية والعسكر.

منذ سنة (1969م) والتيار الوطني المستند لمنطلقات إسلامية يتصاعد كتعبير عن حركة اجتماعية جديدة، وانعكاساً لتغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية شهدتها تركيا خلال حقبة الخمسينيات والستينيات، وعبرت عن نفسها كوجه سياسي للإسلام التركي، وكان تأسيس أحزاب إسلامية متعاقبة أولها النظام الوطني (26 يناير 1970) ثم حزب السلامة الوطني (11 أكتوبر 1972م) ثم حزب الرفاه (يوليو 1983م)، ثم حزب الفضيلة (ديسمبر 1997م) ثم حزب العدالة والتنمية (2002م)، فكل هذه الأحزاب الإسلامية هي تأكيد على أن الحركة الاجتماعية التي تعبر عن الفكر الوطني من منطلق إسلامي لا يمكن القضاء عليها في تركيا، وأن جذورها أعمق من قدرة أي نظام أو قوة أن

¹ حزب العدالة والتنمية، برنامج التنمية والتحول الديمقراطي، 2012، الموقع الإلكتروني للحزب، ص 7، <http://www.pjd.ma>.

تتخلص منها أو تجهز عليها، بل على العكس من ذلك كلما أُغلق حزب سياسي إسلامي جاء حزب آخر أقوى منه واكبر. (1)

إلا أن النظام السياسي التركي الذي قوامه في الواقع قوتان هما: العسكر والجيش، والنظام الحزبي فالعسكر مثل دائماً روح الدولة التركية وحامي استقلالها، أما النظام السياسي الحزبي فقد جعل من حزب الشعب الجمهوري تعبيراً عن الوجه السياسي للدولة التركية والقومية الكمالية، فالنخبة البيروقراطية التي ورثت الكمالية والعلمانية ابتدعت طرقاً وأساليب خفية ومكشوفة في مواجهة التيارات والأحزاب الإسلامية، تحت حجة "عقلنة الدولة التركية" واعتبرت أن تلك الأحزاب والحركات الإسلامية، وحتى غير الإسلامية تهدد مصالح الدولة، وبالتالي لا بد من كبح جماحهم وهذا استدعى تدخل العسكر والجيش مرات ومرات لإعادة رسم حدود الديمقراطية التركية، كما يفهمها العسكر والعلمانيين، وكما حددتها البيروقراطية الكمالية وعلى رأسها الجيش، وبالتالي أصبح النظام السياسي له قطبان وحيدان هما: القطب الأول ممثلاً في العسكر والبيروقراطية الكمالية، في مواجهة القطب الثاني ممثلاً في النخب السياسية وبالذات النخب الإسلامية والأحزاب الإسلامية انطلاقاً من رؤية كمالية بجعل النظام السياسي ثنائياً، يدور فيه الصراع بين طرف قوي (العسكر والبيروقراطية الكمالية) وطرف ضعيف هو الحركات والتيارات المعارضة للكمالية وبالذات الحركات الإسلامية الحالية وحتى المستقبلية. (2)

لقد سعت الطبقة الحاكمة ممثلة في الكمالية الاتاتوركية مدعومة بقوة الجيش، لجعل النظام السياسي التركي مناسباً لبطش هيمنتها السياسية وحتى الثقافية، إلا أن هذا السعي يضعف بمرور الزمن ولم

¹ حبيب، كما السعيد، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 355.

² الجهماني، يوسف، الصراع السياسي في تركيا - الأحزاب السياسية والجيش، ط (1)، دار صدران للطباعة، دمشق، 1999، ص 10-13.

يستطع تأمين الاستقرار السياسي التركي، واستمر هذا الوضع حتى ظهور حزب العدالة والتنمية في بدايات القرن الحادي والعشرين، وخاصة بعد فوز الحزب في انتخابات (3 نوفمبر 2002م) وحصوله على أغلبية برلمانية مريحة، الأمر الذي أقلق الطبقة السياسية الكمالية وأقلق العسكر خاصة، وأن الشعب التركي عبر في هذه الانتخابات عن توفقه لتعزيز الخيار الديمقراطي، كأداة لتجديد الحياة السياسية مظهراً ابتعاده عن الكمالية والجيش وانقلاباتهم، لذلك مارست الكمالية مدعومة بقوة العسكر ضغوطاً هائلة على حزب العدالة والتنمية لمنع نجاحه في الانتخابات ولضمان استمرار مفهوم "الديمقراطية المعقلنة" التي يضع شروطها النخبة العسكرية والبيروقراطية، إلا أن نجاح الحزب حمل معه مؤشرات تحمل عناوين عريضة لتغيير الطبيعة الأصولية للدولة الكمالية وكل ما أنجزته خلال قرابة (80) سنة، من الاستفراد بالحكم والسلطة في تركيا، ومن خلال التحكم بتركيبة النظام السياسي والحزبي، كما أن النخبة الكمالية والعسكر رأوا في نجاح حزب العدالة والتنمية عنواناً كبيراً وواضحاً لفشلهم في استئصال الأصولية الإسلامية وأن جهودهم وحملاتهم المتنوعة ذهبت هباءً، كما أن الحرب التي لا هوادة فيها والتي شنوها إبان الحملة الانتخابية للحزب وخاصة ضد "رجب طيب اردوغان"، والمرشحين على قوائم الحزب أدت إلى زيادة تصويت الناخبين لحزب العدالة والتنمية، وهنا ظهر سقوط الإيديولوجية القومية التي تبناها أتاتورك وهذا يعني فشل البيروقراطية العسكرية والمدنية للعلمانية التركية.⁽¹⁾

وبذلك انحسر الصراع بين فاعلين أساسيين إسلاميين أصبحوا في مقدمة المدافعين عن نظام ديمقراطي شفاف يعتمد على صناعة القرار داخل مؤسسات الدولة، وبعيداً عن سطوة العسكر ويحترم التعددية السياسية والاجتماعية، ويتسع لكل مواطن دون استثناء أو تمييز، وبين بيروقراطية عسكرية وبيروقراطية مؤسساتية علمانية، لا تريد لتركيا أن تصبح دولة ديمقراطية تعددية حقيقية بل تريدها دولة

¹ معوض، جلال، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص 23-27.

قومية علمانية قائمة على الاستقطاب والإقصاء، وهذا هو جوهر الصراع بين حزب العدالة والتنمية من جهة، والعسكر والبيروقراطية العلمانية من جهة أخرى، وهو صراع بين الانتصار لصوت الجماهير ورغباتهم وتطلعاتهم، وبين الدولة العميقة أو الدولة الخفية أو الدولة العلمانية، وهذا هو محور الصراع الذي خاضه ولا يزال يخوضه حزب العدالة والتنمية والذي سيحدد مستقبل الإسلام السياسي ومستقبل تركيا ذاتها، بحيث تتغير بنية الدولة التركية من خلال فك القيود الحديدية التي تقيد حركة المجتمع، وتخليص تركيا من ارث الكمالية الاتاتورية والعلمانية الأصولية. (1)

كما تجلت إحدى المواجهات الكبيرة بين الكمالية والعسكر من جهة، وحزب العدالة والتنمية من جهة أخرى في منصب رئيس الجمهورية، فبعد حصول حزب العدالة والتنمية على أغلبية برلمانية تمكنه من تعديل الدستور واختيار رئيس الجمهورية، حيث أن رئيس الجمهورية يتم اختياره من البرلمان كما أن منصب رئيس الجمهورية هو منصب حساس ويمسك بزمام مؤسسات مهمة مثل المحكمة الدستورية العليا ومجلس التعليم الأعلى، ويدعو مجلس الأمن القومي للانعقاد، كما يتولى منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، لذلك نشبت معركة ضارية وقد تكون معركة فاصلة بين التيار الإسلامي بشكل عام ممثلاً في حزب العدالة والتنمية، وبين التيار العلماني مدعوماً بقوة العسكر وأن نتائج هذه المعركة لها انعكاسات ودلالات عديدة تتعدى الحدود التركية، لتصل إلى العالم الإسلامي والعربي وحتى العالم بأكمله. (2)

في ضوء ذلك تعيش العلمانية التركية أزمة حقيقية تتمثل في وصول رئيس جمهورية ذي جذور إسلامية إلى سدة الرئاسة، وإلى نفس المكان الذي اعتلاه مؤسس تركيا الحديثة "كمال أتاتورك" وفيه

¹ حبيب، كمال السعيد، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 366-369.

² المرجع نفسه، ص 369-370.

أرسى قواعد الحكم من منطلق علماني، يستبعد الدين كله من الحياة الاجتماعية والسياسية وحتى القضاء العام في تركيا، وهذا الوضع يعكس حساسية العلمانية التركية المفرطة لأي تغيير حقيقي مختلف عن ذلك المسار الذي خطه أتاتورك، والذي تحول عبر عقود إلى إيديولوجية صارمة لا يمكن التراجع عنها، ونصب الجيش ليكون حامياً لهذه الإيديولوجية من خلال المادة الثانية من الدستور التركي التي تقرر علمانية الدولة، وكذلك المادة (14) من الدستور التي تقرر حظر جميع الأنشطة المنافية للعلمانية، وكلا المادتين لا يمكن تغييرهما أو حتى تقديم مقترح لتعديلهما. (1)

لقد كان انقلاب عام (1960م) مرسخاً لتقاليد تدخل العسكر في الحياة السياسية، فكان نجاح حزب العدالة والتنمية إنذاراً وتهديداً لمكتسبات العلمانية، تلك العلمانية التي وضعت دستوراً يعتبر اليوم غير كافٍ لمطالب مجتمع يسعى للتحول من الديمقراطية المعقنة إلى الديمقراطية الحقيقية، التي تلتزم فيها مؤسسات الدولة جميعها بما في ذلك العسكر والجيش للقانون والدستور، وأثبتت العلمانية أنه يمكن قبول الإسلاميين كقوة متواجدة في الحياة السياسية التركية، ولكن لا يمكن قبولهم في قلب مؤسسات الدولة العلمانية كمجلس الوزراء، ولذلك وبعد فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات (2002م) كان ذلك انقلاب عرف بالانقلاب الرابع، وعرف باسم "انقلاب ما بعد الحداثة" أو "الانقلاب اللطيف"، فهو انقلاب مؤسسي لم يستخدم الدبابات والقوة العسكرية فيه، ولكن تم توظيف التراث الحضاري والفكر الإسلامي ومصالح الشعب والمصلحة التركية لإنجاحه، خاصة بعد أن أثبتت شخصيات الجيل الثاني من الحركة الإسلامية وعلى رأسهم "رجب طيب اردوغان" ورفيق كفاحه "عبد الله جول" ورئيس البرلمان التركي "بولنت ارينج" حيث أثبتت هذه الشخصيات جدارتها في تحمل المسؤولية والاقتراب من مشاعر الجماهير وطموحاتهم، ولذلك أطلق عليهم اسم "المجددون المعاصرون" وتبنوا مفهوم "الديمقراطية المحافظة"، من خلال التوفيق بين مختلف الاتجاهات وخلق مجتمع يتعايش فيه الجميع دون استقطاب

¹ حبيب، كمال السعيد، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 370-372.

أو استثناء أو إقصاء. لذلك يرى كثير من الباحثين والمحللين في الشأن التركي أن كمال أتاتورك هو مؤسس الجمهورية الأولى والتي جاءت للأتراك بالاستقلال والعلمانية، وأن تورجوت أوزال هو مؤسس الجمهورية الثانية كونه هو أول من طرح العلمانية الكمالية على بساط البحث ودعا لانتقاد أتاتورك، كما أنه أول رئيس جمهورية ثابر علناً وبصورة منتظمة على أداء الفروض الدينية وأدى فريضة الحج في أول توليه رئاسة الحكومة (1983م)، وانتعشت الحالة الإسلامية في عهده واعتبر الدين مكون رئيسي للهوية التركية، أما الجمهورية الثالثة والتي تشهد تركيا ملامح تكوينها مع تسلّم حزب العدالة والتنمية لمقاليد الحكم في تركيا والساعية لاكتمال ملامح دولة ديمقراطية تعددية تستعيد فيها مؤسسات الدولة المنتخبة هيبتها، ويتراجع فيها قوة وتأثير العسكر في السياسة وتوجيهها، وفيها يتمتع المواطن التركي بكافة حقوقه وأصبحت المؤسسات المنتخبة (البرلمان، الحكومة، رئاسة الوزراء) ومعها مؤسسات المجتمع المدني هي التي توجه السياسة ولم يُعد مجلس الأمن القومي يملّي شروطه ويفرض توصياته. (1)

وفي ختام هذا الجزء يمكن القول: إذا كان تاريخ تركيا ومنذ منتصف القرن التاسع عشر يعبر عن تنازع القوى الإصلاحية التي تحاول اللحاق بالمدنية والحداثة الغربية، وبين القوى التقليدية التي تحاول الاحتفاظ بما هو قائم خوفاً على هويتها، وخلال هذا الصراع كانت القوى الإصلاحية دائماً علمانية والقوى التقليدية دائماً دينية، فاليوم تركيا أمام قوى الإصلاح التي تحاول استلهام الحداثة وتكييفها لخصوصية مجتمعها وهويته الثقافية والإسلامية، وهي قوى ذات جذور إسلامية ولها وجه حديث وحداثي، بينما القوى المقاومة للإصلاح وهي الأحزاب العلمانية والجيش ذات وجه قديم ورجعي لا يمكنه مغادرة أفكار أتاتورك ومبادئه التي لم تعد قادرة على الحياة، وبذلك اثبت حزب العدالة والتنمية عن إمكانية المزوجة بين الإسلام والديمقراطية الحرة، والمزوجة بين التراث الحضاري والحداثة، ولذلك

¹ معوض، جلال، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص 29-30.

اعتبر الكثير من المفكرين والمحللين ما حدث في تركيا نموذجاً بكل ما تعنيه الكلمة، وقد يكون نموذجاً يحتذى في كثير من البلدان العربية والإسلامية، بل أن بعض المحللين يذهبون إلى أن الربيع العربي الجاري حالياً كانت له منطلقات تركية مستلهمة من النموذج التركي الذي أساه حزب العدالة والتنمية بعد سنة (2002م) ولا زال.

وأخيراً يمكن القول أن المواجهة بين العلمانية والأتاتورية ونخبها السياسية مدعومة بقوة الجيش والعسكر خسرت معركتها المريرة والطويلة مع التيارات والحركات ذات الجذور الإسلامية، ممثلة بالأحزاب الإسلامية وخاصة حزب العدالة والتنمية، وأصبحت الحياة السياسية التركية قابلة لوجود رئيس للجمهورية ذو جذور إسلامية مثل "عبد الله جول" وقابلة لوجود رئيس وزراء إسلامي "رجب طيب اردوغان" ووجود الإسلاميين في الحكومة والوزارات والمؤسسات على اختلافها، وبذلك حسمت المواجهة ولو مرحلياً بين العلمانية التركية والإسلام التركي ولصالح الإسلام التركي.

المبحث الثاني: وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم.

تأسس حزب العدالة والتنمية والذي يعرف "بالحزب الأبيض - آق بارتى"، والذي أسسه عبد الله جول وطيب رجب اردوغان وبولنت ارينج، ومعهم صفوة العقول المفكرة في تركيا مثل احمد داوود اوغلو، واكتسح الحزب الإسلامي الأحزاب العلمانية القديمة فيما يشبه "الثورة الصامتة" عام (2002م) ثم عاد واكتسح الانتخابات في ابريل عام (2007م)، ثم استطاع عبد الله جول أن يصل إلى قلب العلمانية ويحتل منصب رئيس الجمهورية، وبذلك استعاد الإسلام وأبناؤه مكانتهم مرة أخرى، ليعيدوا البلاد لهويتها وتراثها وحضارتها في صمت ودون جلبة، واليوم يكتسح الإسلام كل المجالات في تركيا، فقد انتقل من الهامش إلى المركز والقلب وهو الذي يحرك قلب تركيا نحو التقدم والانفتاح على العالم العربي والإسلامي، وعلى مستوى الداخل فإن ممثلي البلديات الإسلاميين يحققون نجاحات هائلة في

مواجهة الفساد وبيّنون ما أصبح يطلق عليه في تركيا "ثقافة المعاش" أي تحسين أحوال الناس المعيشية، كما أن الحجاب والمساجد والصلوات والأوقاف والعمل الأهلي والمتقنون الإسلاميون والطلاب ورجال الأعمال الكبار والساسة، كلهم يؤكدون أن كلمة الإسلام أقوى من أي نزعة جنونية لحاكم مهما كانت سطوته، واليوم يُعد الإسلام المقاوم في تركيا نموذجاً حقيقياً وواقعياً للمزوجة بين الإسلام والحداثة والعصرية، ونموذجاً للمزوجة بين الإسلام والغرب وبين الإسلام والقدرة على الانجاز في شتى المجالات وبين الإسلام والحياة المعاشة. (1)

تركيا التي كانت يراد لها أن تكون نموذجاً لانتصار العلمانية والحداثة على الإسلام، وإظهار الإسلام على أنه نقيض للحداثة والعصرية، وأنه مجرد تفوق ديني خلف تراث زائل، وإذا بتركيا هذه قد عادت إلى جذورها وتربنتها الحقيقية، وإذا بها تستدير إلى قبلتها الحقيقية ومرفأها السرمدي الأول الأصيل لتقول للعالم وللشعب التركي والعربي والإسلامي "إن الإسلام أقوى وأبقى" وأن تركيا ستكون هي النموذج الحقيقي والواقعي لانتصار كلمة الإسلام، وهنا يثور سؤال رئيسي هو: كيف استطاع حزب العدالة والتنمية أن يصل إلى مركز وقلب العلمانية الاتاتوركية رغم كل المعوقات ورغم سطوة العسكر في تركيا ليقدم ذلك النموذج الحي لقوة الإسلام وقدرته على مواكبة الحداثة والعصرية والتقدم رغم كل الصعاب؟. (2)

هذا ما سيجب عليه هذا المبحث والذي يدرس كيفية وصول حزب العدالة والتنمية إلى قلب مركز العلمانية التركية، وذلك في ثلاثة مطالب هي:

❖ **المطلب الأول:** تطلعات حزب العدالة والتنمية نحو الحكم.

❖ **المطلب الثاني:** أسباب الفوز الساحق لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية (2002م).

¹ الجهماني، يوسف، الصراع السياسي في تركيا - الأحزاب السياسية والجيش، مرجع سابق، ص 15-16.

² حبيب، كمال السعيد، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 378.

❖ المطلب الثالث: حزب العدالة والتنمية وعصر الجمهورية الثالثة.

المطلب الأول: تطلعات حزب العدالة والتنمية نحو الحكم.

للتعرف على كيفية وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا، لا بد من معرفة الأرضية والقاعدة التي قام عليها هذا الحزب والتي شكلت منطلقاً لصعوده، فتركيا والبالغ مساحتها حوالي مليون كيلو متر مربع، تعبر عن الموجة الكبرى الثانية في الفتح الإسلامي الذي قاده العثمانيون استكمالاً لجهود السلاجقة الأتراك في بدايات القرن الثالث عشر الميلادي، ومدينة اسطنبول الضخمة التي تتوزع بين قارتي آسيا وأوروبا ويشرف عليها في الجانب الأوروبي المسجد السلیماني الضخم، كما يبدو في الأفق القصر الضخم الذي حكم العثمانيون منه العالم والمعروف "بطوب قابو"، وبها كذلك مسجد محمد الفاتح ومسجد الصحابي الجليل أبو أيوب الأنصاري وقبره وفيها السور القديم الضخم للقسطنطينية "مركز العالم الارثوذكسي الإمبراطوري" قبل أن تصبح "إسلام بول" أي مدينة الإسلام، وفيها مسجد "آيا صوفيا" الذي كان كنيسة ولا يزال في غالبه متحفاً حتى اليوم بضغوط غربية، لم يستطع أتاتورك تحمل هذا العبء الإسلامي القوي في المدينة، فهرب إلى أنقرة التي يشعر زائرها بالضيق، فليس بها سوى بعض التماثيل ومؤسسات الحكم العلمانية التي أقامها أتاتورك.⁽¹⁾

لم يكن تعبير تركيا ترك وأترك معروفاً أيام الدولة العثمانية، فلم يكن وقتها انتماء للقومية والعرق وإنما كان الانتماء للدولة العثمانية، باعتبارها جامعة لشعوب متعددة ومتنوعة تحترم الإسلام ونظامه، وتدين بالولاء للسلطان والخليفة والخلافة باعتبارها رمزاً للإسلام وعنواناً له، ولم تصعد تعبيرات الترك والأترك إلا مع انهيار حكم الدولة العثمانية وسقوط السلطان عبد الحميد الثاني سنة (1908م) وهو العصر الذي بدأ فيه حكم الاتحاد والترقي، وانتهى بقمة جبل الجليد متمثلاً في كمال أتاتورك (1923م)، وهو ذات العام الذي تأسس فيه "حزب الشعب الجمهوري" الذي ظل يحكم تركيا منفرداً حتى عام

¹ حبيب، كمال السعيد، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 382.

(1946م)، كما أن تركيا تعرضت للاحتلال الكامل من دول الحلفاء بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، واحتل اليونانيون وهم الأعداء التقليديون للعثمانيين والإسلام وتركيا احتلوا منطقة أزمير، ودخلوا عاصمة الخلافة الإسلامية في مشهد حزين أعاد للأذهان دخول المغول لعاصمة الخلافة العباسية "بغداد" سنة (1258م)، وبعد ذلك قامت حرب التحرير وهي التي بزغ فيها نجم أتاتورك، والذي بدأ المقاومة وحرب الاستقلال بتحريض وبأموال دفعها له السلطان، ولكنه تمرد عليه ثم جاءت اتفاقية لوزان (1923م) والتي منحت تركيا الاستقلال كمعاهدة دولية كان ضمن بنودها إسقاط الخلافة العثمانية، وهي التي رغم ضعفها من بعد السلطان عبد الحميد، بقيت رمزاً سعى مشعلوا حرب المسألة الشرقية إلى إنهائها بإعلان إسقاط الخلافة، وقام أتاتورك بذلك وكوفيء بتتويجه وكيلاً للحضارة الغربية على جسد تركيا التي كانت من قبل داراً للإسلام حتى ذلك التاريخ، فجاء أتاتورك متأثراً بالثورة الفرنسية وأفكارها معتقداً أن حل إشكالية الهزيمة أمام الغرب هو بإتباع قيمه والتزام حضارته وإتباع سنته، فجاء أتاتورك ليعبر عن هذا الاتجاه ليس كختيار فكري، وإنما كحاكم يريد الإمساك بالسلطة بإرادة نافذة لا يمكن مقاومتها، أو الاعتراض عليها وفي هذا المجال أشارت دراسات عديدة إلى الأمراض النفسية التي كان يعاني منها أتاتورك، وهذا ليس اسمه الحقيقي، بل أن اسمه هو "مصطفى كمال" ولكن جنونه دفعه لتغيير كل الأسماء القديمة الإسلامية، واختيار أسماء جديدة للأتراك، فسمى نفسه أتاتورك وتعني "أبو الأتراك" اعتقاداً منه أنه الباعث الحقيقي لنهضة تركيا وتقدمها، والناظر لتمثيل أتاتورك يلاحظ أنها كلها تشير إلى الغرب أي أن الغرب هو الوجهة التي على تركيا أن تتجه إليها، وقبل وفاته عام (1937م) أجرى آخر تعديل في الدستور التركي وأثبت في المادة الثانية من الدستور التركي "إن تركيا دولة علمانية" وهذا النص لا يمكن تغييره، ملغياً بذلك النص الأصلي "الدين الرسمي هو الدين الإسلامي لتركيا"، وكل تعديلات الدستور التركي كانت باتجاه حذف وإلغاء كل ما له صلة بالإسلام من آثار العثمانيين مروراً بما تبقى من الشريعة الإسلامية، وكذلك بالأحوال الشخصية وصولاً إلى اتفاقية الأزياء وما يرتديه الرجال والنساء، وأصبحت تركيا في كل أوضاعها ومجالات حياتها

المؤسسية والدستورية والقانونية علمانية لا مكان للدين الإسلامي فيها، حتى أن الكثير من الباحثين يشبهون فترة حكم أتاتورك المرعبة بحكم ستالين في الاتحاد السوفيتي الغابر وتعرض الكثير من العلماء والمتقنين والمدرسين والخطباء إلى التعذيب والسجن وحتى الإعدام على أعواد المشانق، وكانت جثثهم تبقى معلقة في الشوارع لأيام عديدة. (1)

لقد صمم أتاتورك النظام التركي معتمداً على النظام الحزبي الواحد وعلى الجيش والعسكر، ولم يكن للإسلاميين مكان في هذا النظام، ولكن وبعد انقلاب (1960م) وحيث كان هناك أجنحة للإسلاميين في الأحزاب، إلا أن أول لبنة في الحركة الإسلامية المعاصرة في تركيا كانت نهاية عام (1969م) من خلال حزب إسلامي مستقل هو "النظام الوطني" والذي سرعان ما أغلق مع انقلاب (1970م) ثم جاء حزب السلامة الوطني، لكنه أغلق أيضاً مع انقلاب (1980م) ثم تأسس حزب الرفاه في عام (1983م) واكتسح الانتخابات المحلية، وكان من بين ممثليه "رجب طيب اردوغان" كعمدة لمدينة اسطنبول" ثم عاد واكتسح الانتخابات البرلمانية عام (1995م) وشكل حكومة ائتلافية عام (1996م) وتولى رئاستها "نجم الدين اريكان" والذي يُعد أبو الإحياء الإسلامي في تركيا، لكنه لم يكمل العام وتم انقلاب عليه من الجيش وخرج من الحكومة، ثم تأسس حزب الفضيلة وأغلق من قبل المحكمة الدستورية العليا، والتي كان تعلق كل الأحزاب الإسلامية بدعوى تحديها للعلمانية وانتهاك مبادئها ثم جاء حزب العدالة والتنمية في (2001م) وخاص انتخابات (2002م) محدثاً انقلاباً كلياً في الحياة السياسية والحزبية في تركيا واكتسح هذه الانتخابات مبعداً الأحزاب الكبيرة العلمانية والتي تربعت على عرش السياسة والحزبية في تركيا، وأصبح لحزب العدالة والتنمية أغلبية برلمانية (373) نائباً، وجاء رجب طيب اردوغان احد رموز الإسلاميين الأتراك في فترة الثمانينيات والتسعينيات وتبنى حزبه ما عرف بـ"الديمقراطية المحافظة" واستطاع أن يحقق نجاحات باهرة في المجالات السياسية والاقتصادية

¹ حبيب، كمال السعيد، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 382 وما بعدها.

والإدارية، وبذلك أصبح الديمقراطيون المحافظون ذوي الجذور الإسلامية في قلب رئاسة الوزراء وظهرت ملامح الصحة الإسلامية لتتعاظم، وأصبح هناك انتصار وصعود واطمئنان للإسلام في تركيا، وهذا ما يفسر خروج مظاهرات مليونية في أنقرة وتركيا من جانب العلمانيين ظناً منهم أنهم سيقطعون طريق الصعود الإسلامي.⁽¹⁾

وبذلك وصل حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا وإلى قلب رئاسة الوزراء، ولم يكتفِ الحزب بذلك بل ناضل للوصول إلى رئاسة الجمهورية، لاستعادة كامل الدولة التركية من العلمانيين والقوميين الذي يستلهمون تقاليد أتاتورك وانتهى بذلك تصنيف أتاتورك، ولكي يتم تغيير قواعد اللعبة السياسية في تركيا كان لا بد من الوصول إلى رئاسة الجمهورية لاستكمال تغيير الدستور التركي والقضاء على المركب التركي العلماني الاتاتوركي، الذي مثل أكبر عقبة في حياة تركيا المعاصرة وعندها سوف يحقق الإسلام والمسلمون تحولات اجتماعية وسياسية تستعيد لتركيا وجهها المشرق والمعبر عن الإسلام، وفي سبيل ذلك ناضل الإسلاميون في تركيا وعلى رأسهم حزب العدالة والتنمية للوصول إلى رئاسة الجمهورية إلى أن تحقق لهم ذلك، وفاز "عبد الله جول" رفيق درب كفاح اردوغان برئاسة الجمهورية، ودخل آخر معازل القلعة العلمانية، وبذلك تم جسر الهوة السحيقة التي أوجدتها العلمانية الكمالية بين الدولة والمجتمع التركي، حتى أن الكثير من المحللين والمراقبين يعتبرون أن الآمال تعاظمت باستعادة دولة الخلافة لهويتها وتماسكها في الداخل والخارج وتأثيرها الإقليمي والدولي في وقت تتعاظم الحاجة إليه في الخارج.⁽²⁾

المطلب الثاني: أسباب الفوز الساحق لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية (2002م).

¹ الشوبكي، عمرو، إسلاميون وديمقراطيون، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2011، ص 185 وما بعدها.

² المرجع نفسه، ص 186-187.

في تركيا الجديدة استطاع حزب العدالة والتنمية أن ينتزع نصراً كبيراً على العلمانية المستبدة خاصة بعد إقرار البرلمان التركي لتعديل الدستور، الذي طالب به حزب العدالة والتنمية وتم إقراره ولكن ما هي أسباب الفوز الكاسح الذي حققه حزب العدالة والتنمية في انتخابات (3 نوفمبر 2002م) حيث حصل على (34%) من الأصوات، ثم الفوز الكاسح الثاني لحزب العدالة والتنمية في انتخابات (22 يوليو 2007) حيث حصل على (47%) من الأصوات، وأصبح حزب العدالة والتنمية هو الحزب الوحيد الذي استطاع تحقيق تقدماً في الانتخابات الثانية على التوالي في تركيا على مدى أكثر من خمسين عاماً، هذا الحدث الكبير بالنسبة لتركيا ومنطقة الشرق الأوسط والعالم بأسره، لا بد له من أسباب جعلته ينتصر رغم كل قيود ومعوقات وقلاع العلمانية الاتاتورية فما هي هذه الأسباب؟

1. سئم الشعب التركي النظام الحزبي المعبر عن العلمانية والمصمم لخلق الهيمنة السياسية للعلمانية على كل جوانب الحياة في المجتمع التركي، وبالتالي كان المواطن التركي والمجتمع التركي بشكل عام بحاجة إلى نموذج جديد يسير بتركيا نحو التقدم من جهة، ويعيد لها تراثها وحضارتها ومركزها بين الأمم من جهة أخرى، فكان حزب العدالة والتنمية هو هذا النموذج.

2. شعور المواطن التركي باستشراء الفساد وخاصة الفساد السياسي والذي تراكم على مر العقود حتى أصبح ثقيلاً على صدر المواطن التركي والمجتمع التركي، وأصبح يتطلع لذلك اليوم الذي يستطيع فيه كنس هذا الركام والتخلص منه، فكان حزب العدالة والتنمية هو النموذج الذي رأى فيه المواطن التركي والمجتمع التركي القدرة على كنس هذا الركام خاصة بعد نجاحات ممثلي الحزب السابق "حزب الرفاه" في إدارة البلديات ومحاربة الفساد.

3. سئم المجتمع التركي من تدخل الجيش والعسكر لهندسة الحياة الحزبية من خلال الانقلابات ومحاربة أي حزب سياسي ثم إغلاقه عندما يشعر العسكر أن الحزب يمكن أن يشكل خطراً على قواعد العلمانية وقلاعها، وبالتالي أصبح المواطن التركي والمجتمع التركي تواقاً لتغيير قواعد

الديمقراطية وتعزيز الخيارات الديمقراطية الحقيقية كأداة لتجديد الحياة السياسية وليس العسكر وانقلاباتهم ومصالحهم.

4. كان الحزب تعبيراً عن شريحة واسعة جداً من الناخبين منهم إسلاميون يمينيون ويسار وفئات

ساخطة على الفساد السياسي والحزبي في البلاد، مما جعل جزءاً من التصويت لحزب العدالة والتنمية نوعاً من الانتقام والعقاب للنخبة التقليدية القديمة لإسقاطها وإسقاط رموزها بضرية واحدة قاضية وهذا ما حصل فعلاً.

5. ظهر حزب العدالة والتنمية كتركيبة سياسية واجتماعية جديدة، لا هي علمانية بالمعنى المعروف

في تركيا ولا هي كمالية بالمعنى الذي عاشته تركيا، وعانت فيه سنوات طويلة ولا هي إسلامية محضة أصولية متصلبة، وإنما كانت التركيبة الإسلامية يسارية يمينية في صيغة جديدة تميل إلى التقدم والنهضة والانسجام والتآلف وليس للمواجهة والاستقطاب والصراع مع عدم استخدام الدين كأداة للصراع الاجتماعي والسياسي الذي يعود بالحالة الإسلامية إلى أدراجها وفقدان منجزاتها، وهذا هو النموذج الذي قدمه حزب العدالة والتنمية للمواطن والمجتمع التركي.

6. فشل العسكر في الحملة التي دشنها ضد ما أطلقوا عليه استئصال الأصولية والرجعية وخاصة

ضد رجب ادوغان والمرشحين الآخرين للحزب، وهذه الحملة أسهمت والى حد كبير في زيادة التصويت لحزب العدالة والتنمية وجاءت بنتائج عكسية لما خطط لها.

7. عبر الحزب عن صيغة توافقية تقوم على الحل الوسط الذي يحترم الإسلام ويحترم حق المواطن

في العقيدة والدين مع احترام حقه في التعبير، بالتزامن مع احترام قواعد الديمقراطية والتعددية الثقافية والاجتماعية والسياسية بحيث يكون الشعب هو الحكم وهو صاحب القرار، وما على الدولة

- إلا تنفيذ رغبات الشعب وخياراته التي يعبر عنها في انتخابات نزيهة وشفافة، فكانت هذه المبادئ التي تبناها الحزب والتي أسهمت في فوزه.⁽¹⁾
8. اعتمد الحزب في نضاله وبرنامجه السياسي فكرة تحول تركيا من الدولة العميقة أو الدولة الخفية إلى الدولة الشفافة التي يمكن انتقاد كل شيء فيها ضمن قواعد واضحة ومحددة للديمقراطية مع التركيز على مفهوم نشر الديمقراطية كمفهوم وكممارسة في الثقافة السياسية.
9. تصريحات اردوغان التي لامس فيها قلوب الأتراك وعقولهم كالتصريح بأنه سيقود وجهة تركيا نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي تعبيراً عن مفهوم الإسلام المدني وليس الإسلام السياسي.
10. حرص حزب العدالة والتنمية على تغليب فكرة الجماعة على فكرة الشريعة واستخدام التعبير الإصلاحى الواقعي للسير بتركيا نحو التقدم ونحو أخذ دورها في العالم.
11. تبنى الحزب مفهوم الديمقراطية المحافظة وهي الديمقراطية التي عرفها اردوغان نفسه كنظام سياسي واجتماعي توفيقى يجمع بين التراث والحداثة ويقبل الجديد ولا يرفض القديم.
12. وعد حزب العدالة والتنمية بإيجاد بيئة جديدة يتعايش فيها الجميع دون استقطاب من خلال تحقيق تفاعل ايجابي في المجتمع والتوفيق بين مختلف الاتجاهات.
13. تبنى مبادئ الاعتدال والوسطية والتعددية والديمقراطية والسعي لترسيخها نظاماً وممارسة.
14. حرص الحزب على تنشيط دور المجتمع المدني ومنظماته واحترام الحريات وضمان حق الاختلاف واحترام الرأي والرأي الآخر وحث على المشاركة السياسية والحرص على استقلال السلطات وهي المبادئ التي أرادها حزب العدالة والتنمية ولاست إسماع وعقول الجماهير.
15. حرص الحزب على تخفيف الهواجس التي قد يثيرها صعود حزب إسلامي إلى السلطة من خلال التأكيد على أن حزب العدالة والتنمية ليس حزباً سياسياً للتعبير عن هويات ثقافية مكبوتة تعارض

¹ حبيب، كمال السعيد، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 384-386.

العلمانية، لكنه حزب يسعى للتوفيق بين طبيعة الدولة وطاقاتها لقيادة تركيا نحو وضع أفضل ودور أكبر في محيطها.

16. تصريحات قادة الحزب بأن حزب العدالة والتنمية لن يتوقع خلف العقائد الدينية، وإنما سينتهج

سبل الديمقراطية والشفافية والحوار والتعاون الجماعي بعيداً عن علاقة الطاعة والتبعية.

وخلاصة القول أن حزب العدالة والتنمية عبر في الواقع عن نموذج جديد في المجتمع التركي وقدم

نموذجاً يمزج بين الإسلام وبين الحرية والتقدم والحداثة، بعيداً عن الأفكار والقيود الحديدية

والمتطرفة التي تحد من الاندماج والتفاعل داخل المجتمع، لذلك فاز حزب العدالة والتنمية في

انتخابات (2002م) وفي انتخابات (2007م).⁽¹⁾

المطلب الثالث: حزب العدالة والتنمية وعصر الجمهورية الثالثة.

تركيا تستهل عصر الجمهورية الثالثة

إن مجيء عبد الله جول إلى قلب القلعة العلمانية في تركيا ليحتل المكان الذي تبوأه من قبله "كمال أتاتورك" مؤسس الجمهورية الأولى يضرب لنا الأمثال، فالجمهورية الأولى كانت ضد مجتمعها حيث تبنت العلمانية كعقيدة ثيوقراطية، لا تعرف التعدد، وترفض الدين الإسلامي، وتوقن بأن التقدم هو عند الغرب، لذا فكل التماثيل المنصوبة لأتاتورك في العاصمة السياسية للبلاد "أنقرة" أو العاصمة الثقافية "اسطنبول" تشير إلى ناحية الغرب، الجمهورية الأولى التي أسسها "أتاتورك" جاءت على أسنة العنف والقسر استناداً إلى ثقافة "دولتية" لا تعرف الرحمة، وكانت نموذجاً لدولة من بنات أفكار مؤسسها، ولم يكن لها وجود في أرض الواقع، إذ ظل المجتمع مغاضباً لها، رافضاً منهجها وأسلوبها الفوقي الحاد، الذي أسس لقطيعة روحية ومعرفية مع التراث السابق للجمهورية، فحتى موت مؤسس الجمهورية الأولى عام (1938م)، عرف الدستور الذي وضعه عام (1924م) أكثر من عشر تعديلات دستورية.

¹ حبيب، كمال السعيد، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 387-388.

كلها كانت تسعى لإلغاء أي تعبير عن الإسلام في البنى القانونية أو السياسية أو الاجتماعية للدولة، بما في ذلك الإشارة إلى أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام ولم يوضع نص علمانية الدولة في الدستور إلا عام (1937م)، ومثل "عصمت إينونو" خليفة "الباش معلم" كما كان يطلق على "أتاتورك" استمراراً لتقاليد الجمهورية العلمانية التي أصبحت العلمانية فيها أيديولوجية فاشية متعصبة، جعلت من "مصطفى كمال" الرجل الصنم، وتحت الضغوط الاجتماعية والخارجية معا اضطر "إينونو" إلى أن يقبل بالتعددية الحزبية، وظهر "الحزب الديمقراطي" الذي قاده "عدنان مندريس" عام (1946م)، وبذلك انتقلت تركيا من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، وفي انتخابات عام (1950م) اكتسح "الحزب الديمقراطي" الانتخابات النيابية، وتسيد المشهد السياسي حتى انقلاب عام (1960م)، وهو الانقلاب الذي عمّد التدخل العسكري في الحياة السياسية التركية.⁽¹⁾

مهندسو النظام السياسي التركي - كما أرسته تقاليد الجمهورية الأولى الكمالية - جعلوه يرتكز على ركيزتين أولهما: الجيش الذي مثل دائماً روح الدولة التركية، فهو الذي استعاد لها استقلالها، ثم النظام الحزبي الذي تأسس ليكون حزبين كبيرين أحدهما يمثل اليمين التقليدي، والثاني يمثل اليسار التقليدي، ومع انقلاب عام (1971 و عام 1980) اكتسب الجيش والبيروقراطية "الدولية" صلاحيات واسعة، جعلت النظام الحزبي والمؤسسات المعبرة عن الجماهير والمجتمع رهينة لرضاهما.⁽²⁾

أما الجمهورية الثانية كما تعرف في الجدالات السياسية التركية تنتمي لمن أرسى تقاليدها، وهو "تورجوت أوزال"، الذي أسس حزب "الوطن الأم" عام (1983م) وحمل برنامجاً اقتصادياً متكاملاً حرر به الاقتصاد التركي من هيمنة الدولة والقطاع العام، وهو ما فتح الباب واسعاً أمام تركيا لتصبح قوة اقتصادية إقليمية، لقد كانت رؤية "أوزال" الثاقبة لاستعادة الوجه المدني للدولة التركية لا تعتمد على

¹ حبيب، كمال السعيد، تركيا والجمهورية الثالثة، المركز العربي للدراسات، مجلة منبر الشرق، العدد (23)، القاهرة، 2011، ص 21-23.

² المرجع نفسه، ص 26.

إجراءات سياسية فقط، بل على إدخال المجتمع في دورة حياة اقتصادية ليبرالية على النمط الغربي، بحيث يستحيل تلقائياً تدخل الجيش، وكان "أوزال" يعتبر نفسه المؤسس الثاني للدولة التركية أو الجمهورية الثانية التركية، وهو أول مسئول رسمي تركي يدعو علانية إلى انتقاد الكمالية وطرح العلمانية على بساط البحث ونقدها مادام قطاع من الشعب يرفضها، وكان أول رئيس جمهورية تركي يثابر علناً وبصورة منتظمة على أداء الفروض الدينية، وزيارة أضرحة الأولياء وأدى فريضة الحج، وانتعشت في عهده موجة التدين وبروز الطرق الصوفية، وهو من وصف الدولة التركية بأنها "علمانية وإسلامية وديمقراطية"، وقال: "ماذا لو انتهكنا الدستور ولو لمرة واحدة؟"، والعديد من الأفكار التي يحملها اليوم مؤسسو الجمهورية الثالثة "جول وأردوغان والذين معهم" مثل ضرورة تغيير الدستور وانتخاب الرئيس مباشرة من الشعب هي من بنات أفكار "أوزال"، الذي يحظى باحترام كبير بين النخب الاقتصادية التركية عامة والإسلامية منها خاصة فهو من فتح لهم الباب واسعاً لتأسيس أكبر الشركات التركية التي عرفت باسم "رأس المال الأخضر" و"أوزال" هو أول رئيس تركي يتحدى الجيش ويقلل رئيس الأركان، واستخدم علاقاته الدولية خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية والغرب ليحجم سطوة الجيش وتدخله في الحياة العامة والسياسة. (1)

أهم ما طرحته الجمهورية الثانية هو أن العلمانية الكمالية ليست مقدسة، وأنها لم تعد صالحة للتعايش مع حقائق العصر الجديد، وأن التطور الاجتماعي والثقافي في تركيا والعالم لم يعد يقبل بأيديولوجية جامدة متصلبة أصبحت في مقام العقيدة السياسية، ومن ثم لا بد من البحث عن تأويل جديد للعلمانية، يتجاوز التفسير الكمالي، ويعطيها وجهاً إنسانياً يجعلها تقبل بالتعددية والتسامح مع الآخرين المختلفين مع الكمالية خاصة الإسلاميين. (2)

¹ نور الدين، محمد، نجاحات وإخفاقات حزب العدالة والتنمية، معهد العربية للدراسات الإستراتيجية، 2012، ص 3-6.

² نور الدين، محمد، نجاحات وإخفاقات حزب العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص 7.

أما الجمهورية الثالثة ، التي تسجل بداية لعصر جديد في تركيا والتي يقودها حزب العدالة والتنمية "الآق بارتى" أو "الحزب الأبيض"، فإنها تمثل ثورة صامتة في البلاد، فهو يعبر عن تقاليد التعددية السياسية والاقتصادية والمسئولية الاجتماعية تجاه الفقراء، ولذا فإن التيار الاجتماعي الذي صوت لحزب العدالة والتنمية هو خليط من الإسلاميين والمحافظين في تقاليدهم وقيمهم، والعلمانيين وأبناء الطبقة الوسطى والطلاب والشباب والمرأة، وكذلك قطاع مهم من الفقراء، فقد حصل الحزب على (47%) من الأصوات في الانتخابات الأخيرة التي جرت يوم (22 يوليو) محققاً بذلك تقدماً كبيراً مقارنةً بنتائج الانتخابات الماضية التي جرت في نوفمبر (2002م)، ومثلت الإنجازات الاقتصادية التي حققها حزب العدالة والتنمية المحفز الرئيس لتصويت المواطن التركي له. (1)

والحدث الأهم هو أن يعتلى سدة رئاسة الدولة "عبد الله جول" رفيق كفاح رئيس الوزراء التركي "طيب أردوغان" لتنسجم مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع معاً من أجل إنجاز المهام الملقة على عاتق مؤسسي الجمهورية الثالثة ذوي الجذور الإسلامية، والذين يسمون أنفسهم بأنهم "ديمقراطيون محافظون"، والديمقراطية المحافظة تعبر عن استحضر التقاليد التركية ذات الطابع المدني التي تُغلب التوافق والوئام على المواجهة والصراع، كما ترفض الاستقطاب والتنازلات التي تلغى الآخرين، وتسعى لبناء حالة تنسجم فيها الحداثة والتراث والقيم الإنسانية والعقلانية.

والتحدي الأكبر الذي يواجهه مؤسسو الجمهورية الثالثة هو كيف تتحول الدولة التركية من "دولة عميقة"، أي دولة فيها جانب لا يمكن رؤيته أو معرفته يخترق النظام السياسي لصالح فئات معينة إلى "دولة طبيعية" يحكمها ويوجهها القانون وحده ولا شيء غيره؟ والدستور الذي يحكم البلاد والذي

¹ حبيب، كمال السعيد، تركيا والجمهورية الثالثة، مرجع سابق، ص 29-30.

وضع عام (1982م) محل سخط النخبة التركية، لأن الجيش هو الذي وضعه متحالفاً مع حزب الشعب الكمالي، وقال عنه رئيس محكمة الاستئناف "سامى سلجوق" عام (1999م): "تركيا لا يمكن ويجب أن لا تدخل القرن الحادي والعشرين بدستور قاربت درجة شرعيته الصفر"، ومن ثم فإن مطلب تغيير الدستور هو على سلم أولويات مؤسسي الجمهورية الثالثة، وهذا الدستور سيأخذ في حسابه بالضرورة التوازن المدني - العسكري بما يسمح بتراجع تأثير العسكري على المدني وهناك محاولات جرت في هذا السياق، تمثلت في تغيير الدستور التركي بما جعل الغلبة في "مجلس الأمن القومي التركي" للمدنيين، كما سيأخذ في حسابه المركب العلماني - الإسلامي، وكما يقول "هايننتس كرامر" في كتابه المهم "تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد": "ليس الخيار الحقيقي بالنسبة للأتراك في عملية تصميم دولة حديثة قادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين خياراً بين كمالية علمانية من ناحية وإسلام سياسي أصولي من ناحية ثانية، بل إن الخيار الحقيقي هو الخيار بين أسلوب قائم على دولة أكثر تسلطاً في تنظيم مجتمع سريع التغير يشكل فيه الإسلام عاملاً اجتماعياً يتعذر استئصاله من جهة، وأسلوب قائم على مجتمع مدني أكثر ديمقراطية في التعامل مع عملية التغيير من جهة ثانية".⁽¹⁾

إن تركيا الجديدة في ظل الجمهورية الثالثة هي تلك التي تعتمد أسلوباً للإدارة ذا طابع مدني ديمقراطي، يأخذ في حسابه انتقال الإسلام من الهامش الذي وضعه فيه "أتاتورك" إلى القلب الذي فتح له طريقه "أوزال"، ولم تعد الكمالية ولا حزب الشعب الجمهوري أو اليسار الديمقراطي أصواتاً صالحة لعصر تجاوز الأيديولوجيات السياسية المغلقة ، وفوز "عبد الله جول" برئاسة الجمهورية "القلعة العلمانية" وإلى جواره رئيس الحكومة "طيب أردوغان" هو تعبير عما يمكن أن نصفه بالمصطلح العثماني "واقعة خيرية معاصرة" تجسر الفجوة التي أقامت الكمالية العلمانية بين الدولة والمجتمع التركي، وتفتح الباب واسعاً أمام آمال راودت الغالبية العظمى من الأتراك، وهي كيف تستعيد الدولة

¹ كرامر، هايننس، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، مرجع سابق، ص 67-69.

التركية ومؤسساتها السياسية والقانونية ووظائفها وفعاليتها أمام تغول البيروقراطية العسكرية التي تتذرع دوماً بحماية العلمانية وتمنع تعرضها للخطر، وهي ذريعة كانت مقبولة وممكنة في ظل الجمهورية الأولى، أما في ظل الجمهورية الثالثة ذات الوجه المستند إلى إرادة الشعب واختياره من ناحية وإلى تمثل العقل التركي الكبير الذي يعرف كيف يصل إلى أهدافه من دون مواجهة واستفزاز، فإن هناك آمالاً تتعاضد في استعادة دولة الخلافة لهويتها وتماسكها في الداخل وتأثيرها الإقليمي والدولي.⁽¹⁾

أهمية الرئاسة في النظام التركي

يظن كثيرون أن رئاسة الجمهورية التركية منصب شرفي، ولكنه منصب واسع السلطات ، فرئيس الجمهورية يمثل وحدة الأمة وهو رمز الجمهورية ويضمن تنفيذ الدستور وانتظام العمل في أجهزة الدولة، ويجري انتخابه لفترة واحدة مدتها سبع سنوات عن طريق البرلمان "المجلس الوطني الكبير"، ويكون من بين أعضائه، وقد ينتخب من بين المواطنين ممن يكونوا بلغوا سن الأربعين وأكملوا تعليمهم العالي بشرط اقتراح ما لا يقل عن خمسة أعضاء في المجلس ترشيحه لرئاسة الدولة. ويتعين على الرئيس المنتخب أن يستقيل من حزبه إن كان عضواً بحزب ومهامه وصلاحياته بموجب الدستور هي: دعوة المجلس الوطني (البرلمان) للانعقاد عند الضرورة. إلقاء خطاب افتتاح المجلس في بداية دورته التشريعية عند الضرورة. حق مطالبة المجلس بإعادة النظر في القوانين والمطالبة بإجراء استفتاء عام بشأن قوانين تعديل الدستور. دعوة المحكمة الدستورية لإلغاء القوانين أو القرارات الحكومية التي لها قوة القانون على أساس عدم دستورتها من الناحية الشكلية أو الموضوعية. تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالته وتعيين الوزراء ، وإقالتهم بناء على اقتراح من رئيس الوزراء دعوة مجلس الوزراء للانعقاد برئاسته عند الضرورة ، الموافقة على تعيين ممثلي تركيا لدى الدول الأخرى، وقبول أوراق اعتماد ممثلي الأخيرة لدى تركيا، التصديق على الاتفاقيات الدولية، تولي منصب القائد العام للقوات المسلحة

¹ نور الدين، محمد، نهج الإسلاميين الجدد في تركيا، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام، العدد (2)، 2011، ص 73-74.

التركية نيابة عن المجلس الوطني (البرلمان) واتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام هذه القوات، وتعيين رئيس الأركان العامة ، دعوة مجلس الأمن القومي للانعقاد برئاسة، إعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ وإصدار قرارات لها قوة القانون بما يتفق وقرارات مجلس الوزراء المنعقد برئاسة وتوقيع القرارات، تعيين أعضاء المجلس الأعلى للتعليم ورؤساء الجامعات، تعيين أعضاء المحكمة الدستورية و(25%) من أعضاء مجلس الدولة والمدعي العام ونائبه في محكمة الاستئناف العليا وأعضاء محكمة الاستئناف العسكرية العليا وأعضاء المحكمة الإدارية العسكرية العليا وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء وكلاء النيابة العموميين. فرئيس الدولة له سلطة كبيرة أشبه ما تكون بسلطة "الباديشاه" أيام الخلافة العثمانية، ومن ثم فإن معركة الصراع على مؤسسة الرئاسة لها بعد رمزي حيث أن من يتولى هذا المنصب الرفيع هو المعبر عن روح الجمهورية وهو رمزها، ومن ثم فإن وصول مرشح العدالة والتنمية إلى هذا المنصب هو إعلان رمزي بنهاية الكمالية، والتحول إلى علمانية لها وجه ديمقراطي وإنساني يعترف بالتعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتراعي هوية الأمة الدينية وتعزز تقاليد المواطنة والاعتراف بالآخرين والعمل على حل مشاكلهم كالأكراد. (1)

المبحث الثالث: حزب العدالة والتنمية (10) سنوات من النجاحات والإخفاقات.

استطاع حزب العدالة والتنمية بقيادة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن يحقق العديد من الإنجازات السياسية والاقتصادية التي لم يحققها أي من الأحزاب السياسية التي تناوبت على حكم تركيا منذ إجراء أول انتخابات ديمقراطية عام (1950م)، والتي فاز بها الراحل عدنان مندريس، وأهلته لأن يقضي عشر سنوات في السلطة، انتهت بإعدامه بسبب سياساته التي اعتبرتها المؤسسة العسكرية وقتذاك تمثل تهديداً لمبادئ الدولة العلمانية.

¹ حبيب، كمال السعيد، تركيا والجمهورية الثالثة، مرجع سابق، ص 31-32.

بيد أن أردوغان استطاع خلال نفس الفترة (عشر سنوات) إقصاء هذه المؤسسة عن الحياة السياسية، وأن ينفي عن نفسه تهمة تهديد العلمانية التركية، وذلك بعد أن استلهم الخبرات ليس وحسب من تجربة مندريس، وإنما أيضاً من تجارب تورغوت أوزال ونجم الدين أريكان، على نحو بات يدفعه للتطلع إلى البقاء في سدة السلطة حتى عام (2023)، والذي يمثل الذكرى المئوية الأولى لتأسيس الجمهورية التركية المعاصرة، ولقد كشف رجب طيب أردوغان خلال كلمته في المؤتمر الرابع للحزب الحاكم، عن أطروحاته حيال تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية في تركيا حيث يستهدف الحزب تحقيق نهضة اقتصادية كبرى لتغدو تركيا واحدة من أكبر عشر اقتصاديات على مستوى العالم، ليبلغ بمقتضى ذلك نصيب المواطن التركي من الدخل القومي نحو (25) ألف دولار سنوياً بدلاً من (11) ألف دولار في (2012)، وذلك بعد أن قدر هذا الدخل بنحو (3500) دولار في نوفمبر/تشرين الثاني (2002).⁽¹⁾

المطلب الأول: الانجازات التي كانت وراء الانتصار التاريخي للحزب في الانتخابات الثالثة.

كما كان متوقعاً حقق حزب العدالة والتنمية فوزاً تاريخياً في الانتخابات البرلمانية التركية التي أجريت مؤخراً وحصل فيها على نسبة (50 %) من الأصوات، ليصبح بذلك رجب طيب أردوغان ثاني رئيس حزب ينتصر في انتخابات ثالثة على التوالي، بعد عدنان مندريس في الخمسينيات وأول رئيس حزب يبقى في السلطة (12) سنة متتالية في حال أكمل ولايته حتى عام (2015م). ويكاد يجمع المحللون

¹ خليل، محمد عبد القادر، تركيا: عشر سنوات من حكم العدالة والتنمية، موقع العربية، 2012.

والمراقبون السياسيون أن الانتصار التاريخي لحزب العدالة والتنمية يرجع لأربعة أسباب أو عوامل رئيسية:

أولاً: ما حققه الحزب من إنجازات اقتصادية هائلة أشبه ما تكون بالمعجزة.

ثانياً: الاستقرار السياسي والإصلاحات الديمقراطية والدستورية التي قام بها خلال فترة حكمه.

ثالثاً: السياسة الخارجية الناجحة، والدور الإقليمي والدولي الفاعل، الذي قامت به حكومة حزب العدالة والتنمية خلال الدورتين التشريعتين الماضيتين.

رابعاً: الشخصية الكاريزماتية لزعيم الحزب رجب طيب أردوغان.⁽¹⁾

الإنجازات الاقتصادية.

يشكل نجاح حزب العدالة والتنمية في النهوض بالاقتصاد التركي، خلال فترة حكمه منذ عام (2002) وحتى الآن، أحد أهم عوامل ازدياد شعبية الحزب جماهيرياً، والسبب الرئيسي وراء فوزه التاريخي في الانتخابات الأخيرة ، فحينما جاء الحزب إلى السلطة منذ تسع سنوات، كان الوضع الاقتصادي المتدهور والانهيار التجاري والمالي لتركيا يشكّل التحدي الأول والأصعب أمامه، وقد استطاع الحزب خلال فترة حكمه، بقيادة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان -عبر السياسات الاقتصادية الإصلاحية التي تمّ انتهاجها-، النهوض بالاقتصاد التركي بما يشبه المعجزة، ما انعكس إيجابياً على نظرة الشعب التركي للحزب، خاصة بعد عقود طويلة من فضائح الفساد والرشاوى والبيّوس المالي والاقتصادي الذي عاش فيه الأتراك في ظل الحكومات العلمانية والقومية المتتالية على الحكم. فعندما جاء العدالة والتنمية إلى الحكم كانت الأوضاع الاقتصادية قد وصلت إلى الحضيض من كل النواحي، حيث كانت نسبة النمو بالكاد تتجاوز (3%) مع ثبات هذه النسبة منذ بداية التسعينات عند هذا المعدل وحتى عام

¹ نصار، فاتن، العدالة والتنمية التركي: أربعة أسباب وراء الفوز الساحق، مجلة منير الشرق، العدد (25)، 2012، ص 3-4.

(2002م)، وكان متوسط دخل الفرد لا يزيد عن (3000) دولار في العام، وكان الناتج المحلي لا يزيد عن (300) مليار دولار. (1)

وكان أمام حزب العدالة والتنمية كل هذه التحديات فوق تحد آخر هو انحطاط سعر الليرة التركية وفقدانها (70%) من قيمتها ، وبوصول الحزب إلى السلطة، بدأ بمعالجة الأوضاع الاقتصادية لكي تعود تركيا لقوتها ولمكانتها التي غادرتها قبل نحو تسعين عاماً حين سقطت كإمبراطورية تحك ثلاث قارات لكي تكون قوية اقتصادياً ، وبالفعل فإن ما حققته الحكومة التركية من نهضة اقتصادية بقيادة حزب العدالة والتنمية في تسع سنوات قد فاق كل ما حققته الحكومات التركية في فترة الجمهوريات الأولى والثانية منذ العام (1923) وهو ما يوصف بالمعجزة الاقتصادية، وهي معجزة اقتصادية فعلاً لأسباب عدة:

أولاً: لأن "العدالة والتنمية" وصل إلى الحكم على صهوة الأزمة الاقتصادية الهائلة لعام (2001م) التي أفقدت الليرة التركية الجزء الأكبر من قيمتها الشرائية، وأورثت الحكام الجدد اقتصاداً مهترئاً بسبب الوصفات الكارثية للبنك الدولي وصندوق النقد، اللذين كان وزير الاقتصاد كمال درويش أشبه بمندوب لها في أنقرة.

ثانياً: لأن الأزمة المالية العالمية الأكبر في تاريخ الرأسمالية حصلت في عهد أردوغان ورفاقه.

ثالثاً: لأن أسعار النفط (الذي تعتمد عليه تركيا كلياً في كل وجوه دورتها الاقتصادية) كسرت الأرقام القياسية في عهد الإسلاميين المعتدلين الحاكمين أيضاً. (2)

وقد تمثلت أهم مؤشرات تقدم الاقتصاد التركي في عهد العدالة والتنمية فيما يلي :

¹ نصار، فاتن، العدالة والتنمية التركي: أربعة أسباب وراء الفوز الساحق، مرجع سابق، ص 4-6.

² نصار، فاتن، العدالة والتنمية التركي: أربعة أسباب وراء الفوز الساحق، مرجع سابق، ص 8-9.

- قفز الناتج القومي الإجمالي بين عامي (2002 - 2008) من (300) مليار دولار إلى (750) مليار دولار، بمعدل نمو بلغ (6.8%).
- قفز معدل الدخل الفردي للمواطن في نفس السنة من حوالي (3300) دولار إلى حوالي (10.000) دولار.
- تحققت مستويات ملحوظة من عدالة توزيع العائدات بين فئات الشعب التركي.
- تجاوزت الدولة إلى حد كبير مشكلات العجز والتضخم.
- تحسنت أجواء الاستثمار، حيث دخلت تركيا بين أكثر الدول جذباً للاستثمار الخارجي.
- أصبحت تركيا في المرتبة السادسة عشرة في ترتيب أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي والسادسة على المستوى الأوروبي، وبذلك تضيقت الفجوة ولأول مرة بهذه النسبة بين معدلات التنمية التركية والمعدلات الأوروبية، وأصبحت تركيا ضمن مجموعة العشرين (G-20)، وذلك بعد أن كان الاقتصاد التركي في سنة (2002م) يأتي في المرتبة السادسة والعشرين.
- ارتفع حجم الصادرات من (33) مليار إلى (130) مليار في نهاية سنة (2008م).
- وفي الفترة ما بين العامين (2002 و2008)، انخفضت معدلات التضخم وأسعار الفائدة بشكل كبير كما استقرت العملة التركية، في حين انخفضت الديون الحكومية إلى مستويات أكثر احتمالاً وأقل خطراً.
- حققت القطاعات الاقتصادية المختلفة نمواً وتقدماً كبيراً، ففي قطاع الزراعة تعتبر تركيا واحدة من الدول القليلة في العالم التي حققت اكتفاء ذاتياً من الغذاء.
- سجل القطاع الصناعي نمواً هائلاً بعد عمليات التحرير الاقتصادي وارتقى مستوى الإنتاج في هذا القطاع إلى المعايير العالمية.

• حققت تركيا تحسناً كبيراً في العلاقات الاقتصادية والتجارية إقليمياً وعالمياً وشهدت الشركات

التركية نمواً استثنائياً من خلال توسعها في شتى أسواق العالم. (1)

ويلاحظ أن ما تم تحقيقه من إنجازات كان واضحاً ومنعكساً فعلاً على الشعب التركي ورفاهيته سواء بإقامة الطرق السريعة والمستشفيات الكبرى، وتوسيع مظلة التأمين الصحي، أو تقليل نسبة البطالة وتوفير الوظائف ورفع الحد الأدنى للأجور، ورفع مستوى المعيشة وتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي الذي أقرت به مؤسسات دولية معتبرة، منها صندوق النقد الدولي، وغيرها من الإنجازات التي لمسها المواطن التركي العادي أيضاً.

وعن أهمية العامل الاقتصادي في تحقيق الفوز التاريخي لحزب العدالة والتنمية وارتفاع شعبيته بشكل كبير يقول إرشاد هورموزلو مستشار الرئيس عبد الله جول "أن الناخب التركي بدأ يلمس تصاعد قوة اقتصاد البلد الذي أصبحت مرتبته السادسة عشرة ضمن مجموعة العشرين ، كما أصبح قطاع المقاولات في البلاد يحتل المرتبة الثانية في العالم ، فبدأ الناخب التركي يرى هذه القفزة الاقتصادية الكبيرة وقدمت له فائدة كبرى في حياته المعيشية اليومية من خلال ارتفاع دخله إضافة إلى تحسن وزيادة الخدمات المقدمة له في ميادين الصحة والتعليم والإسكان والمواصلات".

ولأنّ الحزب الحاكم يدرك أن الاقتصاد يأتي أولاً وقبل كل شيء من ناحية هموم الناخب التركي فقد خصص له الشق الأكبر في مشروعه الانتخابي العملاق وفيه وعد بأن تصبح تركيا في غضون عام (2023) تحتل المرتبة العاشرة اقتصادياً في العالم (اليوم تحتل المرتبة الـ 16)، وأن تكون اسطنبول (في غضون 2023) أحد أهم عشرة مراكز اقتصادية في العالم (حالياً تحتل المرتبة الـ 27) من ناحية

¹ نصار، فاتن، العدالة والتنمية التركي: أربعة أسباب وراء الفوز الساحق، مرجع سابق، ص 9-11.

المدن الأكثر تأثيراً اقتصادياً في العالم)، وأن تصل قيمة الصادرات التركية إلى (500) مليار دولار سنوياً (اليوم تناهز 200 مليار)، وأن يصبح المعدل السنوي للدخل الفردي للمواطن التركي (25) ألف دولار، وهي الوعود التي نالت مصداقية كبيرة لدى المواطنين الأتراك نظراً لثقتهم الشديدة في قدرة أردوغان على تحقيقها، لما له من خبرة ورصيد هائل من الإنجازات الاقتصادية طوال السنوات التسع الماضية، وكانت دافعاً قوياً لإعطائه صوتهم الانتخابي.⁽¹⁾

الإنجازات في مجال الاستقرار والإصلاحات السياسية.

يمثل الاستقرار الذي نعمت به تركيا في ظل حكم العدالة والتنمية السبب الثاني لزيادة شعبية الحزب وفوزه في الانتخابات، حيث يحترم الكثير من الأتراك أردوغان لإعادته الاستقرار إلى البلاد التي عانت من عقود من الائتلافات الفوضوية والانقلابات، فبعد تاريخ طويل من الانقلابات العسكرية والتغيير في الأنظمة، تمتع الأتراك، طوال فترة حكم العدالة والتنمية، بالاستقرار السياسي، والنفوذ الدولي، ولعل من أبرز السمات التي جعلت من تركيا دولة حاضرة على الساحة الدولية الاستقرار السياسي الذي شهدته بعد عقود من الاضطراب والصراع السياسي الذي كاد يعصف بالبلاد، فعلى المستوى الداخلي تمكن الحزب من إطلاق مشروع سياسي ديمقراطي يقترب من مقاييس الديمقراطية الغربية ، واستطاع أن يرسخ صورة ناجحة إلى حد كبير من الممارسات الديمقراطية وفقاً لمعايير الاتحاد الأوروبي. فقد حقق العدالة والتنمية بزعامة أردوغان سلسلة إصلاحات سياسية داخلية، لعل أهمها التعديلات الدستورية التي تم إقرارها في سبتمبر (2011م)، وقد أعطت هذه الإصلاحات دفعة قوية للحياة السياسية في البلاد، كما حققت حالة من التعايش بين الإسلام السياسي والعلمانية المتمثلة بالجيش بعد عقود من الصراع الأمني والدموي بينهما.⁽²⁾

¹ خليل، محمد عبد القادر، تركيا: عشر سنوات من حكم العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص 8-11.

² خليل، محمد عبد القادر، تركيا: عشر سنوات من حكم العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص 12-14.

وكان من أهم بنود تلك التعديلات إعادة هيكلة أجهزة القضاء لصالح حزب العدالة والتنمية على حساب القوى العلمانية ومحاسبة الجيش أمام المحاكم المدنية بما يحجم دور المؤسسة العسكرية في السياسة ويضعف القوى العلمانية في المعادلة السياسية ، ويرى المحللون أن الناخب التركي صوّت لصالح حزب العدالة والتنمية دعماً لتصدى الحكومة لمحاولات ومخططات الانقلابات التي تورط فيها عدد من العسكريين المتقاعدين، وآخرين لا يزالون بالخدمة ومنها قضية أرجنكون، والمطرقة والقضايا الأخرى المستمرة منذ عام (2007م)، حيث يقول الأكاديمي التركي إبراهيم أدهم آروغلو "أن الشجاعة التي تحلّى بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في مواجهة ملفّ (منظمة أرجنكون) أو ما يعرف بالدولة الخفية في تركيا -والتي كشفت عن تورّط العديد من القيادات العسكرية والأمنية ، وشخصيات سياسية وإعلامية واقتصادية في هذا التنظيم السريّ داخل هيكل الدولة التركية، والذي كان يخطّط للإطاحة بحكومة أردوغان عبر انقلاب عسكري- هذه الشجاعة عززت من فرص فوز حزب العدالة والتنمية بدورة ثالثة لحكم تركيا"، مشيراً إلى "أنه لم يكن يتوقع أي مواطن تركي أن يرى في يوم من الأيام قادة عسكريين أتراكا يقفون خلف القضبان، ويُحاكمون أمام محاكم مدنية، وهو ما كان يحتاج إرادة سياسية قوية وشجاعة نادرة تجلّت في شخص أردوغان" ، فقد استطاع أردوغان أن يجرد الجيش من الدور الذي يضطلع به منذ فترة طويلة بصفته الجهة التي تصدر الأحكام على أداء السلطة من وراء الكواليس في النظام السياسي التركي واستطاع أن يقود تركيا إلى إصلاحات وتحولات مهمة على طريق تعزيز الحريات والديمقراطية وفي مقدمتها ضرب صورة المؤسسة العسكرية كأداة لا يمكن ردّ قضائها، وضرب قدرتها على القيام بدور سياسي مؤثر وصولاً إلى الانقلابات العسكرية، وهي

الإصلاحات التي لاقت ترحيباً كبيراً لدى غالبية الشعب التركي خاصة وأنها قربت تركيا من المعايير الأوروبية.⁽¹⁾

الإنجازات على المستوى الإقليمي والدولي.

حققت السياسة الخارجية لتركيا في فترة حكم حزب العدالة والتنمية قفزة هائلة تجاه مختلف الدوائر الجغرافية المحيطة بتركيا والقضايا المثارة، فمن نظرية صفر المشكلات إلى التطور الكبير في العلاقات مع الدول العربية وإيران وروسيا والصين، وصولاً إلى تعزيز مكانتها الإستراتيجية في السياستين الأميركية والأوروبية، كل ذلك جعل من تركيا دولة إقليمية مؤثرة، وهو ما عزز من مكانة حزب العدالة والتنمية في عين الناخب التركي الذي بدأ ينظر باعتزاز إلى دور بلاده في الخارج ، فغالبية الأتراك توافق أو تستحسن السياسة الخارجية المتبعة من قبل حزب العدالة والتنمية وكذلك تقدر أداء أردوغان كقائد عالمي وهذه ظاهرة جديدة في تركيا ، كما أن أعداداً متزايدة من الأتراك الناخبين ترى أن سياسة الحزب في السياسة الخارجية تعبر عن سياسة وطنية تركية بمعنى أن الحزب يعكس موقف الدولة التركية التقليدية أيضاً، ويقول إرشاد هورموزلو مستشار الرئيس التركي عبد الله جول: "أن النقل الدولي الكبير الذي أصبحت عليه تركيا والتي غدت أيضاً نموذجاً يحتذى للدول العربية والإسلامية، كل هذه الأمور جذبت الناخب التركي ودفعته للتصويت لحزب العدالة والتنمية". ويقول الإعلامي التركي بدر الدين حبيب أوغلو "إن النجاحات التي حققتها حكومة رجب طيب أردوغان في السياسة الخارجية، والدور الإقليمي الفاعل لتركيا الذي حقق المصالحة التاريخية بين تركيا ومحيطها الجغرافي عموماً والجوار العربي والإسلامي خصوصاً، قد قوبل بارتياح شعبي كبير في تركيا، لاسيما أن أنقرة قد استثمرته لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية وأمنية، انعكست بشكل إيجابي على الشعب

¹ نصار، فاتن، العدالة والتنمية التركي: أربعة أسباب وراء الفوز الساحق ، مرجع سابق، ص 15-17.

التركي، وحققت متطلبات الأمن القومي لتركيا ، الأمر الذي أدى إلى فوز أردوغان وحزبه في الانتخابات للمرة الثالثة على التوالي". (1)

كاريزما شخصية أردوغان.

أما العامل الرابع والأخير وراء فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات فيعود لما يتمتع به زعيم الحزب رجب طيب أردوغان من شخصية كاريزمية طاغية ، ذلك أن نسبة غير قليلة ممن يصوتون لحزب العدالة والتنمية يصوتون في الحقيقة من أجل أردوغان نفسه لا من أجل الحزب، وذلك بسبب إعجابهم بالفتى الشجاع (معنى أردوغان بالتركية) وبشخصيته القوية، ومواقفه الجريئة وقدرته الرائعة على الخطابة وإلقاء الشعر، وهو ما يثير حماسة الأتراك ويلقى إعجابهم. (2)

المطلب الثاني: الانجازات في مجالات تحقيق العدالة.

يتمثل اسم الحزب من شقين، شق العدالة وشق التنمية، وتجسيدا لهذه المفاهيم لتكون واقعا معاشا وليست مفاهيم جوفاء، فقد سعى حزب العدالة والتنمية إلى تحقيق العدالة من خلال الأتي:

1. تخفيض نسبة التضخم من (37%) إلى (9%) تقريبا.
2. تخفيض نسبة الفائدة الحقيقية من (65%) إلى (15%) تقريبا، ولا تزال هذه النسبة مرتفعة ولكنها ستخفض أكثر ، فالحكومات السابقة التي كانت مضطرة للاقتراض من البنوك ومن الأغنياء وكانت تدفع لهم تلك النسبة السابقة العالية من الفائدة ، أي أن ثروة البلد كانت تصب في جيوب قلة قليلة من الأغنياء، والآن تذهب ثروة البلد لتحقيق المشاريع العمرانية والصحية والتعليمية.
3. كانت الليرة التركية قد فقدت قيمتها ، فقام بحذف ستة أصفار من الليرة التركية التي أصبحت الآن قريبة من الدولار الأمريكي (الدولار الأمريكي يعادل حالياً ليرة ونصف الليرة تركية) بينما فشلت

¹ نصار، فانت، العدالة والتنمية التركي: أربعة أسباب وراء الفوز الساحق ، مرجع سابق، ص 18-19.

² خليل، محمد عبد القادر، تركيا: عشر سنوات من حكم العدالة والتنمية ، مرجع سابق، ص 13-14.

جميع الحكومات السابقة في تحقيق هذه الخطوة الجبارة التي ادعت جميع الأحزاب الأخرى وجميع الصحف المساندة لها بأن حزب العدالة لن ينجح في تحقيقها، ولكنه نجح.

4. قام بتوزيع الكتب والدفاتر والقرطاسية على جميع طلاب المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية (يبلغ عدد هؤلاء الطلاب عشرة ملايين طالب تقريباً) مجاناً، فرفع بذلك عن كاهل الطبقات الفقيرة عبئاً كبيراً، كما خصص رواتب للطلاب الفقراء.

5. قام العديد من السياسيين ومن رجال الأعمال بنهب البنوك الرسمية الحكومية بما يزيد على (46) مليار دولار هرب معظمها للخارج، ف جاء أردوغان ووضع يد الدولة على أملاك هؤلاء وعلى بيوتهم ومصانعهم ويخوتهم وسياراتهم الفارهة وقدمهم للمحاكمة، فخلص البلد من معظم اللصوص ، ولا تزال عمليات التطهير جارية.⁽¹⁾

6. قام بتوزيع (1,5) مليون طن من الفحم سنوياً مجاناً على العائلات الفقيرة، ولا سيما في المناطق الباردة، حيث كانت هذه العوائل تقضي الشتاء دون تدفئة كافية، وقد استفاد من هذه المعونة أربع ملايين شخص سنوياً، ولا تزال هذه المساعدات المجانية مستمرة.

7. قام ببناء (280) ألف شقة خصصها للعوائل الفقيرة بأقساط سهلة وميسرة، وهي أقل من الإيجار الشهري، ولا تدفع هذه العوائل التقسيط إلا بعد انتقالها للشقة، وأمد التقسيط يتراوح بين (15-20) سنة، وقد تم توزيع (140) ألفاً، منها والباقي في مرحلة البناء، وخطة الحكومة هي رفع هذا العدد إلى (500) ألف شقة.

8. قام بتنفيذ مشاريع عمرانية جبارة لا يمكن تعدادها، منها تنفيذ (6500 كم) من الطرق، بينما كان مجموع الطرق المنفذة منذ قيام الجمهورية حتى الآن (4500 كم) فقط.

9. نفذ (65%) من الطريق الإستراتيجي المهم على طول شريط البحر الأسود، بينما لم تستطع الحكومات السابقة منذ (12) سنة سوى تنفيذ (35%) منه فقط.

¹ اورخان، محمد علي، من انجازات حزب العدالة التركي، مجلة المجتمع الكويتية، العدد (24)، لسنة 2012، ص 62-64.

10. كان متوسط دخل الفرد التركي عند مجيء الحزب إلى السلطة (2500) دولار تقريباً، ارتفع نتيجة التحسن الاقتصادي إلى (5500) دولار تقريباً، أي إلى أكثر من الضعف.
11. بالنسبة لصندوق النقد الدولي عندما جاء أردوغان للحكم كانت ديون تركيا لهذا الصندوق تبلغ (23) مليار دولار، انخفضت إلى (9) مليارات فقط، أي أن حكومته قامت بدفع الديون وتخليص تركيا من قبضتها وليس العكس، وقد صرح رئيس البنك المركزي التركي مؤخراً بأن تركيا لم تعد بحاجة إلى صندوق النقد الدولي.
12. نجح عام (2005م) في إقناع دول الاتحاد الأوروبي ببدء المفاوضات مع تركيا للانضمام إلى الاتحاد ويعد هذا كسباً كبيراً لتركيا.
13. قام بخطوات كبيرة وجبارة في ميدان الصحة والتعليم، إذ فتح أبواب جميع المستشفيات أمام جماهير الشعب حتى المستشفيات الخاصة، حيث يقوم المريض بدفع نسبة قليلة من الأجرة وتتولى الحكومة دفع الباقي، كما أنشأ (39) جامعة جديدة.
14. سن العديد من القوانين التي تزيد من مساحة الحرية الفردية وكرامة الإنسان، فمثلاً تم تحريم التعذيب في السجون وفي مخافر الشرطة، وعوقب كل من لم يلتزم به ، وزادت حرية التجمع والتظاهر وحرية إبداء الرأي، وسن قانون حق الفرد في الحصول على المعلومات، وحق الأقليات في التعلم بلغاتها، فأصبح في مقدور الأكراد البث التلفزيوني وإصدار المجلات والصحف باللغة الكردية، أي أن هذا الحزب المتهم بالرجعية كان أكثر تقدمية وعصرية وأكثر التصاقاً بالشعب وبمصالحه الحيوية من جميع الأحزاب الأخرى اليمينية منها واليسارية.
15. قام بتحجيم هيمنة العسكر على سياسة تركيا، وكانت هذه الهيمنة تتضح في دور العسكر في اللجنة العليا للأمن القومي التي كان العسكر يشكلون نصفها الأهم، والمدنيون من الوزراء نصفها الآخر.

16. سعى لتصفية وتنقية الأجواء السياسية مع جميع جيرانه، ولا سيما مع الدول العربية كما قوى

علاقاته مع الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى، وزاد من نشاطه في المؤتمر الإسلامي. (1)

هذه خطوط عامة من الخدمات في مجال تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية التي أنجزها أردوغان وحزبه، وهي كما هو واضح خدمات لم يقدم بها أي حزب آخر لا في تركيا ولا أي حكومة في أي بلد عربي.

المطلب الثالث: الانجازات في مجالات التنمية.

لم يكن وصول "العدالة والتنمية" إلى السلطة في أنقرة قبل عشر سنوات في الثالث من نوفمبر (2002م)، مجرد تناوب روتيني عليها بين أحزاب متنافسة، بل جاء الحزب لممارسة الحكم بمشروع شامل في الداخل والخارج، تعدل تبعاً للممارسة والظروف وترك أثراً استثنائياً على حاضر تركيا ومستقبلها ودورها في المدى المنظور ، وقد توزعت عناوين مشروع حزب العدالة والتنمية على ثلاثة موضوعات، ما فتى قادة الحزب يبدون افتخارهم بتحقيق إنجازات تحتها وهي: التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية والسياسة الخارجية. (2)

أولاً: في مجال التنمية السياسية.

يحمل هذا العنوان شقين رئيسيين: الديمقراطية والعلمانية ، ففي خلال ثلاث سنوات فقط نجح الحزب في تعزيز الحريات والديمقراطية من خلال خطوات عدة منها: إلغاء حال الطوارئ وإلغاء محاكم أمن الدولة ووضع حداً للتعذيب في السجون وتصعيب شروط حظر الأحزاب واعتقال الزعماء السياسيين والكُتّاب لأسباب فكرية، وهو ما أفسح أمام الاتحاد الأوروبي للموافقة على بدء مفاوضات العضوية مع

¹ اورخان، محمد علي، من إنجازات حزب العدالة التركي، مرجع سابق، ص 66-67.

² نور الدين، محمد، نجاحات وإخفاقات حزب العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص 11.

أنقرة في عام (2005م) وفي وقت لاحق، نجح الحزب في إنهاء مشكلة الحجاب في الجامعات والسماح للطالبات بارتدائه. (1)

في المقابل تمثل أبرز إنجازات حزب العدالة والتنمية في تفكيك بنية "الدولة العميقة" من خلال خطوات، لعل أهمها تعزيز النزعة المدنية، عبر وضع حدّ للوصاية العسكرية على العملية السياسية المستمرة منذ عام (1960م). وكانت نقطة التحول التاريخية، هي استفتاء (12 سبتمبر 2010م). المشكلة الكردية، كانت الامتحان الأكبر أمام سلطة حزب العدالة والتنمية ، فقد كانت الآمال بالفعل كبيرة بشأن تحقيق خرق تاريخي لحل المشكلة الكردية ، وقد بادر الحزب إلى خطوات متعددة تتصل بهذا الشأن، منها إلغاء حالة الطوارئ في المناطق الكردية، وتخفيف القيود على التحدث باللغة الكردية في الأماكن العامة، والسماح للمعتقلين الأكراد التحدث مع أهلهم باللغة الكردية، والتعويض عن الأكراد وغير الأكراد الذين أجبروا سابقاً على النزوح عن قراهم، وإعادة الأسماء الكردية للقرى التي تم تنزيك أسمائها، وإنشاء محطة تلفزيونية باللغة الكردي ة تبث على مدار الساعة والتخفيف من القيود على الدعاية الانتخابية باللغة الكردية، وإدراج اللغة الكردية كلغة اختيارية في المدارس، وافتتاح أقسام للغة الكردية في الجامعات. (2)

من جهته، أضاف أردوغان نفسه جُرعةً أخرى للتفاؤل، باعترافه في (12 أغسطس 2005) في ديار بكر، بوجود قضية كردية في تركيا، وقوله أن "الدولة الكبيرة، هي التي تستطيع أن تُحاسب نفسها". وإلى ذلك، دخلت الحكومة في مفاوضات مباشرة عبر الاستخبارات مع حزب العمال الكردستاني في مدينة أوصلو، عاصمة النزوح.

¹ نور الدين، محمد، نجاحات وإخفاقات حزب العدالة والتنمية ، مرجع سابق، ص 12.

² المرجع نفسه، ص 13-14.

لكن هذه الخطوات لم تبديد تشاؤماً طغى بعد عشر سنوات على وجود حزب العدالة والتنمية في السلطة، فالتلفزيون باللغة الكردية تابع للدولة ويعكس وجهة نظرها فقط، ولا يعني الأكراد بشيء كما لا زال يُمنع على المعتقلين الأكراد الدفاع عن أنفسهم باللغة الكردية. أما وضع اللغة الكردية كدرس "اختياري"، فقد اعتبرها الأكراد إهانة لهم، لأنه لا يمكن للغة الأم أن تكون اختيارية في الأثناء لم تتجاوب الدولة مع المطالب الأساسية للأكراد وهي: التعلم في المدارس والجامعات باللغة الأم، والحصول على الحكم الذاتي في المناطق الكردية، ووضع ضمانات في الدستور تعترف بالهوية الكردية، فضلاً عن إطلاق سراح الزعيم الكردي عبد الله أوجلان، وهنا ليس المهم ما تقدمه الدولة، بل المهم ما الذي يريده الأكراد ومدى تجاوب الدولة مع هذه المطالب. ومن هذه الزاوية، لا تبدو الصورة مشجعة. وقد أطلق أردوغان نفسه رصاصة الرحمة على التفاؤل والتوقعات، حين تراجع عن اعترافه بالقضية الكردية في تركيا وأعلن في ربيع عام 2011 أنه "لا توجد قضية كردية، بل قضية إرهاب تتعلق بمواطنين أتراك من أصل كردي" وبذلك أعاد أردوغان توصيف المشكلة إلى ما كان عليه الأمر في العهود العسكرية السابقة.⁽¹⁾

أما في الشق العلماني من التنمية السياسية، فقد بدا واضحاً أن الحزب ينحو في اتجاه التضييق على النزعة العلمانية عبر التوسع في التعليم الديني في المدارس والسماح لمن يرغب من الطلاب في سن العاشرة، بمتابعة دراسته في معاهد "إمام خطيب" الدينية، ودعا أردوغان إلى "تنشئة الدولة لجيل متدين ومحافظ"، فيما اعتُبر انتهاكاً لمبدأ العلمنة في الفصل بين الدين والدولة.

على صعيد آخر، كانت المسألة العلوية التي لم تجد بعد مرور عشر سنوات حلاً لها التحدي الأكبر أمام حزب العدالة والتنمية، ومع أن الحكومة أعدت خطة سمّيت بـ "الانفتاح العلوي"، غير أن الجهود لم تعرف تقدماً جدياً. إذ لم تعترف الحكومة بعد عشوية كاملة بأيّ مطلب علوي، بل ازدادت سلوكيات

¹ اورخان، محمد علي، من إنجازات حزب العدالة التركي، مرجع سابق، ص 69.

التحريض على العلويين وتهديدهم في العديد من المناطق التركية عبر التأشير على منازلهم بعلامات فارقة وتوجيه رسائل تهديد تطالبهم بمغادرة أماكن سكنهم، مع تراخ وإهمال قضائي لهذه الحوادث. (1)

ثانياً: الانجازات في مجال التنمية الاقتصادية.

إضافة لما جاء في المطلب الأول والمطلب الثاني من انجازات اقتصادية لحزب العدالة والتنمية نضيف إلى ذلك أن نجاح حزب العدالة والتنمية الأكبر، كان في مجال التنمية الاقتصادية، والقائمة تطول فقد ارتفع الناتج القومي إلى (800) مليار دولار وارتقى الاقتصاد التركي إلى المرتبة (16) على المستوى العالمي، وحقق النمو نسباً عالية، كانت الأولى أوروبياً، والثانية عالمياً بعد الصين ووصلت أحياناً إلى (9%)، كما ارتفع متوسط الدخل الفردي إلى (11) ألف دولار سنوياً ، وزاد حجم التجارة الخارجية يُقارب أحيانا الـ (400) مليار دولار. وتوقف الاقتراض من البنك الدولي وقامت الحكومة باستثمارات كبيرة في قطاع الصحة والتعليم والمواصلات، لثما أنجزت مشاريع كبيرة على امتداد تركيا. كل هذه الإنجازات لم تحجب واقع أن الأزمة الاقتصادية العالمية بدأت تلقي بظلالها السلبية على الاقتصاد التركي ، حيث تراجع حجم التبادل التجاري مع الإتحاد الأوروبي وتراجع النمو في عام (2012) إلى (3%). كما تأثرت المحافظات الحدودية مع سوريا بشكل كبير نتيجة الأزمة الطاحنة، وهو ما يُساهم في ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل ، كما شهدت الرزمة الضرائبية زيادات عالية مترافقة مع زيادات في الأسعار، ولاسيما في قطاع الطاقة. (2)

ثالثاً: الانجازات في مجال السياسة الخارجية.

¹ نور الدين، محمد، نجاحات وإخفاقات حزب العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص 13-14.

² اورخان، محمد علي، من انجازات حزب العدالة التركي، مرجع سابق، ص 70-71.

كانت السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية أحد المجالات الأكثر مثارة للافتخار ومؤشراً لنجاح الحزب في السلطة، لقد كانت "حكاية نجاح" وضعها مؤسس النظرية أحمد داود أوغلو في خانة "العمق الإستراتيجي"، التي تُرجمت بسياسة تصفير المشكلات، التي نقلت تركيا من موقع ا لبلد المحاط بالأعداء إلى البلد المحاط بالأصدقاء، وكان الدور الوسيط من أبرز نجاحات تركيا. كما عُرفت تركيا بالقوة الناعمة وصار نموذجها مثلاً للمحاكاة والإقتداء لحل المشكلات عن طريق الحوار لا القوة.

أنقرة نجحت بالخصوص في دغدغة العواطف الإسلامية عبر وقفة أردوغان في دافوس في يناير (2009) وانتقاده العلني للرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز ، غير أن حادثة أسطول الحرية واعتداء إسرائيل على سفينة مرمرة وقتل تسعة أتراك على متنها في نهاية مايو (2010)، وظهر "الربيع العربي" ومن بعد ذلك، انفجار الوضع في سوريا تحديداً والاستقطاب العالمي حولها، كانت عوامل أساسية قلبت النجاح التركي السابق رأساً على عقب.

فقد تحولت تركيا خلافاً على ما كانت عليه وفي فترة قصيرة جداً، أثارت دهشة المراقبين غرباً وشرقاً وداخل تركيا، من بلد له صفر مشكلات مع كل الجيران، إلى بلد له صفر جيران وبات مُحاطاً بالأعداء، بدلاً من الأصدقاء واختفى الدور الوسيط وانتهت صورة "القوة الناعمة"، لتحل محلها صورة البلد الذي يهدد بالحرب واستخدام "القوة الخشنة" مع سوريا وقبرص وإسرائيل، فضلاً عن القيام بخطوات اعتبرت إيران وروسيا تهديداً لها، وهي نشر الدرع الصاروخي فوق أراضيها. لقد غادرت تركيا صورة البلد المحايد، الذي يقف على مسافة واحدة من الجميع، ليقف طرفاً في الصراعات الإقليمية والدولية، وبانت تلتصق بتركيا صورة أخطر من كل هذه، وهي أنها "تتبع سياسات مذهبية وأنها جزء من محور سُني إقليمي"، كما ورد حرفياً قبل أيام في تقرير لمركز ا لدراسات الاقتصادية والسياسية التركي (TESEV)، وهو ما جعل البعض في العالم العربي والغربي يصفون

السياسة الخارجية التركية في المنطقة بأنها "عثمانية جديدة" وبأنها تسعى لإقامة كومنولث عثماني،
على غرار الكومنولث الإنجليزي.⁽¹⁾

هذا الأمر استدعى توقف البعض عند تعثر التقدم على الطريق الأوروبي منذ عام (2005) وغياب
الإتحاد الأوروبي ولو بكلمة يتيمة، عن خطاب أردوغان في المؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية في
(30 سبتمبر 2012) ودعوة أحد الوزراء إلى رمي التقرير الأوروبي الأخير عن تركيا "في سلة
المهملات"، وتراجع نسبة التأييد الشعبي للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي إلى مستويات متدنية جداً وما
يعنيه كل ذلك من تحوّل في الخيارات الحضارية لتركيا في اتجاه أن تكون زعيمة للعالم الإسلامي، مع
كل ما يحمله هذا الطموح من مخاطر على تركيا نفسها، أو أن تبقى منتظرة إلى الأبد عند باب
الإتحاد الأوروبي.

إن السياسة التركية ورغم بعض التباين في عدد من الملفات، ظهرت على انسجام كامل مع السياسات
الأمريكية في المنطقة، وتلقائياً مع السياسات الأطلسية فيها. كما ظهرت سياسة ازدواجية المعايير في
أكثر من ملف وقضية، فقد دعمت تركيا المعارضة السورية فيما لم تفعل ذلك في البح رين، ورفضت
الإطاحة بمعمر القذافي بداية لأسباب اقتصادية، قبل أن تشارك في غزو الأطلسي له ، وكانت ردّة
فعلها على الوضع في سوريا، انخراطاً كاملاً في الصراع، فيما كانت ردّة فعل تركيا على قتل إسرائيل
للأتراك في حادثة مرمرة "خجولة ومنضبطة" ، ولم يغادر أذهان الكثيرين السؤال عن أسباب تضحية
تركيا بكل سياساتها ومكاسبها السابقة.

¹ اورخان، محمد علي، من إنجازات حزب العدالة التركي، مرجع سابق، ص 72-74.

لقد كان وزير الخارجية داود أوغلو صريحاً في خطبته، التي وصفها المفكر التركي البارز وغير البعيد عن حزب العدالة والتنمية "ممتازير توركينيه" بـ "العثمانية"، أمام البرلمان في (27 أبريل 2012) عندما قال إن "شرقاً أوسط جديداً يُولد، وتركيا ستكون قائده، وهي التي ترسم ملامحه" منحياً جانباً كل المكونات الإقليمية الأخرى، الفارسية والعربية والكردية. (1)

لقد أحدثت حادثة سفينة مرمرة تحولاً جذرياً في اتجاه إيلاء أنقرة الروابط مع الغرب والولايات المتحدة تحديداً الأولوية في علاقاتها الخارجية، وهذا سيكون على حساب العلاقات مع إيران وروسيا ومن معها. وحين انفجر الوضع في سوريا، بدت الفرصة مواتية لأنقرة، لكسر الشراكة الإقليمية مع إيران في النفوذ والإنفراد في أن تكون "قائدة" الشرق الأوسط واللأعب الأساسي الوحيد فيه (بمعزل عن العامل الإسرائيلي)، مشحونة بوصول الإسلام السياسي إلى السلطة في بعض الدول العربية كمصر، واحتمال وصوله إلى بلدان أخرى. (2)

المطلب الرابع: الإخفاقات والتحديات التي تواجه حزب العدالة والتنمية.

كما كان لحزب العدالة والتنمية نجاحات باهرة وعديدة في المجالات المختلفة، شكلت الإطار العام لما يسمى اليوم "بالنموذج التركي"، إلا أن هذا الحزب وهذا النموذج له بعض الإخفاقات كما أنه يواجه إشكاليات وتحديات عديدة.

¹ اورخان، محمد علي، من إنجازات حزب العدالة التركي، مرجع سابق، ص 75.

² نصار، فاتن، العدالة والتنمية التركي: أربعة أسباب وراء الفوز الساحق، مرجع سابق، ص 21-22.

الإخفاقات.

كثيراً ما تكون حسابات الحقل غير مطابقة لحسابات البيدر مثلما يُقال، فكان أن خسرت تركيا بوابتيها العريبتين، سوريا والعراق، وبوابتها الآسيوية إيران، وعلاقتها مع روسيا والصين. وخسرت إقليمياً كل التيار المعارض للسياسات الغربية - الأطلسية في المنطقة، كما خسرت ثقة مكوّن اجتم اعي أساسي في المنطقة، هو المكون الشيعي الذي تحسس من أهداف السياسة التركية. ولم تستطع تركيا أن تتلافى مخاطر هذه السياسات على أمنها القومي عبر "استيقاظ الذئب الكردي" هذه المرة في الداخل وتمدد الطوق الكردي من شمال العراق إلى شمال سوريا، فضلاً عن تعمق الاحتقان المذهبي الداخلي بين السنّة والعلويين ، وكما يقول محمد نور الدين: " عشر سنوات من النجاحات والإخفاقات ومن الإصرار والارتباك، لم تستطع أن تخفي حقيقةً ثابتة هي أن تركيا لا تزال تعاني من سؤال جوهرى، هو سؤال الهوية الحائرة، مع العلمانيين كما الإسلاميين، بين الماضي والحاضر وبين الغرب والشرق وبين الانغلاق والتمدد". (1)

التحديات

ومع مرور هذه الفترة على بقاء "العدالة والتنمية" في السلطة، يرى البعض أن حزب المصباح (العدالة والتنمية) وصل إلى القمة التي سينحدر بعدها، بعدما سجلت استطلاعات الرأي الأخيرة تراجعاً طفيفاً في شعبيته، يؤكد آخرون أن العدالة والتنمية لا يزال يعيش فترة شباب لم تتوقف حيويتها وإن كانت تأثرت ببعض المشاكل المختلفة كالصعوبات الاقتصادية التي تعصف بأوروبا والأزمة السورية التي تعتبرها تركيا قضية داخلية لها.

¹ نور الدين، محمد، نجاحات وإخفاقات حزب العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص 19.

ويواجه الحزب مجموعة من التحديات على رأسها الأزمة الاقتصادية في أوروبا، والتي دفعت تركيا إلى خفض توقعاتها في النمو لسنة (2012) إلى (3.2%)، بالإضافة إلى الحاجة إلى ردة مخاوف البعض من أسلمة البلاد، إذ يرى البعض أن الطبقة البرجوازية الأناضولية التي كانت تشكل القاعدة الانتخابية لحزب العدالة، باتت تحكم قبضتها على الحكم، بعدما تخلصت من هيمنة العسكر.

ومن التحديات الأخرى الذي يواجهها الحزب عودة الخيار العسكري في النزاع الكردي منذ فشل المفاوضات مع متمردي حزب العمال الكردستاني، وتعثر المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن زيادة الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين بسبب الإجراءات التي تتخذها الحكومة مع من يخالفها ومع الصحافة، إذ حققت أنقرة رقماً قياسياً في عدد الصحفيين المعتقلين، والذين بلغ عددهم (76) في أغسطس (2012)، حسب منظمة غير حكومية أمريكية.⁽¹⁾

التحديات داخل الحزب.

على الرغم من أن أهمية المؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية والذي عقد في (30 سبتمبر 2012م) قد تأسست على أنه كشف بعضاً من ملامح سياسات وتوجهات الحزب سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي خلال السنوات القليلة المقبلة، إلا أن التطور الأهم تعلق بطبيعة التطورات داخل الحزب الحاكم ذاته، سواء فيما يخص قضية تجديد وتغيير قياداته أو تحديد الشخصية التي ستخلف أردوغان في رئاسته، لاسيما أنه من المفترض أن يرحل أردوغان عن رئاسة الحزب بحلول الانتخابات الرئاسية في عام (2014م) والتي يطمح إلى خوضها، وذلك بعد إقرار دستور جديد تتحول تركيا بمقتضاه من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي على النمط الأمريكي أو شبه الرئاسي على النمط الفرنسي.

¹ خليل، محمد عبد القادر، تركيا: عشر سنوات من حكم العدالة والتنمية ، باحث مصري متخصص في شؤون تركيا والمشرق العربي، معهد العربية للدراسات، موقع العربية، 2012، ص 8-11.

وفيما يخص قضية تجديد قيادات الحزب التزاماً بلائحته التي تقضي بعدم أحقية أعضاء الحزب في الترشح لعضوية البرلمان أكثر من أربع مرات أو ما مجموعه خمسة عشر سنة، فإن ذلك يطرح تساؤلات بشأن من سيخلف عدد كبير من رموز الحزب في الانتخابات المقبلة، وذلك بالنظر إلى أنه لا يحق لأكثر من سبعة نائبا من نواب الحزب الترشح في الانتخابات البرلمانية المقبلة. من بين هؤلاء أردوغان نفسه وبولنت أرينج نائب رئيس الوزراء والناطق باسم الحكومة، ووزير الداخلية إدريس نعيم شاهين ومساعد رئيس الوزراء علي باباجان ووزير العدل سعد الله أرغين ووزير الطاقة تانر يلديز وغيرهم من أقطاب الحزب الحاكم.⁽¹⁾

وفيما يخص قضية "خليفة أردوغان"، فيبدو أن تتحى أردوغان عن رئاسة الحزب التزاماً بالقوانين المحلية التي تمنع عضوية رئيس الجمهورية في أيأ من الأحزاب السياسية، ستكون المشكلة الأكبر ذلك أن أردوغان استطاع خلال العقد الماضي أن يحول حزب العدالة والتنمية إلى "حزب أردوغان"، مما سيجعل خليفته مضطراً إلى الاضطلاع بدور "الكومبارس"، لاسيما أنه من المتوقع أن يظل أردوغان الرئيس الفعلي للحزب.

وعلى الرغم من أن أغلب الاتجاهات تشير إلى أن المرشح الأوفر حظاً يعد رئيس الجمهورية عبد الله جول، غير أن عدم إعلان أردوغان خلال المؤتمر عن ماهية من سيخلفه، يرتبط بعدد من الإشكاليات الأساسية، أهمها تشكك أردوغان في قبول جول بان ينهض بذات الدور الذي اضطلع به دميتري مدفيديف في روسيا، لا سيما أن جول تجنب الحديث عن هذا الموضوع خلال الفترة الماضية، ولكونه شخصية لها حضور كبير داخل تركيا، وترشحه أغلب استطلاعات الرأي العام للبقاء في سدة الرئاسة

¹ خليل، محمد عبد القادر، عشر سنوات من حكم العدالة والتنمية في تركيا، مرجع سابق، ص 15-17.

لدورة ثانية وأخيرة، هذا فضلاً عن أن وراءه تاريخ سياسي قد يدفعه إما لمواصلة العمل السياسي سواء في حزب جديد أو من خلال الترشح لرئاسة الجمهورية مرة أخرى.

هذا في وقت تشير فيه العديد من الاتجاهات إلى أن عبد الله جول ذاته ليس المرشح الوحيد لرئاسة الحزب، فهناك أيضاً بولنت أرينج الرجل القوي في الحزب وأحد المؤسسين الكبار للحزب. يضاف إلى ذلك وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو، والذي يعد الذراع الأيمن لأردوغان. وكذلك نعمان كورطوش، الذي لم يحصل على أي منصب في الحزب، رغم أنه أستاذ جامعي وسياسي مخضرم سبق أن نافس أردوغان سياسياً، من خلال ترؤسه "حزب السعادة" (SP) الذي أنشأه الإسلامي الراحل نجم الدين أريكان، قبل أن ينشق عنه ويؤسس حزب "صوت الشعب" (HAS) الذي انتهج خطأً إسلامياً ناقداً لسياسات أردوغان الاقتصادية والخارجية. هذا إلى أن قام بحل حزبه وانضم في سبتمبر (2012)، مع بعض قياداته، إلى حزب العدالة والتنمية.

كما يضاف إلى هؤلاء على باباجان "العمود الفقري" لقصة نجاح أردوغان اقتصادياً، وهناك كذلك دولت بهجلي، وهو زعيم حزب الحركة القومية اليميني (MHP)، والذي يهدف أردوغان إلى ضمه إلى الحزب الحاكم كونه من ناحية يمتلك قرابة (15%) من أصوات الناخبين، ومن ناحية أخرى تأسيساً على رغبة أردوغان في ضمان أصوات حزبه في الانتخابات المقبلة، وسترتبط هذه الخطوة بقدرة أردوغان على إقناع بهجلي بدعم خطته للوصول إلى الرئاسة، وتبنى رؤيته حيال الدستور الجديد.⁽¹⁾

حزب العدالة وإشكاليات البقاء في الحكم.

¹ خليل، محمد عبد القادر، عشر سنوات من حكم العدالة والتنمية في تركيا، مرجع سابق، ص 11-14.

على الرغم من الإنجازات العديدة التي حققها أردوغان على مدار السنوات السابقة، غير أن التحديات التي سيواجهها منذ بداية العام القادم ستغدو أصعب، ذلك أن الحزب الحاكم مقبل على ثلاث امتحانات متتالية خلال السنوات الثلاث القادمة، فهناك الانتخابات البلدية في عام (2013) والانتخابات الرئاسية في عام (2014)، والانتخابات البرلمانية في عام (2015)، هذه الامتحانات المتتالية سيخوضها حزب العدالة والتنمية بوجوهه الجديدة، ومع أن الحزب استطاع خلال الانتخابات التي أجريت على مدى العقد الماضي أن يزيد من شعبيته بعد كل انتخابات اعتماداً على أنه لا بديل جدي وحقيقي بالنسبة لقطاعات واسعة من المواطنين الأتراك، لاسيما من بات منهم يربط بين وجود الحزب في السلطة والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي والتطور التجاري والصناعي والاستقرار السياسي، إلا أن الحزب لازال يتبنى إستراتيجية "لا بديل" التي ضمنت له الفوز بأغلب الانتخابات التي خاضها خلال السنوات العشر الماضية، بيد أنه يسعى إلى تحقيقها في الوقت الراهن عبر ضم أكبر الأحزاب السياسية مثل حزب "الاتحاد الكبير" (BBP)، و"حزب السعادة" (SP)، والحزبان يمثلان معاً أقصى اليمين المحافظ. (1)

ومن أجل ضمان الحزب لفاعلية هذه الإستراتيجية بات يعتمد بالتوازي مع ذلك على سياسات "إخراس المنتقدين" من خلال التضيق على وسائل الإعلام والصحفيين، وذلك عبر توجيه توجيهات لمالكي الجرائد والقنوات التليفزيونية بعدم السماح لبعض الشخصيات بالتعليق على سياسات الحكومة، كما بات يمارس ضغوطاً على بعض المؤسسات الإعلامية لفصل وتسريح بعض الشخصيات الإعلامية والصحفية، وذلك على نحو دفع العديد من المعارضين إلى استنكار قدرة الحزب على إحداث تحول ديمقراطي حقيقي في تركيا، فيما تفتقدها ممارساته الداخلية. وثمة من يشير في هذا الإطار إلى أن أعضاء المكتب التنفيذي للحزب (50 عضو) لم يعلموا باختيارهم خلال المؤتمر الأخير للحزب، إلا

¹ نور الدين، محمد، نجاحات وإخفاقات حزب العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص 20-21.

عندما قدم رئيس الوزراء قائمته للترشح في المؤتمر، يضاف إلى ذلك أن الحزب بات يواجه من ناحية أخرى تحديات أكثر حدة تتعلق بتوتر علاقته مع حركة فتح كولن وهي حركة اجتماعية لها جذور وامتدادات داخل كافة طبقات الشعب التركي، وكان لها دور كبير في نجاحات الحزب في كل الانتخابات الماضية، وقد تأججت العلاقة بين الطرفين بسبب الانتقادات المتوالية التي توجهها الحركة لسياسات الحزب، وهو التطور الذي تفاقمت أثاره بعد استدعاء رئيس جهاز الاستخبارات التركية "هاكان فيدان" في فبراير (2012) للإدلاء بأقواله بصفته مشتبهاً به في قضية اللقاءات السرية مع قادة حزب العمال الكردستاني، إذ أفضى ذلك إلى إدراك أردوغان بأن الحركة باتت تستهدفه شخصياً مستغلة في ذلك نفوذها المتمامي داخل مؤسسة القضاء، بما دفعه بإصدار تشريع لا يسمح باستجواب أو التحقيق مع رجال الاستخبارات إلا بعد إذن من رئيس الوزراء، وتربط العديد من الاتجاهات في تركيا بين هذه القضية وبين قدرة الحزب على النجاح في الانتخابات البلدية القادمة، وهي الانتخابات التي ستعطي مؤشرات أولية على قدرة أردوغان على الوصول إلى مقعد الرئاسة عام (2014)، لاسيما وأنها ستأتي في ضوء تطورين أساسيين: (1)

الأول: أن ثمة تزايد في القطاعات الشعبية التي ستتوجه إلى الاختيار بين المرشحين في ظل تشابه برامج الأحزاب، وتكرار حزب العدالة لرسائله السياسية، بناءً على شخصية المرشح وليس انطلاقاً من طبيعة الحزب الذي ينتمي إليه، وترى بعض الاتجاهات الأكاديمية في تركيا أن كلمة "كفى" ستوجه للعديد من مرشحي حزب العدالة في هذه الانتخابات الثلاث المقبلة.

الثاني: أن ثمة حديث في الأوساط الصحفية في تركيا حول قضايا فساد تتعلق ببعض أعضاء الحزب الحاكم سيتم فتحها قضائياً خلال الفترة المقبلة، وهو ما قد يؤثر على فرص الحزب في الانتخابات.

¹ خليل، محمد عبد القادر، عشر سنوات من حكم العدالة والتنمية في تركيا، مرجع سابق، ص 17-20.

التحديات في مجال السياسة الخارجية.

كان من الواضح أن القضية التي تراجعت على قائمة أولويات المؤتمر الرابع للحزب تتمثل في عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، فخلال كلمة رئيس الوزراء التركي في المؤتمر العام تم التركيز على قضايا منطقة الشرق الأوسط، حيث تعرض أردوغان إلى كافة قضايا المنطقة، مؤكداً ثوابت الموقف التركي منها ، وعلى الرغم من أن توجه أردوغان قد ارتبط بحالة الجمود التي أصابت مفاوضات العضوية الأوروبية بسبب رئاسة قبرص الجنوبية للاتحاد الأوروبي، غير أن خطاب أردوغان مثل انعكاساً واضحاً لسياسات حزبه حيال الاندماج والانخراط في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط باعتبارها منطقة حيوية بالنسبة لتركيا، خاصة وأن تركيا مؤهلة وفق رؤية الحزب لقيادة هذه المنطقة لاعتبارات تاريخية وثقافية وسياسية واقتصادية. وترتب على ذلك أن واجهت سياسية الحزب على الصعيد الخارجي بانتقادات حادة من قبل العديد من الأحزاب المعارضة، كونها أفضت إلى ارتباط تركيا بعدد كبير من الأزمات مع العديد من الدول المجاورة مثل اليونان وروسيا والعراق وإيران وسوريا وقبرص الجنوبية. وينظر البعض داخل تركيا إلى سياسة تركيا إزاء دول العالم الإسلامي باعتبارها تبغي إعادة إحياء الإمبراطورية العثمانية فيما يطلق عليه Neo-Osmanlıcılık. هذه القناعات المتنامية بات يعززها البعض عبر الإشارة إلى طبيعة الضيوف الذين حضروا مؤتمر الحزب الأخير، حيث غلب عليهم الطابع الإسلامي، فمن مصر الرئيس محمد مرسي، ومن تونس زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي، ومن فلسطين خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس).

تأسست على ذلك انتقادات عديدة واجهها حزب العدالة، وتعلقت بكونه أضحى راعي حركة الإخوان المسلمين في المنطقة، وأنه حول تركيا إلى قاعدة لوجستية إقليمية للتيارات الإسلامية في المنطقة. كما

أفضت مقارباته حيال الملف السوري إلى تصاعد حدة الأزمة الكردية وتعرض تركيا إلى عمليات كبرى من قبل حزب العمال الكردستاني، بما أفضى بالنهاية إلى أن أصبحت مسألة الأمن التركي متوازية مع الأزمة الداخلية في سوريا. (1)

ومن ثم يمكن القول إنه على الرغم من أن حزب العدالة والتنمية استطاع خلال السنوات القليلة الماضية، أن يحقق إنجازات حقيقية على الصعيد السياسي والاقتصادي، وفيما يخص قضايا العلاقات الإقليمية والدولية، غير أن هذا توازى داخلياً مع سيطرة شبه كاملة على كافة مؤسسات الدولة وتراجع حاد في حرية التعبير والصحافة، وخارجياً مع تضرر علاقات تركيا مع أغلب دول الجوار، وهو الأمر الذي يجعل من سيطرة الحزب على الحكم في تركيا لعقد آخر من الزمان محل شك، وذلك إذا ما تقيد الحزب بتغيير نخبته وقيادته وحسب، دون أن يراجع أيضاً بعض أفكاره التي تبناها وسياساته التي انتهجها خلال الفترة الأخيرة. (2)

الفصل الخامس

النموذج التركي وحركات الإسلام السياسي في المنطقة

المبحث الأول: موقف الحركات الجهادية والسلفية في المنطقة من النموذج التركي.

المبحث الثاني: موقف جماعة الإخوان المسلمين في المنطقة من النموذج التركي.

¹ نور الدين، محمد، نجاحات وإخفاقات حزب العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص 22-23.

² خليل، محمد عبد القادر، عشر سنوات من حكم العدالة والتنمية في تركيا، مرجع سابق، ص 21.

المبحث الثالث: التجربة التونسية في تطبيق النموذج التركي.

المبحث الرابع: المنافسة الإيرانية للنموذج التركي في المنطقة.

الفصل الخامس

النموذج التركي وحركات الإسلام السياسي في المنطقة

تمهيد:

شهدت السنوات الأخيرة كتابات عديدة حول تركيا وسياساتها وما يجري فيها، وعن تاريخ الإسلام السياسي فيها، وخاصة حول تجربة حزب العدالة والتنمية الذي أصبح اليوم ملء السمع والبصر في ظل الانتصارات التي حققها هذا الحزب بزعامة اردوغان في الانتخابات (2002، 2007، 2011) والتي مكنت حزب ذي خلفية إسلامية من الإمساك بزمام السلطة بشقيها: رئاسة الحكومة ورئاسة

الدولة في جمهورية أتاتورك العلمانية العتية، فحتى أولئك الذين يقفون على خصام مع الفكرة الإسلامية حارت عقولهم في هذه المفارقة التركية ذات الوجهين:

الأول: أن تركيا هي البلد الإسلامي الوحيد الذي أعلن علمانية دولته رسمياً ومنذ البداية، وطور إيديولوجية علمانية صريحة وفق النموذج الفرنسي، وهو البلد الذي أوصل حزباً سياسياً ذا خلفية إسلامية إلى السلطة عبر انتخابات سلمية وسلسة اعترف العالم بشرعيتها ونزاهتها.

الثاني: يتمثل في تساؤل ينطوي على دلالات عديدة وهو: كيف تمكن حزب سياسي ذو خلفية دينية وأصول إسلامية أن يقود تركيا بنجاح ملحوظ في نظر العالم وفي أكثر القضايا والشؤون: في السياسة والتربية، كما في الاقتصاد والأمن، سواءً على مستوى الداخل أو من حيث العلاقة مع الخارج؟⁽¹⁾

ذلك التقدير أو الإعجاب جاء من مختلف الأطراف السياسية والفكرية في العالم العربي، بل وحتى الشعبية كذلك، حتى باتت تجربة هذا الحزب في البناء والتحديث مادة للتأمل والتدبر خاصة من جانب العرب والمسلمين والأحزاب والحركات الإسلامية في العالم العربي، فكل هؤلاء يهتمون بتحليل أبعاد التجربة التركية ودلالاتها لاستخلاص دروسها وعبرها.

لذلك شكلت التجربة التركية أو النموذج التركي ممثلاً في حزب العدالة والتنمية ظاهرة حقيقية استحققت الدرس والمتابعة، وفي هذا الفصل سيتم مناقشة وتحليل أثر النموذج التركي على حركات الإسلام السياسي في المنطقة باعتباره تجربة ناجحة تستحق الإعجاب، ومناقشة إمكانية التمثيل والسعي إلى المحاكاة، أو النقل أو الاستنساخ مع إدراك الخصوصية والسياقات المحلية بكل بلد أو حركة إسلامية ويتضمن هذا الفصل أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: موقف الحركات الجهادية والسلفية في المنطقة من النموذج التركي.

¹ خليل، محمد عبد القادر، عشر سنوات من حكم العدالة والتنمية في تركيا، مرجع سابق، ص 22-23.

المبحث الثاني: موقف جماعة الإخوان المسلمين في المنطقة من النموذج التركي.

المبحث الثالث: التجربة التونسية في تطبيق النموذج التركي.

المبحث الرابع: المنافسة الإيرانية للنموذج التركي في المنطقة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا لا نريد تسويق النموذج التركي، وإنما البحث عن علاقته وانعكاساته على الأحزاب والحركات الإسلامية في المنطقة العربية، من خلال الاستدلال بالنموذج التركي والاحتكام إليه للبرهنة على صحة فكرة ما أو حزب ما أو فكر جماعة ما، للوصول إلى مدى إمكانية استلهام هذا النموذج ولو جزئياً، مرتكزين على سجلات فكرية وسياسية لأطراف مختلفة بحيث نقرأ التجربة كما هي عليه وبما تمثله من قيم ايجابية يطمح إليها المعجبون، مثل التحول الديمقراطي والإسلام المعتدل والصيغة المتوازنة للعلاقة بين الدين والدولة والانفتاح الايجابي على العالم وغير ذلك.

المبحث الأول: موقف الحركات الجهادية والسلفية في المنطقة من النموذج التركي.

الحركات الإسلامية بشكل عام هي حركات تنادي بتطبيق الشريعة الإسلامية في الحياة العامة والخاصة، وتتشط في مجال العمل السياسي، إلا أن التباين في وجهات النظر نحو الإسلام السياسي جعل المفكرين يصنفون هذه الحركات تبعاً لمنطلقاتها، وتبعاً لاختلافها في الرؤية والتصورات واختلافها في الاستراتيجيات والتكتيكات، مما أفرز أشكالاً متعددة من حركات الإسلام السياسي، إلا أنه هناك تياران أساسيان داخل الحركات الإسلامية وبينهما فوارق جوهرية هما التيار الاخواني المعتدل، والتيار الجهادي أو السلفي المتطرف، ولكلٍ منهما خطابه وسلوكه وآلياته، والحديث حول التيار الجهادي

السلفي الذي يرى بأن التغيير يتم بالاعتماد على العنف لاسلمة المجتمع والدولة وهذا يتطلب العمل بكافة أشكال الجهاد للوصول إلى الحل الإسلامي. (1)

بدأ نشوء الحركة السلفية الجهادية المعاصرة في منتصف القرن التاسع عشر كظاهرة إصلاحية تهدف إلى الدعوة للإسلام وبناء مجتمع إسلامي مثالي، ويُعد جمال الدين الأفغاني من مؤسسي الحركة الجهادية وجاء بعده سيد قطب، وبعد انهيار الدولة العثمانية وإلغاء الخلافة الإسلامية ووقوع العديد من الأقطار العربية والإسلامية تحت الاستعمار الأجنبي، نادى هذه الحركات بتطبيق الشريعة الإسلامية، وفي ظل قيام دولة إسرائيل وهيمنة قضية الصراع العربي الإسرائيلي على المجتمعات العربية، ثم الثورة الإيرانية وانهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية، كلها عوامل رسخت لدى هذه الحركات أن الغرب يكيل بمكيالين، خاصة تجاه القضايا الإسلامية والعربية، وهذه الأحداث وغيرها شكلت المحرك والقوة الدافعة لهذه الحركات لانتهاج سبيل الجهاد سواءً في أفغانستان وفلسطين والشيشان وشمال إفريقيا وفي كثير من الدول العربية، حيث رأى الجهاديون في أنظمتها عقبة في طريق قيام الخلافة الإسلامية، وأنها أنظمة فاشلة في كل المجالات، وبالتالي عملت هذه الحركات على تحريض الناس ضد الحكام والملوك والأمراء باعتبارهم فاسدين وأعداء للإسلام، ولا بد من مقاومتهم والإطاحة بهم، وقامت هذه الجماعات بتنظيم خلايا سرية جهادية ودخلت هذه الحركات في مواجهة مباشرة مع الأنظمة خاصة في مصر والجزائر، وأصبح الصراع بين هذه الحركات وبين الأنظمة دون ضوابط أو معايير، واعتمدت هذه الحركات وعلى رأسها تنظيم القاعدة بفروعه المختلفة، وتنظيم الجهاد الإسلامي الأسلوب التصادمي والوسائل المسلحة كطريقة للتغيير مستندين إلى اتجاه فكري في الشريعة الإسلامية يجيز الخروج على الحاكم المسلم إذا كان ظالماً. (2)

¹ الجهماني، يوسف، الصراع السياسي في تركيا والعلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص 18-20.

² حرب، محمد، آليات الحركة الإسلامية في تركيا، مرجع سابق، ص 137.

وحتى لا نطيل في فكر وسلوك الجماعات الجهادية والسلفية، سوف نسلط الضوء على سلوك هذه الحركات في الربيع العربي والثورات العربية، باعتبارها قلبت الموازين وغيرت الكثير من النظريات والسياسات، وكان لها انعكاس على سلوك الحركات الجهادية والسلفية شأنها في ذلك شأن كل الأحزاب السياسية بأنواعها، ورصد التحولات الكبيرة لدى حركات الإسلام السلفي والجهادي في ظل الثورات العربية من ناحية وفي ظل الإعجاب بالتجربة التركية والنموذج التركي من جهة أخرى.

الحركة السلفية والجهادية والثورات العربية.

يرى الدكتور خالد الحروب أن السلفيين انتعشوا في حقبة الثورات العربية بشكل مفاجئ، واندفعوا إلى قلب العمل السياسي بشكل مباشر أو غير مباشر سواءً في البلدان التي نجحت فيها الثورات العربية كتونس ومصر وليبيا واليمن، أو البلدان التي زالت الاحتجاجات والتظاهرات والثورات قائمة فيها مثل سوريا، أو الدول المرشحة لانطلاق الثورات فيها مثل الأردن ودول المغرب العربي والخليج، وبدل السلفيون خطابهم الأساسي الذي كان يحض على الابتعاد عن السياسة ليصبح شعارهم خوض السياسة، وخاصة في مصر وتونس على وجه التحديد، حيث قفز السلفيون إلى واجهة المشهد السياسي وأثاروا مخاوف عميقة، وبرزوا كجماعات أقتنت فن الانتهازية السياسية.

في بداية الثورات وقفت الحركات السلفية موقفاً سلبياً من الثورات، وصدرت عنها فتاوى حرمت الخروج على الحاكم والمشاركة في الثورات باعتبار ذلك فتنة يجب تجنبها، وبعد نجاح الثورات تحولت هذه الحركات إلى ممارسة نشاط سياسي محموم للقفز على منجزاتها، وبرزت العديد من الفتاوى السلفية خاصة في مصر مثل عدم جواز وجود قبطي أو امرأة على رأس الحكم، وفرض ارتداء الحجاب، ولم يقف الأمر عند التنظير بل تجاوزه إلى السلوك والممارسة والعنف الذي تمثل في هدم الأضرحة والقبور وقطع أذن أحد الأقباط واهانة غير المحجبات ودفعهن للعودة إلى البيوت إلى غير ذلك من

الممارسات، أما على مستوى السياسات الأعم والأشمل والمتعلقة بالانتخابات والحرية والاستفتاءات التي أصبحت متاحة للجميع، اندفع السلفيون بكل قوة للمشاركة في الانتخابات ودفع الناس للتصويت "بنعم" للدستور الجديد، معتبرة ذلك معركة بين الإيمان والكفر، مما يعني أن الأمر مرتبط عند الحركات الجهادية بالعقيدة وليس بالسياسة، فالإيمان كما يفهمونه غير خاضع للخطأ والصواب، ولا يتفهم السلفيون أن الديمقراطية تعني المشاركة للجميع وتداول السلطة والإقرار بحق الأقليات بأن تمارس حياتها دون قهر ديني، لذلك فالمشكلة تكمن في الفكر السلفي الذي بقي مرهوناً بأدبياته السابقة مع تغير في الوسيلة. (1)

لقد كشفت الثورات العربية حالة تناقضية في الفكر والممارسة السلفية، حيث أضعفت الثورات العربية منطق هذه الجماعات من أكثر من زاوية، فقد ثبت أن المنهج السلمي للثورات العربية أكثر فاعلية من نهج العنف الذي تبناه السلفيون، كما أن أهم شعارات الثورة العربية كانت ولا زالت "الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية" وليس لها علاقة بشعارات السلفيين وإيديولوجيتهم التي كانوا يدعون أنها تمثل رأي الشعوب، كما أثبتت الدراسات العربية أن بالإمكان استخدام واستغلال الإعلام العالمي وتوظيفه لتغطية وخدمة قضايا عادلة من دون الاضطرار للعنف والعمليات المسلحة لجلب الانتباه، لكن الثورات العربية نفسها أتاحت للسلفية غير العنيفة حرية مفاجئة وغير مسبوقه تُستغل الآن بطرق بشعة في أغلب الأحيان، ويمكن القول بأن الثورات العربية كشفت عن ظواهر سلبية في الفكر والممارسة السلفية منها:

(2)

1. إن التعايش بين مكونات المجتمع في مناخ من الحرية، يحتاج إلى وعي عميق وكبير يضع خطوطاً حمراء واضحة بين الخلاف في الرأي، ومحاولة التخلص من الآخر المختلف معه وهناك

¹ الحروب، خالد، الثورات العربية وانتهازية السلفيين، جريدة الأخبار، العدد (1637)، نيسان، 2011.
² حاتم، لطفي، الإسلام السياسي وبناء الدولة الوطنية، ط1، دار صادر، بيروت، 2013، ص 28-30.

شكوك عميقة بأن يتبنى السلفيون موقفاً ديمقراطياً من الآخر المختلف معهم دينياً أو فكرياً سواءً من غير المسلمين أو من المسلمين العلمانيين.

2. تكمن خطورة السلفية في جانب آخر وهو سهولة الانقلاب الكلي على المبدأ النظري الذي قد يطمئن بعض الناس وبعض الأحزاب، ومثال ذلك كيف انتقل الفكر السلفي من مبدأ عدم التدخل في السياسة إلى التدخل الفج فيها، وهذا يعني أن كثيراً من المواقف والمرتكزات الفكرية التي تعتمد عليها التيارات السلفية يمكن أن تتغير بشكل مفاجئ طالما أن الفكر السلفي قائم على الاستئصال والإقصاء للمختلف عنه.

3. كما أن السلفيين ينظرون إلى العلمانية على أنها "فصل الدين عن الدولة" وأنها تفتح الباب لكل ما هو غير إسلامي وغير ديني كي يتمدد في المجتمع على حساب الدين، وبالتالي فالعلمانية من وجهة نظر سلفية هي حركة طارئة على المجتمعات العربية والإسلامية، وبالتالي فهي مرفوضة من وجهة النظر السلفية، لذلك فالخصومة هي ناظم العلاقة نظرياً وواقعياً بين السلفية والعلمانية، كما أن الليبرالية تقوم على تعزيز الحرية الفردية، في حين أن السلفية تعزز فكر الجماعة وتضبط الحريات وفق الحدود الدينية، وهذا اختلاف جوهري بين السلفية والليبرالية.⁽¹⁾

4. كما أن أهم الخلافات بين السلفية والعلمانية ومن ثم الديمقراطية هو مصدر التشريع، وهو حقل سجالي عريض لا يتسع المجال لذكره والانخراط فيه، لكن تكفي الإشارة إلى أن اعتراض السلفيين على المنهج العلماني في السياسة والاجتماع يكمن في اعتبار الإرادة الإنسانية والتوافق الإنساني مصدراً للشرعية والقوانين والمنظومة الأخلاقية، فيما يرى السلفيون أن هذا تحدياً مباشراً وصريحاً لمصدر الشرعية في الإسلام وهو الشريعة الإسلامية والنص الديني.⁽²⁾

¹ مروءة، حسين، النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية، دار الفارابي، بيروت، 1987، ص 21.

² الحروب، خالد، التيار الإسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية، مرجع سابق، ص 26-27.

في ضوء ما سبق يمكننا المقارنة بين النموذج التركي والنموذج السلفي، فالنموذج التركي استوعب الواقع المحلي والدولي في مواجهة التحديات التي فرضتها العلمانية الاتاتورية، مما أنتج في نهاية المطاف "الإسلام التركي المعتدل" الذي تطورت بناءً عليه الأجيال التي قادت حزب العدالة والتنمية والتي خلقت النموذج التركي من خلال العمل على تحقيق العدالة والتعايش مع بقية شرائح المجتمع التركي وحكومات الدولة التركية دون صدام ودون إقصاء، في حين بقيت الحركات السلفية في المربع التقليدي، بل وتحالفت في كثير من الأحيان مع تيارات قبلية وعشائرية لترسيخ قانون رجعي وتقليدي كما في الكويت والأردن وغيرها، وكما حدث في فلسطين وكيف استحل السلفيون قتل الفتحاويين وغيرهم من التنظيمات الأخرى غير الإسلامية، ولا زال الصراع الفتحاوي الحمساوي ماثلاً للعيان حتى الآن.

ما سبق هو نزر من بحر من الفكر والممارسة للحركات السلفية، وفي السياق العام يلاحظ أن هذه الحركات لم تتأثر بالنموذج التركي، وإنما تأثرت بالنموذج الإيراني، وينظر السلفيون إلى تركيا على أنها هي من قامت بتصفية الخلافة الإسلامية، وأنها بؤرة العلمانية المتوحشة والتحالف مع إسرائيل وعضواً في حلف الأطلسي، ومع بعض الإعجاب بقدرة النموذج التركي على أحداث تحولات اجتماعية وقدرته على تحسين موقع تركيا، وتحسين نظرة الشعوب العربية للنموذج التركي وخاصة حول حقوق الإنسان والحريات العامة، والديمقراطية والمواطنة وغيرها، أي أن الحركات السلفية ليست مؤهلة بالشكل المطلوب لتفهم أهمية الدولة وأهمية الأمة رغم كل الإخفاقات المزمنة والمساوية في كثير من الحالات، فالنموذج التركي قام على التفاهم بدلاً من التصادم، واستطاع فهم العلاقة الدقيقة بين الدين والدولة، وانتهج منهاجاً يحقق المصالح العامة للشعب والدولة، واستطاع أن ينمو في عقول وقلوب الأتراك وعلى اختلاف شرائحهم، وهذا ما عجزت عنه الحركات السلفية ولا يبدو أنها قادرة على إتباع النموذج التركي في المستقبل القريب على الأقل.

في ضوء ما سبق يرى الباحث أن مشاريع الإسلام الأصولي قد فشلت في طرح أسلوبها، وهذا ما عبر عنه العديد من المراقبين والباحثين، حيث يرى فرج العشة في كتابه "نهاية الأصولية ومستقبل الإسلام السياسي" كيف أن الجماعات السلفية والجهادية المسلحة استخدمت شعارات محاربة فساد الدولة والاستبداد إلى استخدام ممارسات العنف والإجرام ضد الدولة ومواطنيها، ويرى أن فوز حزب العدالة والتنمية في تركيا، والذي يُصنف على أنه من جماعات الإسلام السياسي ما هو إلا إعلاناً مدوياً عن نهاية الإسلام السياسي الأصولي وليس انتصاراً ساحقاً له، فحزب العدالة والتنمية تبنى برنامجاً سياسياً صرفاً يفصل الدين عن السياسة، وهذا لا يعني فصل الدين عن المجتمع كما أن عبد الله جول الرئيس التركي ونائب اردوغان في الحزب اعترض على تسميتهم بالإسلاميين وقال: "لا تسمونا إسلاميين نحن حزب أوروبي محافظ حديث لا نعترض إذا وصفنا بأننا ديمقراطيون مسلمون على غرار الديمقراطيين المسيحيين في البلدان الأوروبية".

ويرى رشيد خشانة (2012) إن ظاهرة الحركات السلفية التي انتشرت في البلدان العربية خاصة في أعقاب ثورات الربيع العربي، هي أشبه بجبل الجليد الذي لا يمكن سبر أغواره وإدراك امتداداته من خلال الاقتصار على قراءة القسم العائم منه، ولا زالت معظم الحركات الجهادية تستمد عقيدتها من خلال الجمع بين فكر ابن تيمية المعروف بصرامته، وكل من حسن البنا وسيد قطب وجمال الدين الأفغاني وناصر الألباني مع الأخذ بعين الاعتبار السياق التاريخي والثقافي المحلي لكل بلد وخصوصية ذلك البلد، حيث تلعب هذه المفاهيم دوراً حاسماً في تمايز المفاهيم السائدة عن السلفية.

(1)

¹ عبد المجيد، وحيد، تداعيات تحقق سيناريو الدولة الدينية في مصر بعد ثورة يناير 2011، مرجع سابق، ص 12.

لذلك فإن النموذج التركي الذي قطع شوطاً طويلاً في شكل ومضمون الحركة الإسلامية في تركيا وتعاطيها مع مفهوم وقيم الدولة، واتجه نحو الاقتصاد والخدمات وليس نحو الهوية، كما انه ملتزم بشروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، هذا النموذج يختلف كثيراً عن فكر وممارسة الحركات السلفية التي لا تعترف بالدولة المدنية ولا بالمواطنة ولا بحق المرأة، ولا حتى بالمساواة في الحقوق السياسية، هذه الحركات السلفية غير قادرة على الأمل في المستقبل المنظور على محاكاة النموذج التركي، ولها انتقادات عليه وعلى رأسها علاقات تركيا بحلف الناتو وبالولايات المتحدة وإسرائيل لذلك لا يرى الباحث علاقة واضحة بين حزب العدالة والتنمية التركي وبين الحركات السلفية في الوطن العربي.

في ضوء ما سبق يرى الباحث أن فكر حركات الإسلام السياسي السلفي والناشطة في التشكيلات الاجتماعية في المجتمعات العربية فيما يتعلق بالنظرة للدولة الوطنية يتشكل من ثلاث فصائل رئيسية هي:

1. الإسلام السياسي السني الاخواني الاممي.

2. التيار السلفي الوهابي وفصائله الجهادية.

3. الإسلام السياسي الشيعي.

وإذا استبعدنا نموذجي النظام السياسي لدولة ولاية الفقيه، ونموذج النظام السياسي في المملكة العربية السعودية، نجد أن رؤية التيارات السلفية إزاء موضوعات مفصلية تشكل في النهاية رؤية عامة لموقف القوى الإسلامية السلفية من الدولة، خاصة وأن فكر الإسلام السياسي لم يفرز نموذجاً معاصراً في الحكم يمكن الاعتماد عليه، فمن حيث السلطة السياسية بات معروفاً أن احتكار السلطة السياسية ووحدة سلطاتها الثلاث (التنفيذية، التشريعية، والقضائية) تشكل الموضوع الأساسي في الفكر السياسي الإسلامي لتياراته المعتدلة منها والسلفية، وفي هذا المجال يمكن ملاحظة الآتي:

• تتمتع مؤسسة الحكم المتمثلة بسلطة الوالي (الخليفة) المرشد العام، بسلطات واسعة لا تحدّها قوانين دستورية، رغم وجود حالات استثنائية أهمها تشكيل مجالس شورى تساعد سلطة الرأس الأعظم، شريطة أن لا تتخطى الفتاوى الضامنة لسلطة الوالي أو المرشد العام للجماعة الإسلامية.

• سلطة الفقهاء المرتكزة على الشريعة، والتي يمكن عدها سلطة تشريعية، تشكل أداة لضبط مؤسسات المجتمع الأهلي بفصائله العشائرية والطائفية. وغالباً ما تكون الفتاوى، الأداة السياسية الحامية لسلطة الحاكم. وبهذا المسار يشكل النموذج السعودي المبني على تحالف فقهاء الوهابية مع الحكم المثال الأبرز.

• سلطة القضاة ذات اللون الطائفي المترابطة وسلطة الفقهاء تتحدد مهامها القانونية في ضبط التشكيلة الاجتماعية استناداً إلى نصوص فقهية مستمدة من أحكام الشريعة والفتاوى الدينية.⁽¹⁾

استناداً إلى ذلك فإن مختلف التيارات الإسلامية تتبنى مبدأ احتكار السلطة السياسية، ويعد العنف الوسيلة الأهم للوصول إليها، مع التأكيد على أن اعتماد نهج العنف والإرهاب، لا يمنع قوى الإسلام السياسي المعتدل من الاحتكام لمبدأ الشرعية الانتخابية التي أفرزتها الاحتجاجات الشعبية بهدف الوصول إلى السلطة السياسية واحتكارها.

ويرى الدكتور لطفي حاتم (2013): أنه "بهدف توزيع مؤسسات السلطة التنفيذية على دوائر مختلفة تتشكل مرجعيتها من طواقم الهرم القيادي للحركات الإسلامية، تسعى الجماعات الإسلامية إلى تفكيك المؤسسة العسكرية، وتحويل بنائها المرآتي إلى فصائل تدار من قبل أمراء الجهاد، وما يحمله ذلك من تحويل الدول الوطنية إلى دول فاشلة لأسباب كثيرة منها":

¹ حاتم، لطفي، الإسلام السياسي وبناء الدولة الوطنية، مرجع سابق، ص 36-37.

• كسر الترابط بين الدولة الوطنية ومؤسستها العسكرية، هذا الترابط الذي يجعل من الأخيرة الأداة الضامنة للوحدة الوطنية.

• يفضي تفكك المؤسسة العسكرية إلى تفكك الدولة وهيمنة المجتمع الأهلي وما يعنيه ذلك من سيادة الفكر العشائري والطائفي في التشكيلات الاجتماعية.

• توزيع المؤسسة العسكرية على أمراء الجماعات الإسلامية يؤدي إلى نشوء صراعات على النفوذ والسلطة بين أمراء الجماعة السلفية وما ينتج عن ذلك من اندلاع الحروب الأهلية.

إن التناقض بين الفكر السياسي للدول الطائفية القائمة وبين التيارات السلفية الجهادية يكمن بتناقض رؤى أطراف الإسلام السياسي الطائفي من الوطنية والقومية. ففي الوقت الذي يشكل البناء السياسي الطائفي في جمهورية إيران الإسلامية والى حد ما في تركيا محيطاً أيديولوجياً للنزعة الوطنية والقومية، فإن البناء السياسي الطائفي للحركات الجهادية والسلفية يعتمد الأهمية الإسلامية وما يشترطه ذلك من تجاوز مبدأى الوطنية والقومية والعمل على تقسيم البلاد وأدارتها على أساس الأقاليم والأمصار وما يعنيه ذلك من خطر تفكيك الدول الوطنية. (1)

خلاصة القول أن سمات الدولة ونظامها السياسي في فكر الإسلام السلفي ترتكز على المحددات الآتية:

• إعلاء شأن الشريعة والفقهاء المتمثلين بالفتاوى الدينية عند تشريع القوانين الوطنية الأمر الذي يعني إلغاء المؤسسات التشريعية الضامنة لوحدة البلاد الوطنية.

• الأخذ بمبدأ طاعة أولي الأمر وما ينتج عن ذلك من سلطة إرهابية تتحكم في ممارستها النزعات الفردية للحكام والأمراء.

¹ حاتم، لطفي، الإسلام السياسي وبناء الدولة الوطنية، مرجع سابق، ص 39-40.

- إلغاء مبدأ المواطنة واستبداله بمرجعية الفرد الدينية والطائفية.
- تتساوى نزعة تخريب الدولة الوطنية في فكر الإسلام السياسي السلفي مع نزعات الليبرالية الجديدة الهادفة إلى تحجيم دور الدولة الوطنية وربطها بمصالح رأس المال المعولم .

في ضوء ما سبق يرى الباحث أن الحركات الإسلامية السلفية غير مقتنعة بالنموذج التركي خاصة وأنها ترى أنه نموذج علماني له ارتباط وثيق مع أوروبا ومع أمريكا ومع إسرائيل، وترى أنه يريد إعادة السيطرة التركية (العثمانية) على مختلف أنحاء الوطن العربي، كما أن الحركات السلفية لم تصل إلى مستوى الفكر المدني الديمقراطي بالشكل الذي تنزوا إليه المجتمعات العربية.

المبحث الثاني: موقف جماعة الإخوان المسلمين في المنطقة من النموذج التركي

يوضح الكاتب عزمي عاشور الفروق بين تجربتي الإخوان المسلمين في مصر وحزب العدالة والتنمية في تركيا⁽¹⁾ ويرى أن مواقف الإخوان المسلمين بعد سقوط نظام مبارك في مصر جاءت في معظمها متوافقة مع ما يحقق عقيدتها السياسية على المدى البعيد بإقامة حكم ذي صبغة إسلامية في مصر، فجماعة الإخوان في مصر تمثل إحدى أهم القوى السياسية المعتدلة التي يمكن التعويل عليها في أحداث ديمقراطية في المجتمعات العربية، ومثل هذا الطرح ساعد على بروزه عوامل عديدة منها: الدعاية المضادة للنظام السابق واعتبارها جماعة محظورة في تواجدها السياسي، وهذه الدعاية خلقت من حركة الإخوان معارضة موازية للنظام لا يستهان بها، واستطاعت أن تجمع معها وتحت لوائها قطاعات كبيرة من الشباب المتعلم والمتحمس للعمل السياسي والمجتمعي الذي وجد طريقاً مسدوداً أمامه من القنوات الشرعية، سواءً من الأحزاب المقيدة أو فساد الحياة السياسية بالتزوير، وظهرت قوة

¹ عاشور، عزمي، 2012، موقع إسلام أون لاين.

الاختلافات بين الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية في كل من مصر وتركيا <http://islamonline.net>

الإخوان بشكل لافت في انتخابات مجلس الشعب (2005م) عندما حصلت على (20%) من مقاعد البرلمان المصري، وهذا جعل العديد من الباحثين والسياسيين في الغرب يضعونها في إطار كونها إحدى القوى التي يمكن أن تكون في موقع المسؤولية والحكم في مصر وهذا أثار تساؤلاً: هل يمكن أو يستطيع فصيل إسلامي أن يقود عملية الإصلاح والديمقراطية؟ وهنا تباينت الآراء والتحليلات وأن صبت في معظمها في صالح جماعة الإخوان باعتبارها جماعة منظمة ولها اذرع عديدة، كما أنها تصنف ضمن التيارات الإسلامية المعتدلة وتحظى بتعاطف في الداخل والخارج، وعندما قامت الثورة في مصر ونجحت في إسقاط نظام مبارك كشف النقاب عن الشكل الدافعي لهذه الجماعة التي كانت شرعيتها في السابق مبنية على معارضتها للنظام، فظهرت كمن يعود إلى ساحة المعركة وفجأة لا يجد أمامه من يحاربه، فجاءت مواقفها متضاربة متوافقة في الأغلب مع ما يحقق عقيدتها السياسية على المدى البعيد بإقامة حكم إسلامي في مصر، وهذا ظهر جلياً في توافقها مع السلفيين والجماعة الإسلامية في كثير من القضايا السياسية والمثار حولها الجدل عقب الثورة، وفي ضوء النظرة إلى تجربة الإخوان المسلمين وخاصة في مصر، وتجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا يُثار سؤال من المهم الإجابة عليه وهو: هل بالفعل تجربة الإخوان المسلمين في مصر تشبه تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا كما يردد البعض؟ ويرى العديد من الباحثين أن الإجابة تكمن في مقاربات بين النموذجين أهمها: (1)

أولاً: نجاح حزب العدالة والتنمية في تركيا في ظل العلمانية يدحض نهج وعقيدة الإخوان المسلمين الذين يريدون إقامة شرع الله وفقاً لرؤيتهم، فحزب العدالة والتنمية يحكم تركيا من خلال مناخ علماني وديمقراطي على الرغم من المرجعية الإسلامية للحزب، واعتبر الحزب أن الأسس الحديثة للدولة التركية والتي تم تدشينها على مدار تسعين سنة كانت بمثابة الحضانة التي استوعبت حزب العدالة والتنمية وجعلته ينمو بشكل طبيعي، وليس مشوهاً في إطار مؤسسات الدولة الحديثة ومن ثم فهو لا

¹ مروءة، حسين، النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية، مرجع سابق، ص 23-24.

يرى أن خلفيته الدينية تتعارض مع علمانية الدولة ومؤسساتها، وبالتالي فانطلاقة الحزب لم تكن من مرجعية حزبية بل من مرجعية الدولة التركية الحديثة، وهذه الروح للأحزاب الإسلامية التركية لم تظهر بين يوم وليلة، وإنما مرت بمراحل مختلفة من ضمنها انقلابات عسكرية (1960، 1971، 1981) حيث تدخل الجيش للحفاظ على علمانية الدولة، وهذا جعل الأحزاب الإسلامية التركية تحاول التوافق والتأقلم مع الأطر المؤسساتية للدولة التركية، وأخذت تصحح مساراتها إلى أن جاء حزب العدالة والتنمية وحظي بالحكم، وبشكل لا يستشعر فيه كونه حزب إسلامي أكثر من كونه حزب سياسي يدرك قواعد اللعبة السياسية، ويدرك مدى أهمية كيان الدولة التركية ومؤسساتها، وبالتالي كان الحفاظ على الدولة وعلى مؤسساتها على رأس أولويات حزب العدالة والتنمية، كما أن إيمان حزب العدالة والتنمية بالديمقراطية لا يختلف كثيراً عن إيمان أي حزب علماني بها لكونهما خرجا من نفس التربة والوعي الثقافي المجتمعي، بينما قادة الإخوان المسلمين في مصر منغمسون في صراع من أجل البقاء السياسي تحت رحمة نظام مبارك السلطوي قبل سقوطه. (1)

ثانياً : فيما يتعلق بتجربة الإخوان المسلمين في مصر نجدها قد تطورت وخاصة في السنتين سنة الأخيرة في مناخ ووضع مختلف تماماً عن سياق حزب العدالة والتنمية في تركيا، فهي خرجت في سياق ثقافة استبدادية استئصالية سواءً من جانبها، أو من جانب النظام الذي كانت تواجهه، وبالتالي بقيت معها هذه المشاعر والأمراض والعلل سواءً من حيث فكرها القائم على الاستئصال والإحلال أو من جانب ما عانتها من النظام السابق الذي وضعها دائماً في موضع الضحية، فمثل هذه الثنائية لا تخرج إلا أفراداً لا يؤمنون بغير أفكارهم التي دافعوا عنها وسجنوا وعذبوا من أجلها بصرف النظر عن مدى صحتها أو خطئها. وبالفعل ظلت هذه الثقافة الاستئصالية هي المشكلة في عقلية جماعة الإخوان بحيث يعتبرون كل من لم يقف على أرضيتهم عدواً لهم يجب التخلص منه، ومن هنا يظهر التحدي الأساسي للإخوان والذي وجدوا أنفسهم فيه بعد ثورة (25 يناير) ولم يعد ما كانوا يحاربونه كل

¹ مروءة، حسين، النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية، مرجع سابق، ص 25-26.

هذه السنوات موجوداً فهل يصنعون أعداء جدد لهم أم أنهم سيقبلون بالواقع ويتفهمونه ويتعاملون معه وفقاً لقوانينه باعتبارهم إحدى القوى السياسية الموجودة في المجتمع، والتي مثلما لها حقوق عليها واجبات تجاه هذه القوى، وهل تضع في اعتبارها أن العمل معاً تحت إطار مؤسسي وقانوني فوق الجميع وبحكم الجميع، أم يصرون على مرجعية الإخوان وهل يؤمنون بمدنية الدولة أم بمرجعية الحركة، وهل الإخوان قادرون على الخروج من عباءة الاستبداد التي ظلت تطاردها عقود من الزمن في ظل الأنظمة السابقة من عبد الناصر إلى السادات إلى مبارك، وهل ستمثل مبادئ الحرية والتعددية والتسامح وقبول الآخر، وعند الإجابة يشكك كثيراً من الباحثين حول قدرة الجماعة على ذلك، وما يحدث في مصر الآن في ظل حكم الإخوان خير دليل على قصور فكر وممارسات الإخوان في خلق أرضية للتوافق كما نجح حزب العدالة والتنمية في تركيا. (1)

الإسلام السياسي بين النموذج التركي والنموذج المصري.

في عدد يناير/ فبراير من دورية "فورين أفيرز" سأل الرئيس التركي عبد الله غول: عمّا إذا كانت تركيا تمثل نموذجاً يحتذى به بالنسبة لمصر وتونس، فأجاب الرئيس التركي بأنه "سعيد لأن هذه الدول تنتظر إلى تركيا كمثال أعلى نظراً لأن تركيا تمثل ديمقراطية مسلمة وناجحة اقتصادياً"، ولكنه أكد على أن "تركيا لا تلعب دور الأخ الأكبر مع هذه الدول، وإنما تكفي بمساعدتها بتقديم أسرار نجاح التجربة التركية". (2)

هل استطاعت تركيا أن تقدم لدول الربيع العربي أسرار نجاح تجربتها؟

¹ عاشور، عزمي، الاختلافات بين الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية في كل من مصر وتركيا، مرجع سابق، <http://islamonline.net>
² صالح، عاصم، الإسلام السياسي بين النموذج التركي والنموذج المصري، مجلة العرب الدولية، العدد (51)، 2013، www.majallaa.com

بعد عامين من الانتفاضات التي أسقطت الأنظمة الأوتوقراطية في مصر وتونس يمكن القول بأن تركيا فشلت في تقديم وصفة النجاح السياسي للتيارات الإسلامية في البلدين، أو بالأصح فإن هذه التيارات لم تستوعب أبعاد النموذج التركي، أو أنها استوعبته ولكنها لا تريد تطبيقه ، ولعل فكرة استنساخ النموذج التركي -على علاته- في العالم العربي كانت إحدى أدوات تسويق الإسلام السياسي في الأوساط الأكاديمية والسياسية الغربية، بل وحتى في أوساط قطاع عريض من الجماهير العربية بعد ثورات العام (2011)، وخلال العامين اللذين أعقبا الثورات العربية، كانت هناك حالة من الهوس بالنموذج التركي من قبل تيارات الإسلام السياسي. تجلى هذا الهوس في الزيارات المتكررة من قبل رموز هذه التيارات في مصر وتونس إلى تركيا للاستفادة من تجارب حزب العدالة والتنمية البرلمانية، كما تجلى في استعارة مصطلحات تركية خالصة كمصطلح "الدولة العميقة" لتبرير سياسة "أخونة" الأجهزة البيروقراطية في مصر. (1)

يصف أستاذ العلوم السياسية في جامعة (ليدز) التحولات في الحركة الإسلامية في تركيا بأنها اتجهت نحو الاقتصاد والخدمات وليس الهوية. وفي كتاب "العلمانية والديمقراطية المسلمة في تركيا"، يضع البروفيسور "هاكان يافوز" ثلاثة أسباب أسهمت في صياغة الشكل الحالي لحزب العدالة والتنمية وهي:

- 1- كبح الدولة تاريخياً ممثلة في الجيش والمحكمة الدستورية للأحزاب الإسلامية.
- 2- الضغط الخارجي ممثلاً في التزام تركيا بشروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.
- 3- العامل الاقتصادي ممثلاً في صعود طبقة أعمال جديدة تنتمي للأقاليم والأرياف التركية ظهرت نتيجة للسياسة النيوليبرالية الاقتصادية لرئيس الوزراء الراحل "تورغوت أوزال" والتي أدت لتحرير الاقتصاد التركي في الثمانينات، ومثلت هذه الطبقة جزءاً كبيراً من ثقل الحزب وشعبيته.

¹ عاشور، عزمي، الاختلافات بين الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية في كل من مصر وتركيا، مرجع سابق، <http://islamonline.net>

ويمكن إضافة سبباً رابعاً ساهم في بلورة الشكل الحالي لحزب العدالة والتنمية، وهو الطبيعة الصوفية المتسامحة للمجتمع المسلم في تركيا، وخلو التاريخ التركي الحديث من حركات إسلامية مسلحة ذات ثقل كما هو الحال في العالم العربي.⁽¹⁾

وعند المقارنة بين فلسفة الأحزاب الإسلامية التركية والإسلام السياسي العربي تجاه عدد من القضايا الجدلية، نجد أنه على العكس من التجربة التركية، فإن الملاحظ أنه لم يحدث -سواء قبل أو بعد ثورات العام (2011) تغيير حقيقي في فكر جماعات الإسلام السياسي في العالم العربي وعلى رأسها جماعة الإخوان، ويقصد بالتغيير هنا التخلي عن أيديولوجية "الدولة الدينية"، فقبيل ثورة يناير في مصر انتهى الصراع على قيادة جماعة الإخوان خلال انتخابات الجماعة في عام (2010) انتهى لمصلحة التيار المتشدد أو القطبي الذي يتبنى أدبيات الإخوان التقليدية على حساب التيار الإصلاحية، رغم أن هذه الانتخابات جاءت وسط أجواء تبشر بانفراج سياسي في العلاقة بين الجماعة والدولة، إذ كانت الجماعة وقتها تملك (88) عضواً في مجلس الشعب.⁽²⁾

لا يمكن للمعادلة السياسية بشكلها الحالي في مصر أن تقود إلى نهضة اقتصادية واستقرار سياسي بل إنها على الأرجح ستؤدي إلى انهيار اقتصادي وانهيار للدولة، ونجاح الإسلاميين في الحكم سيتطلب تغييراً في أفكارهم تجاه الدولة والمجتمع، وعندما انشقت مجموعات معتدلة نسبياً عن الجماعة بعد ثورة يناير عجزت هذه المجموعات -بقيادة الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح- عن إنشاء كيانات سياسية موازية تستطيع منافسة جماعة الإخوان كما حدث في تركيا، وتجلي هذا الأمر في الهزيمة الكبيرة التي تلقاها الدكتور أبو الفتوح خلال الانتخابات الرئاسية العام الماضي، وقبل ثورة الخامس والعشرين من يناير

¹ صالح، عاصم، الإسلام السياسي بين النموذج التركي والنموذج المصري، مرجع سابق، www.majallaa.com.

² صالح، عاصم، الإسلام السياسي بين النموذج التركي والنموذج المصري، مرجع سابق، ص 9.

بنحو أربعة أعوام قدمت الجماعة مسودة لحزبها السياسي، أو ما يمكن اعتباره مسودة "النموذج الإخواني"، ولقد جاءت تلك المسودة صادمة للمراقبين، إذ أخذت بمبادئ المساواة في المواطنة، فحرمت المرأة وغير المسلمين من "الولاية العامة" كما أخذت بمبادئ الدولة المدنية عندما دعت إلى إنشاء هيئة علماء فوق تشريعية يتوجب استشارتها من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية، لاحقاً وعند تأسيس حزب الحرية والعدالة الواجهة السياسية للجماعة، تراجع الإخوان عن بعض الأفكار التي طرحتها المسودة، وإن كان البعض ينظر إلى هذا التراجع بشيء من الريبة فإذا كان برنامج حزب الحرية والعدالة قد تجنّب الإشارة على الورق إلى هيئة علماء فوق تشريعية فإن "خيرت الشاطر" -نائب مرشد الجماعة ومرشحها الأساسي في الانتخابات الرئاسية- صرح في الثالث من أبريل من العام (2012) بنيته في إنشاء هيئة للحل والعقد تعين البرلمان على تحقيق هدفه الأول وهو تطبيق الشريعة، وإذا كان الدستور المصري الجديد الذي صاغته أغلبية تنتمي لتيارات الإسلام السياسي قد أقرّ بشكل عام مبدأ المساواة في الحقوق السياسية، إلا أنه احتوى على بعض المواد الملغومة كالمادة (219) والتي يمكن استغلالها لتسوية قوانين فاشية، وهذا ما التقطه التيار السلفي بسرعة، وظهر من خلال الحديث الشهير والمسرب للقيادي السلفي ياسر برهامي.(1)

في كتاب الديمقراطية -الإسلام والعلمانية في تركيا- يشبّه "ستاديس كاليباس" الجذور الدينية لحزب العدالة والتنمية بالعربة التي استقلتها مجموعة من العصاميين ورجال الأعمال في قرى وأقاليم الأناضول لتحقيق أدوار سياسية واقتصادية أكبر ، في الحالة المصرية يمكن القول بأن العربة قد استقلتها مجموعة من رجال الدين المتشددين لتحقيق أهداف سياسية ودينية متشددة، ولا أدل على ذلك أكثر من تراجع شعبية الأحزاب الدينية مؤخراً، وانحصار التأييد لهذه الأحزاب في فئة معينة وهذا الأمر

¹ عاشور، عزمي، الاختلافات بين الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية في كل من مصر وتركيا، مرجع سابق، ص 11-13.

يمكن ملاحظته من خلال المظاهرات التي تدعو إليها الأحزاب الدينية، والتي تكتسي بطابع ديني واضح عكس مظاهرات المعارضة والتي تشارك فيها جميع الأطياف. (1)

بعد عامين من الانتفاضات العربية، يبدو الحديث عن استنساخ النموذج التركي في دول الثورات العربية -وتحديدًا مصر- ضربًا من الخيال، فالمقومات التي صاغت الشكل الجديد والمعتدل للإسلام السياسي في تركيا لم تتوفر في مصر، فقبول الدولة والمجتمع بالإضافة إلى المجتمع الدولي للظهور الرسمي للأحزاب الإسلامية في مصر لم يقابله تغيير حقيقي في فكر هذه الأحزاب فجماعة الإخوان ترى بأن وصولها إلى الحكم هو انتصار نهائي لأيديولوجيتها على "الهوية المصرية" وهو ما أشار إليه القيادي في حزب الحرية والعدالة "عبد الموجود الدريبي" في كلمة له رصدها الكاتب الأمريكي "إيريك تراجر"، وذلك أمام مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي عندما تحدث عن أن الثورة المصرية استغرقت (213) عامًا في إشارة ضمنية إلى أنها ثورة على الهوية عرفت مصر طيلة قرنين من الزمان. أما من الناحية الاقتصادية فإن الكتلة الانتخابية للإسلاميين تتركز في الأوساط الأكثر فقرًا وأمية كما ظهر في انتخابات الرئاسة، وفي الاستفتاء على الدستور، حيث صوتت المحافظات الأشد فقرًا والأعلى في نسبة الأمية (المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، بني سويف) لصالح الرئيس محمد مرسي في الجولتين الانتخابيتين، ولصالح الدستور الجديد وهذه الكتلة من المؤيدين تختلف عن مؤيدي العدالة والتنمية في تركيا بأنها غير قادرة على الضغط من أجل تحقيق نهضة اقتصادية كما حصل في تركيا. (2)

بالتأكيد لا يمكن حذف الإسلام السياسي من المعادلة السياسية في مصر والعالم العربي، ولكن لا يمكن للمعادلة السياسية بشكلها الحالي في مصر أن تقود إلى نهضة اقتصادية واستقرار سياسي، بل

¹ المرجع نفسه، ص 14.

² حاتم، لطفي، الإسلام السياسي وبناء الدولة الوطنية، مرجع سابق، ص 50-51.

إنها على الأرجح ستؤدي إلى انهيار اقتصادي وانهيار للدولة ، فنجاح الإسلاميين في الحكم سيتطلب تغييراً في أفكارهم تجاه الدولة والمجتمع، وهذا التغيير بدوره سيحتاج إلى قوى ضبط وتوازن خارج الإطار التقليدي لكي يحدث، وربما تكون المؤسسة العسكرية هي الأقدر على تحقيق هذا التوازن إذا ما قررت العودة إلى السياسة لإعادة تقويم المسار، والمواقف الأخيرة للجيش المصري ممثلة في الإصرار على هدم أنفاق التهريب على الحدود مع غزة رغم وساطات أطراف محسوبة على الرئاسة المصرية، ورفض وزير الدفاع -عبد الفتاح السيسي- لمطالب الرئيس محمد مرسي بفرض إجراءات استثنائية ضد المعارضة والإعلام بعد أحداث المقطم - تشير إلى أن الجيش بدأ فعلاً بممارسة نوع من عملية الضبط والتوازن مع الرئاسة وجماعة الإخوان ، هذه العملية قد تتطور لاحقاً في حال استمرار أخطاء الإخوان إلى ما يشبه عملية الثامن والعشرين من فبراير من العام (1997) والتي أطاح من خلالها الجيش التركي بحكومة نجم الدين أربكان ، أما إذا تدهورت الأوضاع المصرية إلى ما يشبه الحرب الأهلية، فإن استنساخ نموذج انقلاب (1980) التركي قد يكون هو الأقرب ، وهو ما حدث فعلاً في مصر حيث أقصى الجيش المصر حكم الإخوان المسلمين. (1)

مدير مركز القاهرة للدراسات التركية الدكتور طارق عبد الجليل، قال "أننا لسنا بحاجة إلى فكرة استنساخ التجارب، لأن لكل مجتمع مشكلاته وخصوصياته، ولكن تركيا دولة شرقية تقترب منا في التاريخ ولدينا مصير مشترك". وعن نجاح حزب العدالة والتنمية، أكد عبد الجليل أن الحزب لا يطرح نفسه كحركة إسلامية، بل هو حزب ديمقراطي محافظ له مرجعية إسلامية، ويعلن التصالح مع قيم المجتمع العلمانية والسبب الرئيسي في نجاحه هو امتلاك الحزب لرؤية فكرية عميقة وحلول لجميع المشكلات، بالإضافة إلى تنظيم داخلي قوى مكون من (12) جناح، من ضمنهم جناح للمرأة قوامه (2.5) مليون سيدة من أصل (9) مليون هم أعضاء الحزب، مع الاستعانة بالكوادر العلمية

¹ عاشور، عزمي، الاختلافات بين الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية في كل من مصر وتركيا، مرجع سابق، ص 16-17.

المتخصصة، وعن كيفية استفادة الأحزاب المصرية من التجربة التركية، قال علاء فاروق رئيس وحدة دراسات آسيا الوسطى بالمركز "انه يجب مراعاة فروق البيئة والمحيط السكاني والجغرافي بين التجربة التركية ومصر، ونحن لا نسعى لنقل النموذج التركي إلى مصر، ولكننا نريد الاستفادة منه"، وسبب من أسباب نجاح الحزب هو عدم حصره في شعار، و اردوغان يرفض تعريف الحزب على أنه إسلامي، ولم يرفع أي شعار إسلامي في أي انتخابات، وقال بعد أن فاز "سنوات السير على طريق حماية القيم الجمهورية، منها العلمانية، و اردوغان رفع شعار المواطن أولاً، وأول قرار اتخذه هو إصلاح الصرف الصحي، وهو ما انتقد من الإسلاميين بسببه. (1)

الإخوان المسلمون وحزب العدالة والتنمية ومسألة الخلافة.

نظر الكثيرون إلى سياسة أردوغان العربية في السنوات الأخيرة على أنها عودة تركية من أجل إحياء الخلافة العثمانية وفرض الهيمنة التركية من جديد على المنطقة، والآن ومع صعود الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم في مصر، وربما قريباً في العديد من الدول العربية الأخرى، بدأ البعض في طرح مسألة إحياء الخلافة لتكون العامل السياسي الذي يُعيد تشكيل شرق أوسط جديد، ، والحق أن هناك التباساً شديداً في المقارنة بين الموقفين، موقف تركيا الحالي وموقف الإخوان المسلمين من مسألة الخلافة، إذ تبدو الصورة من بعيد متطابقة أو شبه متطابقة، إلا أن الدراسة العميقة للأمر توضح عكس ذلك. (2)

أطلق البعض على السياسة التركية في المنطقة العربية مصطلحاً أذا بُعد تاريخي وهو "العثمانية الجديدة"، ورأى في ذلك محاولة لإحياء الخلافة وعودة لـ"العنزة" التركية من جديد، لكن من يدرس تركيا الحالية يدرك أن أردوغان ورفاقه لم يدخلوا كهف التاريخ، بل على العكس من ذلك خرجوا منه

¹ عبد الجليل، طارق، الإسلام السياسي العربي، جريدة الدستور، العدد 54515/15، سبتمبر 2012.

² عفيفي، محمد، الإخوان المسلمون وتركيا: مسألة الخلافة، 2013، <http://albawabhnews.com>

في محاولة لاستشراف مستقبل جديد دون قطع الصلة تمامًا بالقديم، إذ ابتعدت السياسة التركية الحالية تمامًا عن العقائدية والانحباس في مقولات تاريخية جاهزة ومعلبة، إذ اتسمت هذه السياسة بما يمكن أن نطلق عليه (البرجماتية)، وكان أحمد داود أوغلو هو مهندس السياسة الخارجية الجديدة إذ طرح تصور جديد لتركيا كدولة "جسر"، أي جسر يربط بين الشرق والغرب. وحاول قدر الإمكان توظيف عوامل الجغرافيا والتاريخ في خدمة هذه السياسة، فبالنسبة له فإن تركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق ، فتركيا هي دولة آسيوية وأوروبية وعلى مقربة أيضًا من القارة الإفريقية عن طريق البحر المتوسط، كما أصبحت تركيا عضوًا مراقبًا في منظمة الاتحاد الإفريقي. كما شاركت تركيا على مستوى وزراء الخارجية وعلى مستوى رؤساء الوزراء في اجتماعات جامعة الدول العربية. ويؤكد أوغلو على السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد، وهو مبدأ يسعى لإبراز علاقات تركيا الإستراتيجية مع أمريكا والنااتو وكذلك سياسة حسن جوار مع روسيا وأوراسيا على نفس الوتيرة. من هنا يلاحظ الانخراط المتزايد لتركيا في شؤون العالم شرقه وغربه ، حيث تجاوزت تركيا عقدة التاريخ ولم تقف لتبكي على أطلال الخلافة العثمانية ، وعلى العكس من ذلك يأتي موقف جماعة الإخوان المسلمين التي لا تزال حبيسة التاريخ، إذ تأتي مسألة الخلافة لديها كمسألة عقائدية ، فمن المعلوم أن إلغاء الخلافة العثمانية في عام (1924) كان من أهم العوامل التي دفعت بالإمام حسن البنا إلى إعلان الجماعة في عام (1928) إذ يرى البنا: "أن الخلافة رمز الوحدة الإسلامية ومظهر الارتباط بين أمم الإسلام، وأنها شعيرة إسلامية يجب على المسلمين التفكير في أمرها والاهتمام بشأنها ، والأحاديث التي وردت في وجوب نصب الإمام وبيان أحكام الإمامة لا تدع مجالاً للشك في أن من واجب المسلمين أن يهتموا بالتفكير في أمر خلافتهم ويجعلوا فكرة الخلافة والعمل لإعادتها في رأس مناهجهم". (1)

¹ عفيفي، محمد، الإخوان المسلمون وتركيا: مسألة الخلافة ، مرجع سابق، <http://albawabhnews.com>

والآن ومع وصول الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم تصبح مسألة الخلافة من أهم الأمور التي تتطلب اجتهداً جديداً من جانبهم ، فعلى المستوى المحلي تتناقض فكرة الخلافة مع مسألة القومية المصرية والدولة الحديثة، من هنا التصريح الشهير للمرشد السابق "مهدي عاكف" وسواء كان هذا التصريح صحيحاً أو اقتطع من سياقه فإنه يوضح مدى ارتباط الإخوان بفكرة الخلافة والصدام في ذلك مع الفكرة القومية والدولة الحديثة. وعلى المستوى الإقليمي تثار الآن حول مسألة التنظيم الدولي للإخوان الكثير من الحساسية، بل وسوء العلاقات مع بعض الدول العربية الشقيقة، فما كان مقبولاً في زمن سابق لم يعد مقبولاً، والجماعة تحكم أهم دولة عربية وهي مصر. إن مسألة تصدير الثورة أو تصدير "الخلافة الإسلامية" إلى العالم العربي والإسلامي سوف تثير الكثير من الأزمات الدبلوماسية والسياسية بين مصر وجيرانها ، فقد آن الأوان أن تخرج الجماعة من كهف التاريخ وتتعلم من التجربة التركية، وتقدم اجتهداً جديداً يتناسب مع العصر.⁽¹⁾

هل يمكن تطبيق النموذج التركي في مصر؟

يرى الباحث أنه لا يمكن تطبيق النموذج التركي في مصر على الأقل في المستقبل المنظور، وذلك لوجود اختلافات عديدة بين ظروف تركيا وظروف مصر. وحتى الآن لا نستطيع الحكم على فشل أو نجاح "النموذج التركي" في بلاد "الربيع العربي" لأنه لم يطبق فيها أصلاً، بالإضافة إلى أنني أعتقد صعوبة تطبيقه في هذه البلاد للاختلاف الكبير بين الظروف التاريخية والاجتماعية بين تركيا والبلاد العربية، وأيضاً لخصوصية التجربة العربية واختلافها عن مثلتها التركية.

تركيا دولة علمانية بحسب دستورها، والجيش التركي يرى أن من واجبه حماية هذه العلمانية الأتاتوركية. ومن أجل ذلك قام بعدة انقلابات على المؤسسة الحاكمة كان آخرها انقلابه على الدكتور

¹ عفيفي، محمد، الإخوان المسلمون وتركيا: مسألة الخلافة، مرجع سابق، ص 6-7.

نجم الدين أريكان، الزعيم الروحي لأردوغان، كما أقدم هذا الجيش على إعدام الرئيس عدنان مندريس عام (1960م) لأنه خرج على علمانية كمال أتاتورك. هذا الواقع فرض على حزب العدالة والتنمية التركي الابتعاد عن الخطاب الديني المباشر، والاعتماد على الخطاب القريب من الفهم العلماني لكي يكون مقبولاً من المجتمع والجيش في وقت واحد، وهذا النوع من الخطاب أعطاه فرصة لكي ينجح، وكانت موازنة الحزب بين الإسلام والعلمانية والاقتصاد، والنجاح في ذلك فرصة أخرى لنجاح الحزب واقتناع عامة الأتراك بمنهجه، وكل ذلك ما لم يتوفر للأحزاب المشابهة في البلاد العربية. بل إن واقع هذه الأحزاب وواقع دولها لا يمكنانها من استنساخ التجربة التركية على الإطلاق، ولقد اتضح بعض ذلك من خلال مقابلة تلفزيونية مع رجب طيب أردوغان في القاهرة قال فيها: "إن المصريين سيقومون بالديمقراطية بشكل جيد وسيرون أن الدولة العلمانية لا تعني الدولة اللادينية، بل تعني احترام كل الأديان وإعطاء كل فرد الحرية في ممارسة دينه". هذا الفكر الأردوغاني لم يقابل بالترحيب من الإخوان المسلمين، إذ رد عليه الناطق باسمهم محمود غزلان قائلاً: "إن تجارب الدول لا تُستنسخ، وإن ظروف تركيا فرضت عليها التعامل بمفهوم الدولة العلمانية". وهو محقّ في ذلك، فالدول العربية - ومنها مصر وتونس وليبيا - لم تشهد حرباً بين الإسلام والعلمانية، بل إن دين هذه الدول هو الإسلام بحسب دساتيرها. صحيح إن هناك صراعاً بين المنادين بتطبيق الإسلام بالكامل وبين من لا يريد ذلك، لكنه صراع خفي لا يصل إلى درجة ما هو موجود في تركيا قبل أردوغان. وحالياً هناك نوع من التشابه بين الجيوش في دول (الربيع العربي) والجيش التركي. فالعسكر هم من يحكم فعلاً في مصر منذ عهد جمال عبد الناصر وكذلك كان الوضع في ليبيا وتونس. وكان "العسكر" يملكون مؤسسات اقتصادية ضخمة تدار لحسابهم وحساب مواليتهم ما جعل تخليهم عن الحكم أمراً في غاية الصعوبة.

(1)

¹ الهرفي، محمد، هل اخفق النموذج التركي في مصر والمنطقة العربية، جريدة الشرق الأوسط، العدد (12661)، الأحد (28 يوليو، 2013).

أما في تركيا، فكان الجيش يحكم ولكن من وراء الستار، فالحكم المعلن للمدنيين أما الحكم الفعلي فاللحسك والواقع كان يشهد بذلك دائماً، وهذا ما يحاول فعله حالياً العسكر في مصر من خلال البحث عن غطاء مدني، وهم بهذا يقتربون من التجربة التركية القديمة التي أصبحت ضعيفة حالياً بسبب قوة حزب أردوغان ووقوف غالبية الشعب معه، ما أضعف قوة الجيش وحدّ من طموحه في السيطرة الكاملة على مقدرات الأمور في تركيا، واعتقادي أنه لن يستسلم، وأن الصراع بين المؤسستين المدنية والعسكرية لن يتوقف تماماً، لكنه قد يأخذ صوراً مغايرة عما كان عليه قديماً ولعل مظاهرات ميدان تقسيم توحى بشيء من ذلك.

الأحزاب الإسلامية العربية، بتركيبتها المتنوعة، أرادت تقليد الأسلوب العلماني في الوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه بصورة فاعلة، بينما حزب العدالة والتنمية التركي المنغمس في الأجواء العلمانية أراد أن يخفف من هذه القيود ليقترّب من تطبيق الإسلام أو بعضه وتحت الغطاء العلماني وهذا هو الفرق بين الواقعين العربي والتركي، بالإضافة إلى أن حزب التنمية والعدالة التركي أخذ وقتاً كافياً لكي يحقق بعض أهدافه، خاصة الاقتصادية التي تهّم القطاع الأكبر من المواطنين، وهذا ما لم يتيسّر للأحزاب العربية وخاصة حزب الحرية والعدالة، والذي من خلاله وصل الرئيس محمد مرسي إلى رئاسة الجمهورية في مصر، لكنه أقل من منصبه من خلال ثورة مدنية ساندها الجيش المصري، كما أن النموذج التركي له خصوصيته، وكذلك النموذج المصري، ولكن هناك فرقاً كبيراً بين الخصوصيتين، وهذا ما يجعل تطبيق أحدهما في مكان الآخر مستحيلاً.

المبحث الثالث: التجربة التونسية وتطبيق النموذج التركي

يتساءل الكثير من المحللين والخبراء حول إمكانية تطبيق التجربة الديمقراطية التركية الناجحة في دول الربيع العربي، حيث يتوقع البعض نجاح النموذج التركي في دول الربيع العربي، بينما يرى آخرون صعوبة تطبيقه في ظل حالة الاستقطاب بين التيارين الإسلامي والعلماني في هذه الدول. ويرى العديد من المراقبين والباحثين أن تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا قد تكون أحد التجارب المناسبة للتحوّل الديمقراطي في دول مثل تونس، التي تعدّ مولد ثورات الربيع العربي خاصة بعد وصول تيار الإسلام السياسي إلى سدة الحكم في تونس، وفي هذا الشأن صرح زعيم حركة النهضة في تونس راشد الغنوشي قوله إن النموذج المناسب لتطوير الديمقراطية في العالم الإسلامي هو النموذج التركي، وأضاف الغنوشي في تصريحات له في أكتوبر عام (2011)، أثناء ذروة ثورات الربيع العربي التي هزت عدة دول في الشرق الأوسط "إن تركيا تعتبر بلدًا نموذجيًا بالنسبة إلينا في مجال الديمقراطية." (1)

وأبرزت الدراسة البحثية التي أعدها مركز بروكنجز، أحد المراكز البحثية في واشنطن (دي سي) تحت عنوان طويل "الإسلام السياسي بدون الدولة المسلمة: هل يمكن أن يكون حزب العدالة والتنمية التركي نموذجًا للدول العربية الإسلامية؟" (2) وقال التقرير إن عنوان هذه الدراسة يمكن تلخيصه في كلمات موجزة كالآتي: هل يمكن اعتبار تجربة حزب العدالة والتنمية الإسلامي في تركيا النموذج الديمقراطي لدول الربيع العربي، وتدور فكرة الدراسة حول الكيفية التي عمل من خلالها حزب العدالة والتنمية على تعزيز الديمقراطية وبالتالي تهدئة المخاوف في الشرق الأوسط وفي الدول الغربية من قيام الأحزاب الإسلامية الحاكمة في دول الربيع العربي بتحويل بلادهم إلى نماذج سنية على غرار النموذج

الاستبدادي الإيراني المناهض للدول الغربية. ومع ذلك تقر الدراسة بأن هناك العديد من المجتمعات

¹ الجورشي، صلاح الدين، تونس بعد الثورة: مخاوف وانقسامات، مجلة الحرية، (2013/1/26).

² أحمد، صافيناز، الثورة التونسية: المسار والتحديات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2013، ص 6-7،

العربية رفضت النموذج التركي، بحجة أن دفاع حزب العدالة والتنمية عن العلمانية في تركيا تجعل من النموذج التركي غير قابل للتطبيق في أي مكان آخر في المنطقة نظراً لأن النظام الحاكم في تركيا الآن هو النظام العلماني الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك في العشرينات من القرن الماضي على أنقاض الإمبراطورية العثمانية المنهارة ومنذ ذلك الحين، يُهيمن على السياسة التركية التواصل القائم بين النموذج العلماني الإسلامي والنموذج العلماني الليبرالي، وذلك في ظل وجود الجيش كضامن للطبيعة العلمانية للدولة ، ولذلك نجد أن الدستور التركي لا ينص على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، وكذلك لا يسمح لأي مؤسسة دينية أن تحل محل الحكومة. (1)

النموذج التركي والوضع في تونس

يمكن أن تكون تونس أفضل استعداداً لمحاكاة النموذج التركي حيث لم يذكر الدستور أي إشارة إلى الشريعة الإسلامية، وكذلك التشابه بين السياسات العلمانية التي صار عليها الرئيس الأول للجمهورية التونسية حبيب بورقيبة بين عامي (1957 و 1987)، وبين ما حدث في تركيا في بداية القرن العشرين، ولذلك فإن تونس تسير بخطى ثابتة نحو دولة تمنح حق المواطنة الكاملة وتوفر المساواة في الحقوق، والحريات المدنية لكافة المواطنين. (2) وفي هذا الشأن يقول هاني نسيرة في كتابه (النماذج المتوقعة للحكم الإسلامي في مصر وتونس) أن النماذج الممكنة للحكم الإسلامي المنتظر في بعض بلدان العالم العربي، وتحديدًا مصر وتونس، مرهونة بالبنية الديمقراطية للثورة والمسار السياسي ، فقد قامت هذه الثورات بمطالب ودعوات ديمقراطية وصعدت الحركات الإسلامية لمفاصل الحكم، ليس عبر الاستيلاء، أو التغلب أو الحاكمة والانقلاب الإسلامي -بتعبيرات المودودي وسيد قطب - ولكن عبر الآليات الديمقراطية والمدنية رغم تناقض تكفير البعض من السلفيين لها حتى الآن، ولعل خطاب

¹ أحمد، صافيناز، الثورة التونسية: المسار والتحديات، مرجع سابق، ص 7-8.

² حامد، توفيق، النخب العلمانية التونسية والخوف من حركة النهضة، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات، العدد (12)، 2012.

حركة النهضة التونسية الأقرب للنموذج التركي، والأكثر تطوراً على المستوي النظري من جماعة الإخوان المسلمين في التقارب من هذا النموذج، وتأكيد هذا التماهي، واعتذارها عن مقولات بعض صقورها، كرئيس وزرائها حمادي الجبالي، عن استعادة الخلافة -السادسة- في (نوفمبر 2011)، التي انتظرها التونسيون جمهورية ثانية -كما المصريون - وقد قلل نور الدين البحيري، عضو المكتب التنفيذي والناطق الرسمي باسم "حركة النهضة"، من هذا الجدل، مشيراً إلى أن حديث حمادي الجبالي كان في إطار الحديث عن سياق تاريخي معين، وأنه قد تم فهمه على غير مقصده الحقيقي، مشدداً على أن "حركة النهضة" ستبقي دائماً مع مشروع الدولة المدنية والنظام الجمهوري، وأن حركة النهضة كانت، ولا تزال، وستبقي تناضل من أجل الدولة المدنية، التي تكون فيها السيادة للشعب وحده، عبر انتخابات حرة مستقلة ونزيهة، وأن حركة النهضة تدافع عن النظام الجمهوري الذي يتساوي فيه كل المواطنين في الحقوق والواجبات، مؤكداً أن حركة النهضة تدعم النظام الذي يضمن كل الحقوق للتونسيين والتونسيات، والذي يضمن التداول السلمي للسلطة، وبينما اتضحت مواقف حركة النهضة وهو ما استتبع هجوم زعيم القاعدة، أيمن الظواهري، عليها في (10 يونيو 2012) من أنه لن يتم النص على أن الشريعة مصدر التشريع في الدستور التونسي القادم، المخول وضعه للمجلس الوطني التأسيسي، لا تزال اللجنة التأسيسية للدستور المصري تعمل في تشكيلها الثاني، بعد حكم القضاء الإداري، دون ملامح واضحة لبقائها، أو ما ستبقيه أو تستبعده. (1)

فهذه البنية الديمقراطية لطبيعة الثورات العربية تكاد تسقط من الإسلام السياسي خيار الشمولية الدينية بغير رجعة، ويحل مكان مقولاته التاريخية في استئناف الخلافة أو استعادة الدولة الإسلامية مقولات أخرى مدنية وتنموية وتوافقية، أكثر قبولا من القوى المدنية والشبابية ذات الميل غير الإسلامي، والتي كانت أكثر فاعلية في نجاح هذه الثورات، وفي ذات الوقت مثل صعود التيارات الإسلامية المعتدلة في

¹ بويطان، هادي، الخلافة السادسة وازدواجية الخطاب عند إسلامي تونس، موقع فرانس (24)، 2012، www.france.24com.

تونس وعبر انتخابات حرة ونزيهة صدمة للتيارات العلمانية ، خاصة المتشددة منها والتي ترغب في الحفاظ على الهوية العلمانية في مواجهة الهوية الإسلامية على العكس من الأحزاب العلمانية الأخرى، التي تتسم بقدر من الاعتدال والتي قبلت التحالف مع الإسلاميين، وهو ما يندرج بمواجهات سياسية مستقبلية مع النخبة الإسلامية عند صياغة الدستور الجديد، وتتمثل النخبة الإسلامية في حركة النهضة التي كانت تعرف باسم الجماعة الإسلامية وتأسست في عام (1972) بمجموعة من النشطاء وأساتذة الجامعات أبرزهم راشد الغنوشي، وفي عام (1987) تحول أسماها إلى حركة النهضة كإحدى وسائل مواكبة حركة التطور الديمقراطي في تلك الفترة والتي تمثلت في إصدار قانون الأحزاب، وأعدت الثورة التونسية قادة وكوادر الحركة إلى واجهة العمل السياسي مرة أخرى بعدما عانوا من قمع نظام بن علي، وقد استنقت الحركة مبادئها من حركة الإخوان المسلمين في مصر إلا أنها أعلنت قبيل الثورة التونسية وأثنائها أنها أصبحت أكثر اقتراباً في فكرها من حزب العدالة والتنمية التركي، وتتمثل المعالم الرئيسية لبرنامج النهضة في الاهتمام بإحياء الدور الحضاري للإسلام على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية، مع الحفاظ على الهوية الإسلامية وإعادة بعثها بعيداً عن التبعية الغربية، وتجديد الفكر الإسلامي بما يتواءم ومقتضيات الحياة وتطوراتها، وتشدد الحركة على احترامها لحقوق الإنسان وتداول السلطة وقيام دولة مدنية تكفل الحريات العامة وتضمن حقوق المرأة.⁽¹⁾

الصراعات الداخلية بعد الثورة

تعانى تونس بعد الثورة حالة صراع سياسي بين ما يمكن تسميته بالنخب القديمة والنخب الجديدة خلال المرحلة الأولى من مسار التحول الديمقراطي الذي شهدته الدولة بإجراء انتخابات المجلس التأسيسي واختيار الرئيس الذي يفقد ذلك المسار في مرحلته الانتقالية وما يرتبط بها من تأسيس وتكوين مؤسسات وهيئات انتقالية تتم عبرها عملية التحول تلك، ولأنها مرحلة انتقالية سمتها الأساسية عدم

¹ أحمد، صافيناز، الثورة التونسية: المسار والتحديات، مرجع سابق، <http://acpss.ahramdigital.org.eg>

الاستقرار وصولاً لتشكيل مؤسسات مستقرة فمن الطبيعي أن تشهد حالة من الصراع بين القوى السياسية المحسوبة على نظام بن علي وبين القوى الجديدة التي أفرزتها الثورة سواء تلك القوى الثورية التي تتخذ من الشارع وسيلة الضغط الأساسية لتحقيقاً لأهداف الثورة أو تلك التي عادت إلى واجهة العمل السياسي بعد سنوات من الحرمان على اعتبارها كيانات وحركات حزبية محظورة أو تلك القوى التي تمرست في العمل السياسي من اليساريين والليبراليين والعلمانيين. وفي ضوء ذلك فإن عملية الصراع بين تلك النخب موجودة ومرشحة للتصعيد، وفي هذا الإطار اعتبر الاستقطاب الإيديولوجي أيضاً رافداً مهماً من روافد الصراع الداخلي بين النخب السياسية والمجتمعية قبل الانتخابات التأسيسية وتمثل بوضوح في حالة التجاذب الحزبي حول مسارات عملية الانتقال الديمقراطي، وحول تحديد موعد انتخابات المجلس التأسيسي، وداخل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة، مما يدعو إلى التساؤل بشأن كيفية تفاعل الساحة السياسية التونسية الجديدة مع نتائج ومردود هذا الاستقطاب، هنا يمكن تقسيم هذا التفاعل ومن ثم المردود إلى مرحلتين: الأولى تشمل الفترة التي تلت سقوط بن علي وحتى إجراء انتخابات المجلس التأسيسي والثانية تشمل المرحلة التي تلت إجراء الانتخابات. (1)

تميزت الساحة السياسية في تونس بعد ثورة (14) يناير وخلال المرحلة الانتقالية بحالة حراك حزبي كبير حيث قامت العديد من القوى السياسية بتأسيس أحزاب جديدة مستفيدة ولأول مرة من حالة الانفتاح على العمل السياسي، حيث بلغ عدد الأحزاب السياسية عند بدء انتخابات المجلس التأسيسي في (23) أكتوبر الماضي حوالي 100 حزب وحركة، هذا الكم الهائل من الأحزاب قد يعد علامة صحية على سلامة الحياة السياسية التونسية وقد يعد علامة على التشتت وتفتيت الأصوات الانتخابية ، في هذا الإطار يمكن تصنيف الحياة الحزبية في تونس بعد الثورة إلى مجموعتين تضمّان العديد من القوى

¹ الشحيمي، محمد علي، النخب قاطرة مجتمع ما بعد الثورة في تونس ، 2011، الشبكة العربية العالمية،

الحزبية المجموعة الأولى مجموعة الأحزاب الإيديولوجية والمجموعة الثانية مجموعة الأحزاب البراجماتية أي التي تتسم سياستها وتعاطياتها مع القضايا المختلفة بقدر من المرونة يتم من خلالها تطويع برامجها بما يتماشى مع تطورات الأوضاع، وقد اتسمت الخريطة الحزبية التونسية أيضا خلال المرحلة الانتقالية وقبل انتخابات المجلس التأسيسي بارتفاع حدة الاستقطاب ووجود فجوة بين تطلعات النخب والسياسيين وتطلعات الفئات المهمشة والمحرومة سياسياً واقتصادياً والتي في حاجة شديدة إلى تطبيق العدالة الاجتماعية، أيضا ازداد العزوف السياسي عن اعتبار الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة هيئة ذات شرعية لأنها ببساطة تعتبر أن لقراراتها صفة الإلزام بما يتجاوز دورها كهيئة استشارية وهو ما يعنى تحولها إلى سلطة تشريعية غير منتخبة، مما اعتبر من جانب العديد من القوى السياسية عرقلة لمسار التحول الديمقراطي وفرض لوصاية الأقلية على الأغلبية ، وعلى إثر ذلك سحبت العديد من القوى ممثليها من الهيئة. (1)

وبعد انتخابات المجلس التأسيسي حدث تغير في المشهد السياسي بتشكيل تحالفات برلمانية جمعت إلى جانب حزب النهضة كل من حزب التكتل من أجل العمل والحريات وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، مما دفع المعارضة إلى التكتل بدورها في مواجهة الأغلبية خاصة بعدما أكد العديد من المحللين حدوث حالة من الانحراف عن رهانات المرحلة الانتقالية والتي تتعلق بحشد الجهود السياسية في ملفات محددة يجب معالجتها باعتبارها القضايا الأهم في المرحلة الانتقالية الحالية وهي ملفات صياغة الدستور والاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي ، وفتح ملفات الفساد السياسي والمالي والإداري، وإعادة هيكلة المؤسسة القضائية وتطهيرها، ومعالجة البطالة وإصلاح النظم التربوية والثقافية والإعلامية، على أن يتم ذلك عبر التنسيق بين التمهيد للانتقال السلس والحقيقي نحو الديمقراطية وفي الوقت نفسه معالجة القضايا الراهنة والآنية. حيث يرى البعض أن القوى السياسية الفائزة في

¹ الحناشي، عبد اللطيف، الثورة التونسية: أبرز التحديات وأهم العقبات، مجلة الشروق التونسية، (5/6/2012).

الانتخابات "توافقت" على اقتسام المناصب الحكومية مجلساً وحكومة ورئيساً دون أن تعرض تلك القوى مهام مناصبها واختصاصاتها على القوى الشعبية التي أتت بها إلى المجلس التأسيسي مما يعد تحولاً نحو ديكتاتورية الأغلبية خاصة بعد أن ارتبطت تلك التجاوزات بالاختلاف الواضح في المنطلقات الفكرية تجاه تصورات كل حزب من أحزاب ائتلاف الأغلبية فيما يتعلق بطبيعة المشروع المجتمعي المرغوب في تدشينه خلال المرحلة الانتقالية.⁽¹⁾

السياق الإقليمي والدولي للثورة التونسية.

السياق الإقليمي: الثورة التونسية في سياقها الإقليمي تأثرت بموقفين الموقف الليبي والموقف الجزائري، فبالنسبة للموقف الليبي من الثورة التونسية كان مناهضاً لها منذ بدايتها حيث عارض الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي فكرة عزل الرئيس التونسي بن علي، لكن وبنجاح الثورة الليبية في الإطاحة بالقذافي واغتياله تبقى العلاقات التونسية الليبية الجديدة في دولتين متجاورتين نجحت فيهما الثورة مرشحة للتطور نحو الأفضل خاصة في ظل اعتماد تونس إلى حد كبير على عائد التبادل التجاري وحركة السياحة بين البلدين كأحد روافد الدخل. أما بالنسبة للجزائر فقد كان موقفها يتسم إلى حد كبير بالحياد واكتفت بإعلانها احترامها "إرادة الشعب التونسي" ويظل الرهان الحقيقي على علاقات جزائرية تونسية فعالة في مرحلة ما بعد الثورة لصالح العلاقات الاقتصادية وتفعيلها بين البلدين.⁽²⁾

السياق الدولي: تعتبر فرنسا من أكثر الدول اهتماماً بما حدث في تونس لاعتبارات تاريخية ترتبط بالإرث الاستعماري الفرنسي ولاعتبارات القرب والجوار الجغرافي، كان موقف الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي صادم لقوى الحراك الاجتماعي ولقوى الثورة حيث استمر ساركوزي داعماً لنظام بن علي

¹ الحناشي، عبد اللطيف، الثورة التونسية: أبرز التحديات وأهم العقبات، مرجع سابق، ص 3-4.

² الشحيمي، محمد علي، النخب قاطرة مجتمع ما بعد الثورة في تونس، مرجع سابق، www.globalarabnetwork.com

حتى اللحظات الأخيرة قبل هروبه، ولا زالت فرنسا تمتلك العديد من قوى التأثير في صنع القرار التونسي عبر العديد من شركائها من التيارات السياسية العلمانية، سواء المعارضة منها أو المشاركة في الحكومة الانتقالية الجديدة أو حتى من جانب نشطاء المجتمع المدني. أما فيما يتعلق بدور فرنسا والأوروبيين بصفة عامة في دعم عملية الانتقال الديمقراطي في تونس حالياً فيحتاج إلى اقتراب أوروبي حقيقي من الواقع التونسي الجديد بتقديم دعماً مالياً للأوضاع الاقتصادية المتردية وما يرتبط بها من مردود اجتماعي، فحتى الآن لازال الدعم الأوروبي المتوقع محدود للغاية ناهيك عن عدم الإسراع في مفاوضات منح تونس بعد الثورة مرتبة الشريك التجاري على خلفية ضلوع نظام بن علي في عدم احترام حقوق الإنسان، والذي كان سبباً مباشراً في تأجيلها وكان من المفترض أن يؤدي تغيير الأوضاع بعد الثورة التي قامت من أجل احترام الحريات وحقوق الإنسان إلى تحريك هذه المفاوضات ولكن ذلك لم يتم حتى الآن، أما الموقف الأمريكي من الثورة التونسية فكان أكثر تفاعلاً من الموقف الأوروبي خاصة منذ بداية الثورة فبالرغم من فجائية الحدث إلا أن واشنطن أيدت الثورة، ولكن ولمصالحها مع النظام القديم ومخاوفها من وصول إسلاميين متشددين للسلطة كانت تفضل استبدال بن علي بشخصية من داخل النظام لإدارة المرحلة الانتقالية تكون قادرة على السيطرة عليها، لكن قوة الرفض الثوري لتدخل أي قوة خارجية بهدف فرض إرادتها على الشعب التونسي حالت دون ذلك.⁽¹⁾

التحديات المستقبلية

تواجه تونس الجديدة في المرحلة القادمة تحديات عدة نابعة من طبيعة العلاقة بين القوى السياسية العاملة على الساحة خاصة تلك التي تقاسمت مقاعد المجلس التأسيسي على إثر نتيجة الانتخابات الأخيرة، فلا تزال هناك مخاوف عديدة لدى الشارع والقوى السياسية من ازدواجية خطاب حزب النهضة بين خطاب سياسي وآخر ديني الأمر الذي قد يؤدي إلى طرح برنامجين فكريين متناقضين تلك

¹ الحناشي، عبد اللطيف، الثورة التونسية: أبرز التحديات وأهم العقبات، مرجع سابق، ص 5.

الوضعية المحتملة قد تؤدي إلى "أزمة فكرية" في عمل الحزب في الحياة السياسية والاجتماعية تترك أثراً سلبية على المواطنين من ناحية، وعلى القوى السياسية من ناحية ثانية تكون منفذاً لعودة النمط الديكتاتوري في معالجة الحريات وقضايا الفكر والتعبير ، بالإضافة إلى ذلك تواجه الحكومة التونسية الانتقالية تحدياً اقتصادياً ذا أبعاد اجتماعية شديدة الوطأة فإذا كانت الشرارة الأولى للثورة بسبب إحساس الشباب باليأس من أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية المتردية فإن ارتفاع معدلات البطالة بصورة كبيرة بعد مرور العام الأول على الثورة يعد من التحديات التي يجب على حكومة الجبالى مواجهتها بفعالية خاصة بعد وصول عدد العاطلين عن العمل ما يقرب من (800) ألف شخص بعد أن كانت حوالي (300) ألف شخص، حيث أغلق ما يقرب من (100) مصنع وعاد أكثر من (600) ألف عامل من العاملين في ليبيا على إثر المواجهات التي شهدتها الثورة الليبية مع نظام القذافي، مما زاد من وطأة الأوضاع الاقتصادية، أضف إلى ذلك توقف حركة السياحة التي كانت تشكل مصدراً مهماً من مصادر الدخل القومي التونسي، يضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات الفقر والعوز خاصة في المناطق الريفية، وفي إطار ذلك ترى حكومة حماد الجبالى أن بإمكانها التغلب على حالة التراجع الاقتصادي تلك عبر (16) خطوة إنمائية أقرها الجبالى في بيان حكومته أمام المجلس التأسيسي منها إصلاح القطاع المصرفي وإتاحة المجال أمام إقامة البنوك ذات المعاملات الإسلامية، ومراجعة المنظومة الضريبية، ودعم القطاع السياحي وتنشيط السوق المالية....الخ.

وأخيراً يمكن القول أن ثورة تونس نجحت بلا شك في عبور اختبار الديمقراطية الأول، لكن التحديات التي تفرضها المرحلة الانتقالية الثانية تبدو في مجملها وأبعادها أكثر تأثيراً على مسار الانتقال

الديمقراطي من المرحلة التي تلت انهيار النظام السابق، وهو ما يفرض على القوى السياسية الجديدة ضرورة الحفاظ على حالة التوافق التي بدت في طريقها إلى بناء الديمقراطية المنشودة.⁽¹⁾

إمكانية تطبيق النسخة العربية من حزب العدالة والتنمية التركي في تونس.

اتجه خطاب حزب النهضة للمهمشين والفقراء والمستبعدين في المدن والقرى والأحياء الشعبية مع تنوع لغة الخطاب حسب الأحوال، حتى تمكنت النهضة من حصد تأييد ليس فقط مؤيديها من النشطاء والمنضوين تحت لوائها، ولكن أيضاً الحصول على تأييد الناخبين المتعاطفين مع أفكار الحركة في ثوبها المتجدد/الإصلاحي، وأيضاً الفئات المتدينة من التونسيين الذين استجابوا للخطاب المتطور الذي تبنته قيادات النهضة، وبعد إعلان نتيجة الانتخابات وفوز النهضة بـ(89) مقعداً في المجلس التأسيسي، استشعرت حركة النهضة وقادتها وفي مقدمتهم الغنوشي درجة عالية من الثقة بالنفس، مؤكدين سقوط حاجز الخوف المجتمعي التقليدي من الإسلاميين، هذا على الرغم من أن مسارعة النهضة للحديث عن التشكيل الحكومي وصيغة توزيع المناصب الرئيسية دفع البعض للتكهن بأن الإسلاميين يضمرون "رغبة عارمة" للوصول إلى السلطة وممارستها، ولكن ظل السؤال الرئيسي ماثلاً: أي نموذج مجتمعي سيتم طرحه على التونسيين في ظل حكم حزب النهضة "الإسلامي"؟ وهنا، يمكن طرح عدة ملاحظات:

1. في العموم، يتوخى الشعب التونسي بناء جمهورية علمانية يتخذ فيها الدين مكانة محايدة، وتعامل فيها الشريعة الإسلامية كغيرها من الشرائع كشأن خاص بدون تدخل من الدولة، وقد أدى فوز حزب النهضة الإسلامي إلى تصعيد الجدل مجتمعياً وسياسياً حول العلاقة بين الدين والدولة مما يستوجب من النهضة الكثير من المواقف المحددة، وربما لن يكون كافياً أن يردد الغنوشي أنه ليس

¹ الحناشي، عبد اللطيف، الثورة التونسية: أبرز التحديات وأهم العقبات، مرجع سابق، ص 5-6.

"الخوميني"، وأن حزبه هو حزب إسلامي ديمقراطي، وتمثل قضية المرأة نقطة فاصلة وأقر بأن المساواة بين المرأة والرجل مستمدة من الشريعة وهي مسألة محسومة قانونياً.

2. على الرغم من الوجه الحداثي الذي يحرص عليه الغنوشي وصحبه في حزب النهضة، وتجاهل هؤلاء الإشارة إلى ارتباطهم بالإخوان المسلمين، فإن رئيس الحركة راشد الغنوشي يعتبر الإخوان حليفاً له وإن كان ينبغي أن يكونوا مرجعية له ، ولكن الغنوشي على حسب عدة مصادر يتمتع بعضوية مكتب الإرشاد العالمي لجماعة الإخوان المسلمين. ومن هنا يأتي التساؤل: هل سيكشف إسلاميو النهضة عن أفكارهم الحقيقية الكامنة بعد أن يطمئنوا إلي وجودهم على قمة السلطة؟ لقد كان الغنوشي ينادي دائماً في السابق بتطبيق الشريعة الإسلامية في تونس. وفي ضوء نتائج الانتخابات يعترى عدداً كبيراً من التونسيين والأحزاب الليبرالية القلق على حرياتهم الشخصية، وحقوق المرأة التونسية، وطريقة ممارسة الحياة السياسية مستقبلاً في ظل نهم للسلطة بدا واضحاً لدى حزب النهضة، ويتكهن البعض بأن الخطاب المعلن للنهضة لا يكشف عن كل شيء، ويتوقع عدد من النشطاء بأن الإسلاميين بعد برهة زمنية سوف يتجهون إلى فرض الإسلام الأصولي داخل المجتمع التونسي العلماني، فضلاً عن مخاوف بأن يحتكر الإسلاميون الفضاء السياسي، لتعود من جديد حقبة الحزب الواحد.

3. يؤكد الغنوشي أن حزب النهضة التونسي يسير على هدي حزب العدالة والتنمية التركي، وهذه الفكرة يجري تكرارها من جانب أطراف مختلفة، بل إن هناك من يعتبرون النمط التركي الأردوغاني هو نفسه ينقل التجربة التونسية التي تحدث عنها الغنوشي في كتاباته السياسية، كما يشار إلى فكر المصلح التونسي خير الدين باشا في القرن التاسع عشر إلى تركيا، وإسهامه في الإصلاحات السياسية والإدارية في دولة الخلافة، ومن ثمة أصالة التجربة التونسية في صلتها بالتجربة التركية، فقد سبق أن ألهمت علمانية أتاتورك التركية الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في سنوات الاستقلال

الأولي، وليستمر التساؤل مجدداً: هل يمكن أن يمثل حزب النهضة في تونس "النسخة العربية" من حزب العدالة والتنمية التركي؟.

4. مما سيثير حرجاً بالغاً بالنسبة لحكم النهضة في تونس ما يتعلق بصعود قوة التيار السلفي المتشدد، والذي يطالب بإلغاء الأحزاب، وتأسيس الخلافة الإسلامية، وقد تسبب حزب التحرير السلفي في مشكلات عديدة بعد التهجم على بائعي المواد الكحولية ونساء غير محجبات، فضلاً عن رفع شعارات عنصرية متشددة. مثلت تجاذبات المشهد السياسي في تونس بعد الانتخابات " لحظة الميلاد " الصعبة لمسيرة الديمقراطية في دولة ما بعد ثورة الياسمين التاريخية. صحيح أن كل الأطراف السياسية ارتضت بالنتيجة التي حسمتها صناديق الاقتراع تعبيراً عن الإرادة الشعبية، والتي جاءت بمفاجأة فوز النهضة التي لم تقترب مسبقاً من دوائر السلطة، وكانت مطاردة ومستبعدة من الساحة السياسية كلياً، غير أن هذا الرضا السياسي لم يخف خلافات اللحظة حول نصيب كل طرف من "كعكة السلطة".⁽¹⁾

مما سبق نخلص إلى أن إمكانات تطبيق التجربة التركية في تونس أقرب منها في أي بلد عربي آخر وذلك لتوفر بعض شروط التجربة التركية (القرب الجغرافي من أوروبا وتوفر بنية اجتماعية علمانية) ، مع أن تصريح مثل "إقامة خلافة سادسة" في تونس بالإضافة إلى طبيعة المذهب السني لا يشجع على المضي قدماً نحو تطبيق النموذج التركي، التصريحات وحدها لا تكفي للقول بإمكانية تطبيق هذه التجربة في مصر وبعض البلدان العربية الأخرى حتى لو تسمت هذه القوى بأسماء مقارنة لحزب العدالة والتنمية مثل "حزب الحرية والعدالة" الإخواني فهناك تصريحات وأفكار ما زالت تثير المخاوف والجدل في مصر، كما أن شعار "الإسلام هو الحل" والرغبة في " تطبيق الشريعة" سيقفان حجر عثرة أمام نجاح التجربة، مع ذلك الخمس السنوات الأولى لحكمهم كفيلة بأن تحكم على تجربتهم فيما إذا

¹ بويطان، هادي، الخلافة السادسة وزدواجية الخطاب عند إسلامي تونس، مرجع سابق، ص 19-20.

كانت ستقوم على الحفاظ على الحريات المدنية وإقامة مجتمع عادل أو لا، بشرط إتاحة الفرصة لهم للحكم لا أن يتم إفشال مشروعهم كما حدث مع حركة حماس. جزء من نجاح التجربة التركية أن حزب العدالة والتنمية لم يتشدد بالإعلان عن هويته الحزبية أو وصف حكومته وسياساته بأنها "إسلامية" بل على العكس، للحزب تصريحات تؤكد على تطبيق جوهر العلمانية في مقابل العلمانية المزيفة التي مارسها حزب الشعب وحكومات العسكر السابقة.

التجربة التركية (الإسلامية بين قوسين) لم تسعى للتخلص أو للتكر من علاقات تركيا بإسرائيل فهل سيكون لهذا الجانب دور تطبيقي في التجارب التي تحاول استلهام التجربة ولماذا تسعى هذه القوى لتقليد التجربة التركية - رغم قصر مدتها - ولا تحاول تقليد التجارب الأوروبية رغم نجاحها وطول مدتها وهل شعار "إسلامي" كافٍ لنجاح أي تجربة في الحكم أم أن هناك منهجية وبنية فكرية اجتماعية يجب توفرها كي تتجح مثل هذه التجارب. (1)

من ناحية أخرى يعتقد الباحث أن تجربة تونس تقترب إلى حد ما من تجربة تركيا، فحركة النهضة لم تحاول السيطرة على كل أو معظم المناصب السيادية، إذ قبلت أن يتولى رئاسة الدولة رجل يُعدّ بعيداً عن الإسلام السياسي، وكذلك قبلت تعيين مَنْ لا ينتمون إلى فكرها في مناصب رفيعة أخرى وهي من وجهة نظري أكثر حكمة من الإخوان في مصر، الذين أرادوا السيطرة على كل مفاصل الدولة عندما تولوا مقاليد السلطة في مصر.

¹ محجوب، عبد الرحيم، أفكار ودراسات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2013، الشبكة العربية العالمية،

الفصل السادس

نتائج الدراسة

الفصل السادس

نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل نتائج الدراسة حسب تسلسل أسئلة الدراسة وفرضياتها، وحسب تسلسل فصول الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أولاً: النتائج المتعلقة بالحياة السياسية والأحزاب السياسية قبل حزب العدالة والتنمية.

رغم الحملة التي شنّها كمال أتاتورك على كل ما هو ديني، ورغم القوانين التي استصدرها لمنع وحظر الطرق والتيارات الإسلامية، إلا أن ظاهرة الإسلام التركي استطاعت الصمود والبقاء والتعبير عن نفسها بأشكال متعددة، حيث اتخذ بعضها الطابع الصوفي كالطرق الصوفية والنقشبندية، واتخذ بعضها طابعاً علمياً كالمسلمانيون، في حين اتخذ البعض الآخر الطابع الإحيائي الإيماني كالنورسيون، وشكلت الحركات والتيارات الإسلامية بمختلف أشكالها قاعدة لتشكل الأحزاب السياسية الإسلامية التركية من خلال العمل دون ملل أو كلل، ورغم كل الصعوبات والعراقيل التي وضعتها الكمالية العلمانية، واستطاعت إنقاذ الإسلام التركي وقاومت بشراسة كل التيارات العلمانية وسطوة العسكر ومؤسسات الدولة الكمالية.

ابتداءً من عقد الستينات انتقل عمل الحركات والتيارات الإسلامية التركية من السرية إلى العلنية وأصبحت جزءاً من الحركة السياسية التركية وعاملاً مؤثراً فيها، إلا أن الإسلاميين في تركيا لم يرغبوا في ممارسة العمل السياسي بشكل مباشر، بل تبنت الحركات الإسلامية إستراتيجية اختراق النظام العلماني من القاعدة، عن طريق التربية الدينية والدعوة والسلوك الاجتماعي والتعليمي ومدارس القرآن والفقهاء كمجالات لعملها، ونجحت في الحفاظ على الدين الإسلامي والموروث الحضاري الإسلامي.

ظهر في الحياة السياسية التركية نمطين من الأحزاب قبل ظهور حزب الرفاه، النمط الأول عبر عنه حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه كمال أتاتورك وهيمن على الحياة السياسية خلال الفترة (1923م-1946م) وهو الحزب الذي يعبر عن الإيديولوجية الكمالية العلمانية في صيغتها المتشددة والمتصلبة المعادية للدين وعملت على تكريس الشمولية والعسكرة في المجتمع والدولة فيما عرف باسم "الدين المدني" الذي حاول من خلاله حزب الشعب الكمالي ملئ الفراغ الذي خلقه هدم البنى والمؤسسات المعبرة عن الدين الإسلامي في تركيا. أما النمط الثاني من الأحزاب السياسية التركية فهو "الأحزاب المحافظة" والتي عبر عنها الحزب الديمقراطي برئاسة عدنان مندريس والذي حكم تركيا طوال عقد الستينات، وكذلك حزب العدالة الذي تأسس بعد انقلاب (1960م)، ثم حزب الوطن الأم حيث تبنت هذه الأحزاب وغيرها أيديولوجية مضادة للكمالية وطالبت وعملت على احترام القيم الإسلامية والتراث الحضاري للمجتمع التركي المسلم وفق صيغة عادلة تساوي بين الجميع.

توصلت الدراسة إلى أن فترة الستينات شهدت تراجع العلمانية الاتاتورية، وفي ذات القوت شهدت إثبات الوجود للأحزاب الإسلامية والبحث عن الهوية وتأكيدھا، وظهرت نخب إسلامية كحماة المقدرات كما ظهرت شعارات مثل "الإسلام قادم" و"تركيا إسلامية" وأصبح الإسلام هو دين الدولة ولا يمكن للإسلام أن يقام دون دولة تحميه.

مثل حزب الرفاه (1983-1997م) بزعامة "نجم الدين اريكان" فاعلاً سياسياً في الحياة الحزبية التركية، واستطاع كحزب إسلامي أن يحقق صعوداً مذهلاً أوصله إلى السلطة والحكم عام (1997م) رغم مكونات الحياة السياسية التركية وخاصة العلمانية الكمالية وسطوة العسكر.

مثل حزب الرفاه وجهاً سياسياً للحركة الإسلامية في تركيا، كما كان تعبيراً جلياً عن التحولات السياسية الجديدة في المجتمع والدولة التركية، والتي أطلق عليها اسم الجمهورية الثانية وهي التي أرسى قواعدها "تورجوت اوزال".

نظر العسكريون إلى حزب الرفاه من أول يوم تأسس فيه نظرة الشك والريبة، ودخل حزب الرفاه الانتخابات المحلية لرؤساء البلديات لأول مرة في (25 مارس 1984م) وحصل على نسبة (4.4%) من الأصوات ورئاسة بلديتين فقط من مجموع (69) بلدية، وبعد سبع سنوات من الحظر السياسي عاد اريكان لرئاسة حزب الرفاه، وعقد مؤتمر الحزب في (11 أكتوبر 1987م) وتم انتخاب اريكان لرئاسة حزب الرفاه، وفي نفس العام جرت انتخابات نيابية شارك فيها حزب الرفاه وحصل على نسبة (7.2%) من الأصوات محتلاً المرتبة الخامسة بين الأحزاب السياسية ثم حقق نسبة (9.8%) في الانتخابات المحلية (1989م) احتل المركز الرابع، وبذلك ظهرت مؤشرات تصاعدية في شعبية حزب الرفاه، وكانت هذه المؤشرات مقدمة للفوز الساحق للحزب في انتخابات البلديات (1994م) وبدا الحزب واثق الخطى نحو المستقبل رغم حقل ألغام التركيبة السياسية التركية، وأصبح الحزب رقماً صعباً في معادلة الحياة الحزبية والسياسة التركية.

بعد قرار إغلاق الحزب الصادر يوم (16 يناير 1998م) من المحكمة الدستورية انتهى الوجود القانوني لحزب الرفاه مما أعاد للأذهان سؤالاً حول مشروعية الجمهورية التركية وهويتها، لكن هذا الإغلاق شأنه شأن الاغلاقات السابقة لحزب النظام الوطني وحزب السلامة لا يعني وقف التغيير ولا وقف صعود التيارات الإسلامية، فقد تأسس حزب الفضيلة وانتقل إليه معظم أعضاء حزب الرفاه، ثم أغلق حزب الفضيلة في (2001/6/22) مما فتح المجال أمام الأجيال الشابة مثل اردوغان لتأسيس

حزب جديد هو حزب العدالة والتنمية والذي يحكم تركيا منذ عام (2002م) وحتى الآن، وبذلك تجذر الإسلام التركي وأصبح نموذجاً وقدوة للعديد من الحركات الإسلامية خاصة في الوطن العربي.

ثانياً: النتائج المتعلقة بحزب العدالة والتنمية (النموذج التركي).

بعد إغلاق حزب الرفاه بقرار من المحكمة الدستورية بتاريخ (16 يناير 1998م) وانتهاء الوجود القانوني لحزب الرفاه، عاد السؤال الكبير حول مشروعية الجمهورية التركية وهويتها، وفي ظل هذه الأوضاع سرعان ما عادت حركة المللي جوروش لتعبر عن نفسها وعن الإسلام السياسي التركي، ولتثبت أن إغلاق حزب سياسي أو إنهاء تمثيله في الحياة الحزبية والسياسية لا يُعد نهاية المطاف وإنما هو حلقة في مجرى التاريخ وسيؤدي إلى تسريع صعود أحزاب إسلامية جديدة إلى السلطة، وهذا ما حدث فعلاً إذ تأسس حزب الفضيلة بقيادة "إسماعيل اليكتين" والذي تم إغلاقه أيضاً في (2001/6/22م)، وهذا الوضع مثل أرضية مناسبة لانطلاق حزب إسلامي جديد ليؤكد اقتناع جيل الشباب في الحركة الإسلامية "المجددون المعاصرون" بالحاجة إلى المراجعة والتجديد وترتيب قواعد اللعبة السياسية، ومن هنا بدأ تأسيس حزب العدالة والتنمية والذي حكم تركيا منذ عام (2002م) معبراً عن مفهوم عصري وجديد وهو مفهوم الديمقراطية المحافظة، وليكون استمراراً من نوع جديد للحركة الإسلامية التركية ونموذجاً جديراً بالاحترام نجح في المزوجة بين الإسلام والديمقراطية، وبين الإسلام والعلمانية وبين الإسلام والحداثة والتقدم.

استطاع حزب العدالة والتنمية تطوير شكلاً أكثر تمدناً واعتدالاً من الإسلام ليعبر عن تركيبة سياسية واجتماعية جديدة لا هي علمانية بالمعنى المعروف، ولا هي إسلامية بحتة كحزب الرفاه فهو صيغة جديدة لا تميل إلى المواجهة والاستبعاد أو الاستقطاب، ولا تميل لاستخدام الدين كأداة للصراع السياسي والاجتماعي، وإنما يقوم فكر الحزب على التوافقية وفكرة الحل الوسط الذي يحترم العقيدة

الإسلامية، وبذلك استطاع نقل الديمقراطية والتعددية السياسية التركية الحقيقية من مرحلة الإنشاء والميلاد إلى مرحلة الانتشار، بحيث أصبحت جزءاً من الثقافة السياسية التركية.

امتلك حزب العدالة والتنمية تكتيكات جديدة وإدراك للواقع ووعي به ومعرفة بحدوده وقيوده التي لم يمتلكها جيل الشيوخ في الحركة الإسلامية التركية، وهذا ما جعل حزب العدالة والتنمية ووصله إلى سدة الحكم ليس مغامرة حزبية انتخابية، وإنما هو حدث عظيم يتجاوز حدود الحياة السياسية التركية وليصبح نموذجاً في المزوجة بين الدين والديمقراطية وتداول السلطة والحدثة.

مثل حزب العدالة والتنمية نموذجاً جديداً في الفكر السياسي والفكر الإسلامي والممارسة العملية المبنية على التوافق والانسجام، وتحقيق تحول حقيقي نحو صيغة للتعايش بين الديمقراطية والإسلام والحدثة حتى في ظل نظام علماني، مما جعله نموذجاً قادراً على تجاوز الحدود التركية إلى غيرها من بلدان العالم العربي والإسلامي.

حسمت المواجهة المريرة والطويلة بين الكمالية والعسكر من جهة وبين التيارات الإسلامية وعلى رأسها حزب العدالة والتنمية لصالح الإسلام وحزب العدالة والتنمية، وأصبحت الحياة السياسية التركية قابلة لوجود رئيس جمهورية ذي جذور إسلامية، ورئيس وزراء إسلامي وقابلة لوجود الإسلاميين في الوزارات والمؤسسات على اختلافها، وبذلك حسمت المواجهة ولو مرحلياً بين العلمانية الكمالية وبين الإسلام السياسي التركي ولصالح الإسلام.

تركيا التي كان يراد لها أن تكون نموذجاً لانتصار العلمانية والحدثة على الإسلام، وإظهار الإسلام على أنه نقيض للحدثة والعصرنة، وأنه مجرد تقوقع ديني خلف تراث زائل، وإذا بتركيا هذه قد عادت لجذورها وتربتها الحقيقية واستدارت نحو قبلتها الحقيقية ومرفأها السرمدى الأول الأصيل لتقول للعالم

اجمع أن الإسلام أقوى وأبقى، وأنه صالح لكل زمان ومكان، وأن تركيا ستكون هي النموذج الحقيقي والواقعي لانتصار الإسلام، وهنا يُثار سؤال هو: كيف استطاع حزب العدالة والتنمية أن يصل إلى مركز وقبل العلمانية الكمالية رغم كل المعوقات والقيود ورغم سطوة العسكر ليقدم نموذجاً حياً وواقعياً لقوة الإسلام وقدرته على مواكبة الحداثة والتقدم رغم كل الصعاب؟ وهذا يقود إلى معرفة أسباب هذا النجاح والفوز الساحق لحزب العدالة والتنمية.

حقق حزب العدالة والتنمية فوزاً ساحقاً في انتخابات (3 نوفمبر 2002م) وحصل على (34%) من الأصوات، ثم فاز فوزاً كاسحاً في انتخابات (22 يوليو 2007م) وحصل على (47%) من الأصوات، وأصبح هو الحزب الوحيد الذي يحقق انتصارات متتالية في تركيا على مدى خمسون عاماً رغم كل القيود والمعوقات، وهذا الفوز لا بد له من أسباب وأهمها:

- سئم الأتراك العلمانية ونظام الحزب الواحد المسيطر على الحياة السياسية وعلى مختلف جوانب حياة الدولة والمجتمع التركي.
- رغبة الأتراك في العودة إلى تراثهم الإسلامي والحضاري من جهة، واستعادة مركز تركيا بين الأمم من جهة أخرى، وكان حزب العدالة والتنمية هو القادر على تحقيق هذه الطموحات.
- الشعور العام لدى الأتراك باستئراء الفساد وخاصة الفساد السياسي الذي تراكم على مر العقود وأصبح ثقيلاً على صدر المواطن التركي والدولة التركية، وتطلع الأتراك لكنس هذا الركام والتخلص منه.
- سئم المواطن والمجتمع التركي من تدخل الجيش في الحياة السياسية، وتوافقاً لتغيير قواعد اللعبة الديمقراطية الحقيقية كأداة لتجديد الحياة السياسية وليس قوة وسطوة العسكر ومصالحهم.
- جزءاً كبيراً من التصويت لحزب العدالة والتنمية كان انتقاماً وعقاباً للنخبة التقليدية الحاكمة لإسقاطها ورموزها بضرة واحدة.

- ظهور الحزب بتركيبة جديدة لا هي علمانية محضة ولا هي إسلامية متصلبة، وإنما ظهر الحزب في تركيبة تميل إلى التقدم والنهضة والتوافق والتآلف وليس للاستبعاد والمواجهة والصراع.
- أسهمت حملة العسكر ضد الحزب وخاصة ضد اردوغان في زيادة التصويت للحزب.
- ظهر الحزب كصيغة توافقية تقوم على الحل الوسط الذي يحترم الإسلام ويحترم حق المواطن في العقيدة والدين وحرية التعبير، مع احترام قواعد الديمقراطية وحكم الشعب.
- اعتماد الحزب في برنامجه الانتخابي ونضاله السياسي قواعد واضحة ومحددة للديمقراطية كمفهوم وكمارسة في الحياة السياسية والثقافية السياسية التركية.
- تبنى الحزب مفهوم الإسلام المدني وليس الإسلام السياسي وتبنى مفهوم الاعتدال والوسطية والتعددية، كما حرص على تنشيط دور المجتمع المدني ومؤسساته واحترام الرأي والرأي الآخر.
- حققت السياسة الخارجية لتركيا في فترة حكم حزب العدالة والتنمية قفزة هائلة تجاه مختلف الدوائر الجغرافية المحيطة بتركيا والقضايا المثارة، فمن نظرية صفر المشكلات إلى التطور الكبير في العلاقات مع الدول العربية وإيران وروسيا والصين، وصولاً إلى تعزيز مكانتها الإستراتيجية في السياستين الأميركية والأوروبية، كل ذلك جعل من تركيا دولة إقليمية مؤثرة، وهو ما عزز من مكانة حزب العدالة والتنمية في عين الناخب التركي الذي بدأ ينظر باعتزاز إلى دور بلاده في الخارج.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالعلاقة بين النموذج التركي وحركات الإسلام السياسي.

معظم الحركات والتيارات السلفية والجهادية انتهزت موجة الربيع العربي واندفعت إلى قلب العمل السياسي رغم أنها حركات جهادية مسلحة ترى أن العنف هو السبيل الوحيد لتحقيق أهدافهم وكان شعار الابتعاد عن السياسة من أهم شعاراتهم، وانقلب هذا الشعار إلى شعار ضرورة حوص السياسة وتحولت هذه الحركات إلى ممارسة العمل السياسي بعد نجاح الثورات العربية خاصة في تونس ومصر والقفز على منجزات هذه الثورات، واندفع السلفيون بقوة للمشاركة في الانتخابات ودفع الناس للتصويت

معتبرة الانتخابات معركة بين الإسلام والكفر مما يعني أن الأمر مرتبط لدى الحركات الجهادية بالعميقة وليس بالسياسة، ولا يفهمون أن السياسة والديمقراطية تعني المشاركة للجميع وتداول السلطة والإقرار بحق الأقليات، لذلك فالمشكلة الأساسية هي في الفكر السلفي الذي بقي مرهوناً بأدبياته السابقة مع تغير في الوسائل والأدوات، لذلك كشفت الثورات العربية عن تناقض كبير بين الفكر والممارسة السلفية، وأثبتت الثورات الشعبية العربية فشل نهج الحركات السلفية مقابل النهج السلمي للثورات العربية والمناداة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، لذلك يمكن القول أن الثورات العربية كشفت عن ظواهر سلبية عديدة وعميقة في فكر وممارسة الحركات السلفية وأنها غير مؤهلة سياسياً لمحاكاة النموذج التركي أو غيره من نماذج الحكم.

عند المقارنة بين النموذج السلفي والنموذج التركي نجد أن النموذج التركي قد استوعب الواقع المحلي والإقليمي والدولي وانتهج سبيل الإسلام المعتدل في مواجهة الكمالية، وركز على تحقيق العدالة والتعايش والتوافق مع بقية شرائح المجتمع، في حين بقيت الحركات الإسلامية في دائرة فكرها التقليدي الاقصائي واستحلت قتل المسلمين لمجرد الاختلاف معهم كما حدث في الجزائر وسوريا ولبنان وفلسطين وأخيراً في مصر، لذلك فإن الحركات السلفية لم تتأثر بالنموذج التركي بل تأثرت بالنموذج الإيراني بشكل أكبر، لذلك فشلت الحركات السلفية في طرح أسلوبها وفكرها وهي عاجزة عن الممارسة السياسية الصحيحة.

يرى كثير من الباحثين أن ظاهرة الحركات السلفية التي ظهرت في المجتمعات العربية بعد نجاح الثورات فيها هي أشبه بجبل الجليد الذي لا يمكن سبر أغواره وإدراك امتداداته من خلال الجزء القائم منه، ولا زالت الحركات السلفية تستمد عقيدتها من فكر ابن تيمية والموردي ومحمد بن عبد الوهاب وحسن البنا وسيد قطب وغيرهم، لذلك لا يرى الباحث علاقة واضحة ووجه للشبه بين النموذج التركي والحركات السلفية في الوطن العربي، كما يرى الباحث عدم أهلية الحركات السلفية لا في مجال الفكر

ولا مجال الممارسة لمحاكاة النموذج التركي والاستفادة منه ولا حتى اختراع نموذج جديد يمكن تجسيده في المجتمعات العربية، فالسلفيون لا يؤمنون بالمواطنة والرأي الآخر ولا حتى بحق المرأة ولا بالمسالمة في الحقوق السياسية، لذلك فإن هذه الحركات غير قادرة على الأقل في المستقبل المنظور على محاكاة النموذج التركي كما أن لهذه الحركات انتقادات عديدة على تركيا وحزب العدالة والتنمية وعلاقاته مع الغرب وإسرائيل.

النموذج التركي وجماعة الإخوان المسلمين.

❖ تعتبر جماعة الإخوان المسلمين حسب رأي العديد من الباحثين والمحللين من أهم الجماعات الإسلامية التي يمكن لها أن تكون في موقع السلطة والمسؤولية، وأن تقود عملية إصلاح سياسية باعتبارها جماعة منظمة ولها اذرع عديدة، وتصنف من الجماعات المعتدلة وتحظى بتعاطف في الداخل والخارج، إلا أن جماعة الإخوان وبعد سقوط نظام مبارك في مصر لم تظهر بالقدر السياسي الكافي فجاءت مواقفها متضاربة ونابغة من عقيدتها السياسية على المدى البعيد بإقامة حكم إسلامي وتوافقت مع الجماعات السلفية في كثير من القضايا الجدلية في الساحة السياسية المصرية. وعند المقارنة بين النموذج التركي ونموذج الإخوان المسلمين في مصر تبرز العديد من الاختلافات أهمها:

- حزب العدالة والتنمية يحكم تركيا من خلال مناخ علماني وديمقراطي على الرغم من المرجعية الإسلامية له، في حين أن الإخوان وحتى بعد وصولهم للحكم في مصر أرادوا أخونة الدولة ومؤسساتها من خلال إقصاء الآخر واحتلال مفاصل الدولة المصرية، وهذا يدل على قصور في

فكر وممارسات الإخوان في مصر ولم ينجحوا في خلق أرضية للتوافق مع الأحزاب السياسية الأخرى في الساحة المصرية كما نجح حزب العدالة والتنمية التركي.

- رغم أن حزب الحرية والعدالة الإخواني في مصر، وحزب العدالة والتنمية التركي خرجا من مناخ استتصالي استبدادي، إلا أن حزب العدالة والتنمية التركي استوعب المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، في حين أن الإخوان لم يستوعبوا المتغيرات المحلية خصوصاً وأرادوا أخونة الدولة المصرية بشكل سريع تمهيداً لإقامة حكم إسلامي، لكن الشعب المصري وحركاته وأحزابه كان بالمرصاد لحركة الإخوان وسياسياتهم الاقصائية، فنار عليهم واسقط حكمهم بعد عام واحد من توليهم السلطة في مصر.

- لذلك لا يرى الباحث وكثير من المحللين والباحثين إمكانية وقدرة لدى الإخوان المسلمين في مصر لمحاكاة النموذج التركي رغم أن الفرصة أُتيحت لهم مع توليهم السلطة في مصر لكن بعد السقوط المدوي لحكم الإخوان في مصر، قد تكون هذه الإمكانية مستحيلة أو ضعيفة في المدى المنظور، لذلك يمكن القول أن الإخوان المسلمين في مصر لم يتأثروا بالنموذج التركي في إدارة الدولة والحكم لذلك كان سقوطهم أسرع مما تخيل النقاد والمحللين، لأنهم ببساطة قدموا مرجعة الإخوان على مدنية الدولة ولم يستطيعوا الخروج من عباءة الاستبعاد والإحلال.

- وعند المقارنة بين فلسفة الأحزاب الإسلامية التركية والإسلام السياسي العربي تجاه عدد من القضايا الجدلية، نجد أنه على العكس من التجربة التركية، فإن الملاحظ أنه لم يحدث -سواء قبل أو بعد ثورات العام (2011) تغيير حقيقي في فكر جماعات الإسلام السياسي في العالم العربي وعلى رأسها جماعة الإخوان، ويقصد بالتغيير هنا التخلي عن أيديولوجية "الدولة الدينية".

- لا يمكن للمعادلة السياسية بشكلها الحالي في مصر أن تقود إلى نهضة اقتصادية واستقرار سياسي بل إنها على الأرجح ستؤدي إلى انهيار اقتصادي وانهيار للدولة، ونجاح الإسلاميين في الحكم سيتطلب تغييراً في أفكارهم تجاه الدولة والمجتمع.

- يشبّه "ستاديس كاليفاس" الجذور الدينية لحزب العدالة والتنمية بالعربة التي استقلتها مجموعة من العصاميين ورجال الأعمال في قرى وأقاليم الأناضول لتحقيق أدوار سياسية واقتصادية أكبر، في الحالة المصرية يمكن القول بأن العربة قد استقلتها مجموعة من رجال الدين المتشددين لتحقيق أهداف سياسية ودينية متشددة.
- بعد عامين من الانتفاضات العربية، يبدو الحديث عن استنساخ النموذج التركي في دول الثورات العربية -وتحديدًا مصر- ضربًا من الخيال ، فالمقومات التي صاغت الشكل الجديد والمعتدل للإسلام السياسي في تركيا لم تتوفر في مصر ، فقبول الدولة والمجتمع بالإضافة إلى المجتمع الدولي للظهور الرسمي للأحزاب الإسلامية في مصر لم يقابله تغيير حقيقي في فكر هذه الأحزاب فجماعة الإخوان ترى بأن وصولها إلى الحكم هو انتصار نهائي لأيديولوجيتها على "الهوية المصرية" وهو ما أشار إليه القيادي في حزب الحرية والعدالة "عبد الموجود الدرديري" في كلمة له رصدها الكاتب الأمريكي "إيريك تراجر"، وذلك أمام مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي عندما تحدث عن أن الثورة المصرية استغرقت (213) عامًا في إشارة ضمنية إلى أنها ثورة على الهوية عرفت مصر طيلة قرنين من الزمان.
- لا يمكن حذف الإسلام السياسي من المعادلة السياسية في مصر والعالم العربي، ولكن لا يمكن للمعادلة السياسية بشكلها الحالي في مصر أن تقود إلى نهضة اقتصادية واستقرار سياسي، بل إنها على الأرجح ستؤدي إلى انهيار اقتصادي وانهيار للدولة ، فنجاح الإسلاميين في الحكم سيتطلب تغييرًا في أفكارهم تجاه الدولة والمجتمع، وهذا التغيير بدوره سيحتاج إلى قوى ضبط وتوازن خارج الإطار التقليدي لكي يحدث ، وربما تكون المؤسسة العسكرية هي الأقدر على تحقيق هذا التوازن إذا ما قررت العودة إلى السياسة لإعادة تقويم المسار ، وهذا ما حدث فعلاً حين تدخل الجيش المصري لعزل الرئيس محمد مرسي عن سدة الحكم في مصر.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالنموذج التركي والتجربة التونسية.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا قد تكون أحد التجارب المناسبة للتحول الديمقراطي في دول مثل تونس، التي تعد مولد ثورات الربيع العربي خاصة بعد وصول تيار الإسلام السياسي إلى سدة الحكم في تونس.
- يمكن أن تكون تونس أفضل استعداداً لمحاكاة النموذج التركي حيث لم يذكر الدستور أي إشارة إلى الشريعة الإسلامية، ولذلك فإن تونس تسير بخطى ثابتة نحو دولة تمنح حق المواطنة الكاملة وتوفر المساواة في الحقوق، والحريات المدنية لكافة المواطنين ، ولعل خطاب حركة النهضة التونسية الأقرب للنموذج التركي، والأكثر تطوراً على المستوي النظري من جماعة الإخوان المسلمين في التقارب من هذا النموذج، وتأكيد هذا التماهي.
- مثل صعود التيارات الإسلامية المعتدلة في تونس وعبر انتخابات حرة ونزيهة صدمة للتيارات العلمانية، خاصة المتشددة منها والتي ترغب في الحفاظ على الهوية العلمانية في مواجهة الهوية الإسلامية على العكس من الأحزاب العلمانية الأخرى ، التي تتسم بقدر من الاعتدال والتي قبلت التحالف مع الإسلاميين، وهو ما يندرج بمواجهات سياسية مستقبلية مع النخبة الإسلامية عند صياغة الدستور الجديد.
- يمكن القول أن إمكانات تطبيق التجربة التركية في تونس أقرب منها في أي بلد عربي آخر وذلك لتوفر بعض شروط التجربة التركية (القرب الجغرافي من أوروبا وتوفر بنية اجتماعية علمانية).

خامساً: النتائج المتعلقة بسقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر.

عندما قامت ثورات الربيع العربي في بعض الدول العربية، لم يستثنى حكم الرئيس حسني مبارك من شرارة وغضب هذه الثورات التي بدأت في تونس على إثر قيام المواطن التونسي (محمد البوعزيزي)

بإشعال النار في نفسه بسبب قيام البلدية بمصادرة عربته التي كان يترزق منها وعلى الرغم من الأسباب التي أدت إلى قيام هذه الثورات، فإنها قد أطاحت بالعديد من الأنظمة الدكتاتورية التي كانت تحتكر كرسي السلطة طيلة سنوات عديدة دون رقيب أو حسيب.

وقد سميت هذه الثورات بالربيع العربي (مجازاً) على أمل أن يشهد الشعب العربي ربيعاً جميلاً مشرقاً مليئاً بالنمو وال عمران والتقدم وتحقيق الرفاهية، ولكن يبدو أن الرياح لا تجري أحياناً كما تشتهي السفن، فبعد سقوط نظام الرئيس مبارك تحت ضغط المطالبة الشعبية أو ما سمي بثورة (25 يناير 2011)، ومجيء الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم عن طريق انتخابات رئاسية جرت في البلاد عام (2012)، مما وضع الإسلاميون تحت اختبار صعب ذلك أن الإسلاميين الذين طالما كان يراودهم حلم الوصول إلى كرسي السلطة، وعلى مختلف تسمياتهم وأحزابهم سواء كان حزب النهضة في تونس أو حزب العدالة والتنمية في المغرب أو الإخوان المسلمين في مصر وغيرهم في ليبيا، سوف يمرون باختبار وتجربة صعبة، وأن بقاءهم في الساحة السياسية من عدمها مرهون بمدى نجاحهم في هذا الاختبار .

بعد مرور سنة على صعود الإخوان المسلمين إلى دفة الحكم في جمهورية مصر العربية وإدارتهم لمؤسسات ومفاصل هذه الدولة، الفقيرة إلى حدٍ ما بثرواتها الطبيعية قياساً إلى عدد سكانها والغنية بإمكانياتها البشرية وبحضارتها وثقافتها وفنها، فقد اثبتوا فشلهم في إدارة الدولة وزيف شعاراتهم وادعاءاتهم المغرضة في إقناع الناس والتلاعب بعقولهم وعواطفهم وأنهم وكلاء الله في الأرض وأن الإسلام هو الحل ، ولديهم العصا السحرية في معالجة كافة مشاكلهم وغيرها من الأمور التي أكل الدهر عليها وشرب، ناسين بأن اليوم هو عصر التقدم والتكنولوجيا والعولمة وأن معالجة المشاكل لا يتم بالإرشاد ووعاظ السلاطين ، وأن مكان هذه الأمور هو في المسجد وغيرها من الأماكن الدينية المقدسة التي لها حرمتها بعيداً عن سراديب السياسة وما يدور فيها.

لقد أثبت الإسلاميون فشلهم في جميع قطاعات الدولة، ففي القطاع الاقتصادي مثلاً الذي يعتبر العمود الفقري لبناء وتنمية الدولة وتقدمها فقد شهد هذا القطاع تدهوراً كبيراً أثناء حكم الرئيس محمد مرسي، فالبورصة المصرية كانت تخسر يوماً بعد يوم نتيجة لسياسات حكم الإخوان وفقدان الثقة بالوضع السياسي والمالي والإداري السائد وتراجع السياحة الذي يعتبر مصدر أو مورد كبير للدخل القومي المصري، وبمجرد سقوط النظام الإخواني فقد ربحت البورصة المصرية ملياري دولار وارتفع مؤشر السوق بنسبة (6.3%) وذلك في يومٍ واحد فقط، وتراجع الاستثمارات إلى حدٍ كبير مع ارتفاع نسبة البطالة وتضييق الخناق على الحريات الشخصية وخاصة في المجال الفني هذه الأمور وغيرها كثيرة قد ولّد مخاوف لدى الشعب المصري، المتميز بفته وإبداعاته وتحرره من ولادة دكتاتورية إسلامية في مصر مستغلاً عامل الدين للوصول إلى أهدافهم، وسرعان ما أدرك الشعب المصري العظيم خطورة هذا الوضع المأساوي على مستقبل مصر دولةً ومجتمعاً، مما أدى إلى قيامه بانتفاضته أو ثورته الشعبية الثانية في (30 يونيو 2013)، بعد حملة توقيع من ما يقارب (20) مليون شخص ووَأد التجربة الإخوانية وإسقاطها دون رجعة.

لاشك أن سقوط الإخوان المسلمين في مصر قد اثبت عدم أهلية أو صلاحية الحركات أو التيارات الإسلامية للحكم، وقد تكون هذه بداية لسقوط الإسلام السياسي في كافة الدول العربية، وخاصة في الدول التي شهدت الربيع العربي مثل تونس والمغرب وليبيا، والتي بدت ظواهر الفرح والبهجة على شعوبها حال سقوط الإخوان في مصر، وإن تختلف الحالة في سوريا إلى حدٍ ما، فقد جاء هذا السقوط السريع لحكم الإخوان لصالح النظام في سوريا وقد يؤدي ذلك إلى تغيير جميع قواعد اللعبة السياسية في سوريا والمنطقة.

إن تداعيات سقوط الإخوان في مصر، قد لا تقف عند حدود الدول العربية فقط، وإنما قد يتعدى إلى الدول الإقليمية أيضاً، وخاصة تركيا التي أرادت وخطت لقيادة هلال إخواني سني ابتداءً من المغرب وانتهاءً بتركيا التي طالما حلمت بإعادة مجد الإمبراطورية التركية الغابرة، ولكن هذا الحلم قد تبيد بسقوط أول تجربة إخوانية في مصر، كما أن المظاهرات التي قامت وتقوم بها التيارات العلمانية والليبرالية وغيرها في تركيا ينعكس أيضاً على مدى رفض الشارع التركي لأسلمة تركيا العلمانية ولسياسات حزب العدالة والتنمية، وكذلك الهلال الشيعي بقيادة إيران والذي يبدو إلى حد ما غير مهتم أو غير متأثراً كثيراً بما يجري من انهيار للمعقل الإخواني في مصر، إلا أن فوز الإصلاحية حسن روحاني في الانتخابات الرئاسية في إيران وما عبر عن ذلك من مظاهر الفرح التي عمت الشارع الإيراني ونزع النساء للحجاب والرقص في الشارع العام يبعث برسالة واضحة إلى المحافظين والمتشددين إلى أن التغيير قادم في إيران أيضاً وإن كان بطيئاً.

إن ما حدث في مصر يشكل ضربة قوية لجميع الحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي أيضاً، ويدعوها إلى ضرورة مراجعة سياساتها وأيديولوجياتها ومواقفها المتزمتة والمتشددة إزاء الكثير من القضايا، بل ويمكن نعتة بسقوط الحجر الأول لدومينو الإسلام السياسي الذي طالما اتخذ من الدين وسيلة للوصول إلى أهدافه، وحان الوقت لأن تحذو جميع الشعوب العربية والإسلامية حذو الشعب المصري العظيم وإنهاء هذه الازدواجية الفكرية التي لا تجلب سوى الدمار والتخلف والجهل والعنصرية.

وقد جاء رد فعل حركة النهضة على عزل الرئيس السابق محمد مرسي معبراً عن استنعارها للخطر الذي يمكن أن يهددها جراء ذلك، وخاصة مع تصاعد الحملات الموجهة ضدها من قبل أطراف سياسية عديدة، حيث قامت بتنظيم مسيرة تضامنية مع الرئيس المعزول في (13 يوليو 2013)، هدد

خلالها رئيس الكتلة بالمجلس الوطني التأسيسي صحي عتيق، خصوم الحركة بقوله: "كل من يفكر في أن يدوس على الشرعية، ستدوسه الجماهير بأقدامها في شوارع تونس.. وكل من يستبيح الشرعية، ستستبيحه الجماهير".

أما في المغرب، فقد طالبت حركة "تمرد" بإسقاط حكومة عبد الإله بنكيران، وحل البرلمان وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة، ووضع حدٍ لما وصفته بـ"البلقنة" السياسية داخل المشهد السياسي، وبناء اقتصاد وطني يقوم على الإنتاجية، وتحقيق توزيع عادل للثروة، وإصلاح منظومتي التعليم والعدل وذلك بالتزامن مع الأزمة التي تواجهها الحكومة بسبب خروج وزراء حزب الاستقلال من تشكيلتها الحالية، حيث انتقد الأخير، الذي كان حليفاً رئيسياً سابقاً للإسلاميين في الحكومة، ما اعتبره "افتقاد رئيس الحكومة الحد الأدنى من الجدية وسلوك رجل الدولة ورفضه للحوار".

وعلى الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين لا تزال في صفوف المعارضة في الأردن ، فإنها لم تستطع قيادة الشارع عقب ثلاث سنوات من الاحتجاجات حتى مع رفع شعارات يدعمها المواطن الأردني، حيث باتت هذه الاحتجاجات مع مرور الوقت مثاراً للانتقادات من قبل المجتمع الذي بدا متخوفاً من انتقال عدوى الفوضى، وانعدام الأمن في جواره الإقليمي إلى الداخل الأردني ، وفي الوقت الذي تقدم فيه الجزائر نموذجاً مختلفاً لخسارة تيار الإسلام السياسي لأول انتخابات عقب الثورات العربية، حيث كشف حصول الإسلاميين على (66) مقعداً من مجموع (462) مقعداً في انتخابات المجلس التشريعي الأخيرة، عن استمرار تراجع شعبيتهم، فيما يعزو المراقبون أسباب تراجع الرصيد الشعبي لتيار الإسلام السياسي في الجزائر إلى إقدامهم على تبني العنف في مواجهة السلطة.

وفي كل الأحوال يرى الباحث أن ثمة اتجاهات عديدة تتبنى مواقف مختلفة تجاه مستقبل تيار الإسلام السياسي في مرحلة ما بعد سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر، يبرز منها اتجاهان رئيسيان:

الأول: يرى أن فشل تجربة الإخوان المسلمين أفقد المشروع الإسلامي ككل جاذبيته في الشارع وأن من المتوقع أن يفقد تيار الإسلام السياسي القدرة تدريجياً على التأثير في المنطقة.

والثاني: يعتبر أن سقوط الإخوان سوف يسبب "عثرة مؤقتة" لهذا التيار يمكن أن يتجاوزها، شريطة الاستفادة من تجربة الإخوان في مصر.

المصادر والمراجع

الكتب والمؤلفات.

- إبراش، إبراهيم، **الثورات في العالم العربي (الربيع العربي)** ، مركز الدراسات المستقبلية، مديرية الدراسات والمعلومات، الأردن، 2012.
- إبراهيم، يوسف، **حزب الرفاه، ط (2)**، دار النهار، بيروت، 2002.
- أفندي، عبد الوهاب، **الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع**، ط1، دار صادر، بيروت، 2002.
- البشري، طارق، **الملاحم العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر**، دار الشروق، بيروت، 2004.
- الترمذي، محمد بن عيسى، **سنن الترمذي** ، الجزء (5) صفحة (328-329) حديث رقم (3876) طبعة دار الفكر، (د.ت).
- الجميل، سيار، **العرب والأترك: الانبعاث والتحديث والعثمنة**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
- الجهماني، يوسف إبراهيم، **حزب الرفاه الإسلام السياسي الجديد**، ط (1)، دار الشروق، القاهرة، 2001.
- الجهماني، يوسف، **الصراع السياسي في تركيا - الأحزاب السياسية والجيش** ، ط (1)، دار صدران للطباعة، دمشق، 1999.
- حاتم، لطفي، **الإسلام السياسي وبناء الدولة الوطنية**، ط1، دار صادر، بيروت، 2013.
- حبيب، كمال السعيد، **الدين والدولة في تركيا المعاصرة**، ط1، مكتبة الإيمان، القاهرة، 2010.
- حرب، محمد، **آليات الحركة الإسلامية في تركيا**، ط (1)، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2005.
- الدسوقي، شتا، **الحركة الإسلامية في تركيا (1920-1980م)**، دار الزهراء، القاهرة، 1999.
- سليمان، احمد السعيد، **التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة**، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1961.
- صبري، خليل، **السلفية الجهادية: أصولها الفكرية والمواقف المتعددة منها**، دار صادر، بيروت، 2012.
- عبد الجليل، طارق، **الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة** ، ط1، مكتبة جواد الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.
- العلاف، إبراهيم خليل، **خارطة الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2008.

- عيسى، حنا، الديمقراطية شكل من أشكال الحكم السياسي ، ط1، المركز الكاثوليكي للدراسات والإعلام، عمان، الأردن، 2012.
- الغضبان، نجيب، التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي (1980-2000)، دار المنار، عمان، 2002.
- الغنوشي، راشد، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، ط1، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، لندن، 2000.
- معوض، جلال، الإسلام والتعددية في تركيا (1983-1991)، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2003.
- معوض، جلال، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
- المسيري، عبد الوهاب، والعظمة، عزيز، العلمانية تحت المجهر، ط1، دار الفكر، دمشق، 2000.
- مروة، حسين، النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية، دار الفارابي، بيروت، 1987.
- النعيمي، أحمد نوري، الحركات الإسلامية في تركيا: حاضرها ومستقبلها ، ط (1)، دار العلم للملايين، القاهرة، 2011.
- نور الدين، محمد، تركيا الصيغة والدور، ط (1)، دار الريس للنشر والتوزيع، بيروت، 2008.
- نور الدين، محمد، قبعة وعمامة: مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، ط (1)، دار النهار، بيروت، 1997.
- آيدن، تركي مزيد الدين، الطريقة النقشبندية بين ماضيها وحاضرها، دار الزهراء، القاهرة، 1970م.
- رروا، أولفييه، فشل الإسلام السياسي، ط (1)، دار الساقى، لبنان، 1995.
- هاينس، كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، 2001.

الرسائل الجامعية.

- أبو مطلق، محمود، العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (2002-2010)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2011.

الدراسات والأبحاث.

- أحمد، صافيناز، الثورة التونسية: المسار والتحديات ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2013، <http://acpss.ahramdigital.org.eg>.
- أفندي، عبد الوهاب وآخرون، الحركات الإسلامية وأثرها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي ، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، 2002.
- جريشة، علي، تقرير استراتيجي عن جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الأخرى ، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية، جريدة الأهرام المصرية، 2012.
- حرب، محمد، اتجاهات الشيخ بديع الزمان سعيد النورسي ، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد (37)، السنة الحادية عشرة، 1991.
- الحروب، خالد، التيار الإسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية ، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2008.
- خليل، محمد عبد القادر، تركيا: عشر سنوات من حكم العدالة والتنمية، باحث مصري متخصص في شؤون تركيا والمشرق العربي، معهد العربية للدراسات، موقع العربية، 2012.
- الشوبكي، عمرو، إسلاميون وديمقراطيون، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2011.
- عوض الله، عبد العزيز محمد، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الشرقية، 2002.
- أبو عزة، عبد الله، نحو حركة إسلامية علمية وسلمية، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، عمان، 2002.
- الفيلاي، مصطفى، الصحوة الدينية الإسلامية: خصائصها وأطوارها ومستقبلها ، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.
- نور الدين، محمد، نجاحات وإخفاقات حزب العدالة والتنمية، معهد العربية للدراسات الإستراتيجية، 2012.
- جان ماركو، الإسلام السياسي في تركيا ، في عمرو الشوبكي، إسلاميون ديمقراطيون، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.
- جراهام، فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي ، مركز الإمارة للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009.

المجلات والدوريات.

- اورخان، محمد علي، من انجازات حزب العدالة التركي، مجلة المجتمع الكويتية، العدد (24)، لسنة 2012.
- جويدي، فاروق، الإسلاميون والبحث عن الغنائم بعد ثورة (25 يناير)، جريدة الأهرام، (12 يونيو 2011).
- الجورشي، صلاح الدين، تونس بعد الثورة: مخاوف وانقسامات، مجلة الحرية، (2013/1/26).
- حامد، توفيق، النخب العلمانية التونسية والخوف من حركة النهضة ، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات، العدد (12)، 2012.
- حبيب، كمال السعيد، تركيا والجمهورية الثالثة، المركز العربي للدراسات، مجلة منبر الشرق، العدد (23)، القاهرة، 2011.
- الحروب، خالد، الثورات العربية وانتهازية السلفيين، جريدة الأخبار، العدد (1637)، نيسان، 2011.
- الحسن، محمد، تركيا بين الوحدة الوطنية والائتلاف القهري، مجلة الشرق الأوسط، 13/2/1996.
- الحناشي، عبد اللطيف، الثورة التونسية: ابرز التحديات وهم العقبات، مجلة الشروق التونسية، (2012/6/5).
- صالح، عاصم، الإسلام السياسي بين النموذج التركي والنموذج المصري ، مجلة العرب الدولية، العدد (51)، 2013، www.majallaa.com.
- عبد الجليل، طارق، التجربة التركية: نموذج غير مكتمل، مجلة الأهرام، العدد (84)، أكتوبر 2012.
- عبد الجليل، طارق، الإسلام السياسي العربي، جريدة الدستور، العدد 54515/15، سبتمبر 2012.
- عبد المجيد، وحيد، التجديد ما بين حزب الإخوان المسلمين وشبابهم في مصر، مقالة في جريدة الأهرام المصرية، (17 مايو 2011).
- عبد المجيد، وحيد، تداعيات تحقق سيناريو الدولة الدينية في مصر بعد ثورة يناير (2011)، جريدة الأهرام، عدد (17 مايو)، 2012.
- فتحي، شادية، الدولة الدينية: السيناريو الأقل احتمالاً والأكثر تأثيراً في مستقبل مصر بعد ثورة (25 يناير 2011)، مجلة السياسة الدولية، العدد (7)، مؤسسة الأهرام للدراسات، القاهرة، 2012.
- نسيرة، هاني، النماذج المتوقعة للحكم الإسلامي في تونس ومصر: تركيا أم إيران ، مجلة السياسة الدولية، العدد (7)، 2013.
- نصار، فاتن، حزب العدالة والتنمية التركي: أربعة أسباب وراء الفوز الساحق ، مجلة منبر الشرق، العدد (25)، 2012.

- نور الدين، محمد، نهج الإسلاميين الجدد في تركيا، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام، العدد (2)، 2011.
- الهضيبي، إبراهيم، الديمقراطية على الطريقة الإسلامية بين اردوغان والإخوان، مجلة وجهات نظر، العدد (107)، ديسمبر، (2007).
- إيشيك، مليحة، الخيارات الإستراتيجية لتركيا إقليمياً ودولياً وموقع الوطن العربي منها ، مجلة المستقبل العربي، العدد (382)، 2010.
- نوفل، ميشال، تركيا في العالم العربي: الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (92)، 2012.
- الهرفي، محمد، هل أخفق النموذج التركي في مصر والمنطقة العربية ، جريدة الشرق الأوسط، العدد (12661)، الاحد (28 يوليو)، 2013.
- Kinzer, Stephen , **Turkish role in the Middle East from the perspective of American**, International social science journal, No (153), ougust 2010.

مواقع الكترونية.

- بويطان، هادي، الخلافة السادسة وازدواجية الخطاب عند إسلامي تونس، موقع فرانس (24)، 2012.
www.france.24com
- حزب العدالة والتنمية، برنامج التنمية والتحول الديمقراطي، 2012، الموقع الالكتروني للحزب.
<http://www.pjd.ma>.
- الخشناوي، ناجي، نشأة مصطلح الإسلام السياسي وتطوره، نسخة الكترونية، 2012.
<http://ar.wikipedia.org>
- الشحيمي، محمد علي، النخب قاطرة مجتمع ما بعد الثورة في تونس، 2011، الشبكة العربية العالمية.
www.globalarabnetwork.com
- عاشور، عزمي، الاختلافات بين الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية في كل من مصر و تركيا ، 2012، موقع إسلام أون لاين.
<http://islamonline.net>
- عفيفي، محمد، الإخوان المسلمون و تركيا: مسألة الخلافة، 2013 <http://albawabhnews.com>

- محجوب، عبد الرحيم، أفكار ودراسات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2013، الشبكة العربية العالمية.

www.globalarabnetwork.com

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	إقرار
ب	شكر

ت-ث	ملخص الدراسة باللغة العربية
ج	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية
26-1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
6-2	المقدمة
9-6	موضوع الدراسة
11-9	مشكلة الدراسة وأسئلتها
13-11	مبررات الدراسة
15-13	أهمية الدراسة
16-15	أهداف الدراسة
17-16	فروض الدراسة
18-17	منهج الدراسة
19-18	حدود الدراسة
25-19	مفاهيم ومصطلحات الدراسة
26	هيكلية الدراسة
60-27	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
30-28	المبحث الأول: مفهوم الإسلام السياسي.
40-31	المبحث الثاني: حركات الإسلام السياسي.
41	الدراسات السابقة
52-41	الدراسات العربية.
57-53	الدراسات الأجنبية.
60-58	التعقيب على الدراسات السابقة.
89-61	الفصل الثالث: الأحزاب الإسلامية في تركيا منذ سقوط السلطان عبد الحميد الثاني وحتى تولي حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا.
67-62	المبحث الأول: التيارات الاجتماعية والفكرية الإسلامية في تركيا.
65-63	المطلب الأول: الطرق الصوفية.
67-66	المطلب الثاني: السليمانيون.
67	المطلب الثالث: النورسيون.
77-68	المبحث الثاني: الأحزاب السياسية في تركيا قبل ظهور حزب الرفاه.
70-69	المطلب الأول: الإسلام وحزب الشعب الجمهوري (1923)
74-70	المطلب الثاني: الإسلام والأحزاب السياسية في فترة التعددية السياسية (1946)
77-74	المطلب الثالث: الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا (1960)
89-77	المبحث الثالث: حزب الرفاه (1983-1997م) من التأسيس إلى الحكم.
86-78	المطلب الأول: حزب الرفاه من التأسيس إلى السلطة (1983-1996م).
89-87	المطلب الثاني: نهاية حزب الرفاه وبداية حزب العدالة والتنمية.
145-90	الفصل الرابع: حزب العدالة والتنمية (نموذج الإسلام التركي المعاصر).

104-91	المبحث الأول: نشأة حزب العدالة والتنمية.
93-92	المطلب الأول: الجذور التاريخية والإسلامية لحزب العدالة والتنمية.
98-93	المطلب الثاني: برنامج حزب العدالة والتنمية وأهدافه.
104-98	المطلب الثالث: المواجهة بين حزب العدالة والتنمية والعلمانية والعسكر.
119-104	المبحث الثاني: وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم.
109-106	المطلب الأول: تطلعات حزب العدالة والتنمية نحو الحكم.
113-110	المطلب الثاني: أسباب الفوز الساحق لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية (2002م).
119-113	المطلب الثالث: حزب العدالة والتنمية وعصر الجمهورية الثالثة.
145-120	المبحث الثالث: حزب العدالة والتنمية (10) سنوات من النجاحات والإخفاقات.
128-121	المطلب الأول: الانجازات التي كانت وراء الانتصار التاريخي للحزب في الانتخابات الثالثة.
131-128	المطلب الثاني: الانجازات في مجالات تحقيق العدالة.
137-131	المطلب الثالث: الانجازات في مجالات التنمية.
145-138	المطلب الرابع: الإخفاقات والتحديات التي تواجه حزب العدالة والتنمية.
185-146	الفصل الخامس: النموذج التركي وحركات الإسلام السياسي في المنطقة
148-147	تمهيد
159-149	المبحث الأول: موقف الحركات الجهادية والسلفية في المنطقة من النموذج التركي.
172-159	المبحث الثاني: موقف جماعة الإخوان المسلمين في المنطقة من النموذج التركي.
185-172	المبحث الثالث: التجربة التونسية في تطبيق النموذج التركي.
204-186	الفصل السادس: نتائج الدراسة
210-205	المصادر والمراجع
212-211	فهرس المحتويات